الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: إدارة الأعمال السياحية

الاستهداف السياحي في إدارة الفعاليات الثقافية: شهر التراث نموذجا

مذكرة تخرج: مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر مهني في إدارة الأعمال السياحية

إعداد الطالبتين:

- مالكي خميسة
- بن حليم ملاك

إشراف الأستاذ:

أ. لبال نصر الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصّفة
د. هوشات رؤوف	أستاذ مساعد –ب–	8 ماي 1945 قالمة	رئيساً
أ. لبال نصر الدين	أستاذ مساعد–أ–	8 ماي 1945 قالمة	مشرفاً ومقرراً
د.لفحل ليندة	أستاذة محاضرة –أ–	8 ماي 1945 قالمة	مناقشاً

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أمدنا بالقوة وانار عقولنا وثبتا خطايانا حتى وصلنا الى مبتغانا وأنجزنا مذكرة تخرجنا فالحمد له حمدا كثيرا

يدعونا واجب العرفان بالجميل والوفاء أن نتقدم بالشكر إلى أستاذنا الفاضل المشرف على هذه المذكرة الأستاذ "نصر الدين لبال"

جزاه الله خيرا

كما نشكر جميع الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بمعارفهم

إلى كل من ساعدنا من قريب وبعيد لانجاز هذا البحث.

الإهداء

أهدي حصيلة جهدي إلى من نطق القرأن لسانه وإلى من إعتنق الإسلام دينا وأختار الجزائر وطننا

وإلى من قال فيهما الله عز وجل " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما " إلى من أنارت لي الدرب بعطفها نبع الحنان التي ساندتني حتى وصلت هذه المرحلة إلى التي تعجز الكلمات عن وصفها

" أمي الغالية "

الماس الذي لا ينكسر نبع العطاء الذي زرع الأخلاق بداخلي وعلمني طرق الإرتقاء إلى

" أبي الغالي"

إلى من قاسموني نعمة الحياة أخواتي " مريم ، سارة " متمنية لهم مزيدا من النجاح و التفوق و التقدم في حياتهم المهنية و الشخصية

إلى الكتاكيت الصغار " ميسم فرح ، ريتاج الجنة "

إلى رفيقات الدرب وأصدق الصديقات

أهدي هذا الجهد المتواضع لكل من يحمل بالأخص لقب " مالكي " الى الأهل والأقارب والأحباء

سائلة المولى عز وجل أن يوفقني في دربي

خميسة

الاهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا وما كنت لأصل اليه لولا فضل الله عليا

أما بعد

أهدي هذا العمل إلى منبع الحب والحنان إلى من تعبت في تربيتي

ورعايتي من حضنتني بدعائها " أمي الغالية "

إلى منبع القوة والعزة إلى من علمني السخاء فكان دربي

" أبي الكريم "

إلى أعز من أحب و كانوا لي سندا في تقاسم هذه الحياة

صديق ، رنيم ، مهدي

الى كل طلبة سنة الثانية ماستر مهني تخصص إدارة الأعمال السياحية

ملاك

الملخص

من خلال ما تم التطرق إليه خلال الدراسة والتي تناولت موضوع الإستهداف السياحي في إدارة الفعاليات الثقافية فقد تأكد الدور الهام لعملية الجذب السياحي وما يتضمنه من أليات تجعله يستهدف و يجذب السياح، إضافة إلى دور العمليات الإدارية المخطط لها بشكل هادف والتي ترمي إلى إنجاح مختلف الفعاليات الثقافية وما يتعلق بها من أنشطة ترتبط بإحياء الموروث الثقافي والمحافظة على مختلف المعالم الثقافية والتراث بشقيه المادي واللامادي، ناهيك عن إحياء المهرجانات التي تعتبر حلقة وصل بين الثقافات نظر لأهميتها ودورها في إبراز التراث الثقافي والتعريف به على المستويين الداخلي والخارجي، كما تشكل الفعاليات بشكل عام إذا نجحت العملية التنظيمية بها فإنها تزيد من الحراك الثقافي وتنشطه وتوسع الحركة السياحية والإقتصادية والإجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الجذب السياحي، الفعاليات، التراث، السياحة.

Summary

The study found examined the issue of tourism targeting in the management of cultural events ,concluded that the important role, of the tourist attraction process was confirmed and the mechanisms it includes that make it attract tourists, in addition to the role of good administrative processes , that lead to the success of cultural events, and activities that are related to the revival of the cultural heritage, and the preservation of cultural monuments. Material and moral heritage and revival of festivals. The link between cultures, for its importance in cultural heritage at the internal and external levels , and the activities in general if the organizational process is successful , will activate the cultural movement and expand the tourism, economic and social movement.

key words: Tourist attractions, events, heritage, tourism.

خطة الدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: ماهية السياحة والإستهداف السياحي (المفهوم، التطور والأهمية).

المطلب الأول: مفهوم الإستهداف السياحي والمفاهيم ذات الصلة.

المطلب الثاني: التتبع الكرونولوجي لظاهرة السياحة وأهميتها.

المطلب الثالث: عوامل وأسس الجذب السياحي.

المبحث الثاني: الفعاليات الثقافية بين مراحل تطورها وعوامل النجاح.

المطلب الأول: مفهوم الفعاليات وعوامل نجاحها.

المطلب الثاني: تصنيف الفعاليات وأنواعها.

المطلب الثالث: استراتيجية ودور الفعاليات الثقافية.

الفصل الثاني: المحافظة على الموروث الثقافي ونجاح الفعاليات الثقافية

المبحث الأول: الاتفاقيات الدولية والوطنية للمحافظة على الموروث الثقافي وتطوير السياحة الثقافية.

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية في مجال حماية التراث وتطوير السياحة.

المطلب الثاني: الحماية القانونية للموروث الثقافي وصورها في التشريع الجزائري.

المبحث الثاني: معوقات وتحديات نجاح القطاع السياحي في الجزائر وسبل تجاوزها والآفاق المستقبلية لها.

المطلب الأول: معوقات وتحديات تطور القطاع السياحي في الجزائر.

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للموروث الثقافي في الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة حالة ميدانية بمديرية الثقافة والفنون لولاية عنابة.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بمديرية الثقافة والفنون لولاية عنابة ونشأتها.

المطلب الثاني: مهام وأهداف المؤسسة والمؤسسات التابعة لها.

المبحث الثاني: إحياء شهر التراث الثقافي بولاية عنابة.

المطلب الأول: تعريف بمصلحة التراث الثقافي ومكاتبها.

المطلب الثاني: برامج مديرية الثقافة والفنون لولاية عنابة خلال شهر التراث.

المطلب الثالث: تحليل أسئلة المقابلة والنتائج العامة للدراسة.

خاتمة.

قائمة المراجع.

الملاحق.

فهرس المحتويات.

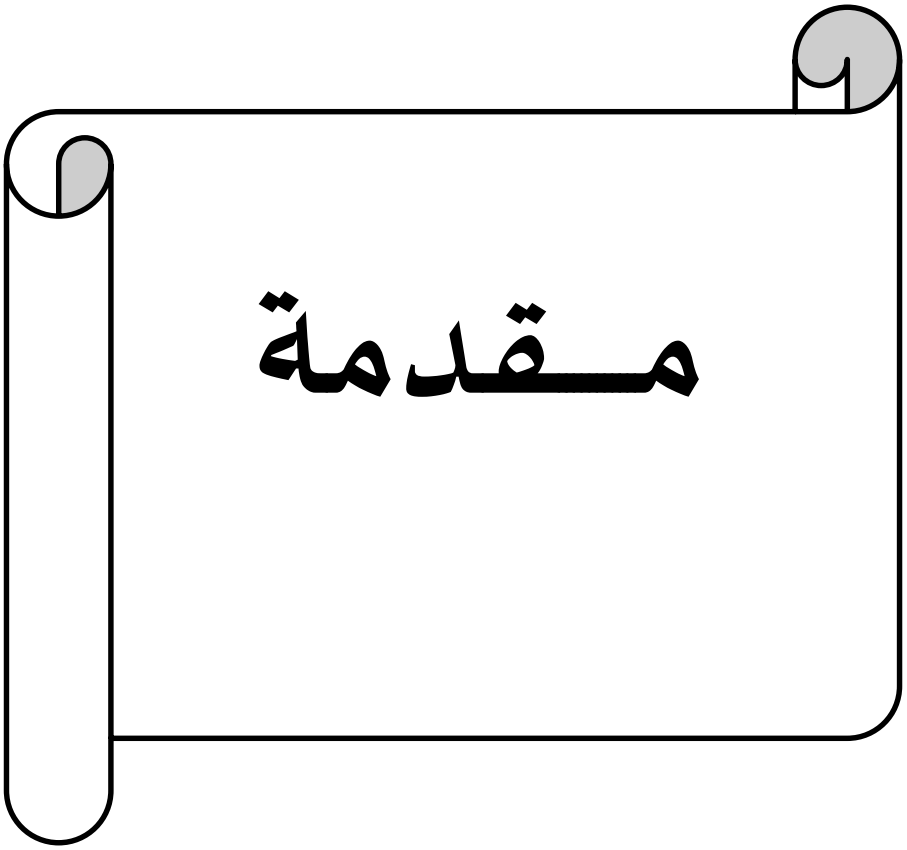
مـــقـدمة

تعتبر السياحة من أكبر الصناعات في العالم خلال السنوات الأخيرة لما تحققه من نتائج هامة من حيث التدفقات والإيرادات وكذا مناصب الشغل، كما ترتبط هذه الأخيرة بالعديد من القطاعات الاجتماعية والثقافية وكذا الاقتصادية، وهناك عوامل عديدة تساهم في توسيع عملية الجذب السياحي والتي تؤكد أهمية العوامل والمكتسبات السياحية كركيزة أساسية تستقطب السياح من مختلف دول والأقطاب.

الجزائر من بين الدول التي تعمل على تطوير مجالها السياحي وتسعى جاهدة إلى وضع إستراتجيات تدعم خطط التطوير السياحي عبر إحياء الفعاليات الثقافية بغية المحافظة على التراث المادي واللامادي بحيث تؤدي الفعاليات الثقافية دورا هاما في تعزيز الوجهات وترقية الجذب السياحي لما لها من أثار على جوانب عديدة تمس كل المجالات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية.

تحتفل الجزائر سنويا بشهر التراث الذي يعد موعدا قارا في المشهد الثقافي الوطني والهدف من إحياءه هو إبراز التراث الثقافي ودوره في إحياء الذاكرة والثقافة المجتمعية مع التأكيد على أهميته وما يعكسه من رصيد تراثي جزائري بشقيه المادي واللامادي.

أولا: أسباب اختيار الموضوع:

تنوعت أسباب ودوافع إختيار الموضوع بينما ما هو ذاتي وموضوعي:

01-الأسباب الموضوعية: من أسباب اختيار الموضوع هو الأهمية التي يكتنفها الإستهداف السياحي وما يتضمنه من جهود كرستها الجزائر إتجاه القطاع السياحي بعد إدراكها أنه قطاع حيوي منتج يمكن الاعتماد عليه لتنويع مصادر اقتصادها الريعي.

- العمل على ابراز دور القطاع السياحي وما يتضمنه من فعاليات ثقافية لما يتعلق به من مخرجات تحقق عوائد معتبرة تعود بالفائدة على المجتمع ككل وذلك بمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها نشاط متعدد الجوانب.
- لفت الانتباه الى ضرورة التطرق والاهتمام بدراسة عوامل الاستهداف السياحي والتعرف عليها.

02-الأسباب الذاتية: تكمن الأسباب الشخصية من وراء اختيار هذا الموضوع في:

- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع الاستهداف السياحي في إدارة الفعاليات الثقافية.
- القناعة التامة في دور الذي يؤديه قطاع السياحة في تنمية الوطنية والمحلية لما تمتلكه الجزائر من مؤهلات سياحية تجعلها مستقبلا تحتل مكانة رائدة في المجال السياحي لتشكل قطبا سياحيا عالميا ان احسنت استغلال موروداها المادي واللامادي.

ثانيا: أهداف الدراسة:

تمثل الفعاليات الثقافية نمطا سياحيا هاما ينطوي على انفاق سياحي كبير، وفرصة أكبر لتسليط الضوء على المقصد السياحي الجزائري خلال تواجد دولي.

- ظهار تزايد أهمية الفعاليات الثقافية عالميا، ودورها في التنمية السياحية.
- إظهار دور الفعاليات الثقافية في الحد من السياحة الموسمية والتقليل من سلبياتها.
- التعريف بالفعاليات الثقافية وتوضيح دورها في تحسين كفاءة الاستهداف السياحي.

ثالثا: أهمية الدراسة:

01-الأهمية العلمية :

من خلال أهمية الموضوع الذي نعاجه والمتعلق بالإستهادف السياحي في إدارة الفعاليات الثقافية نحاول تحديد المفاهيم المتعلقة بالاستهداف السياحي وكذا الفعاليات الثقافية وفك الغموض على بعض المفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

المساهمة في اثراء المكتبة بمواضيع تتعلق بمواضيع حول الاستهداف السياحي وقطاع السياحة في الجزائر.

02-الأهمية العملية:

- أهمية القطاع السياحي كقطاع حساس وهام يشكل ركيزة أساسية في تطور المجتمع في شتى المجالات بإعتبار السياحة تحقق التنمية المحلية والوطنية وبالتالي الوصول إلى تنمية شاملة.
- الإطلاع أكثر على برامج التي تتعلق بالفعاليات الثقافية وكذا التعمق في الموروث المادي واللامادي التي تسخر به الجزائر بإعتبارها دولة سياحية بامتياز.
- التصفح عن كثب التظاهرات الثقافية مختلف الاحتفالات التي تقام سنويا خلال شهر التراث في الجزائر وتحديدا في ولاية عنابة.

رابعا: الدراسات السابقة:

حظي موضوع الإستهداف السياحي في إدارة الفعاليات الثقافية بإهتمام متزايد من الأوساط الأكاديمية العلمية الدولية والوطنية، ونال نصيبا وافرا من البحث والدراسة والتحليل في الدراسات العربية والجزائرية وتنوعت هذه الإصدارات من الكتب ومقالات ومداخلات.

01-الكتب: إعتمدت الدراسة في شقها النظري على جملة من الكتب الأكاديمية أهمها **كتاب إدارة المؤتمرات والاجتماعات الندوات المعارض** للباحثة منال محمد رحال حيث تناولت فيه الأبعاد المختلفة للتخطيط لعقد المؤتمرات والندوات وكذا مختلف التحديات التي تعيق تحقيقها وكيفية مواجهتها. ثم التعرف على كثف على كيفية تنسيق وتنظيم و عقد المؤتمرات والدورات ، حيث تعد المؤتمرات والندوات من الأساليب الفعالة في الترويج لقضايا الجمهور وتوعيتهم وطرح ورقة عمل ومناقشة بعض الأمور وإيجاد الحلول لها ، حيث تسهم فيما يلي :

- تزويد المنسقين بفكرة عن الأبعاد التي من أجلها عقد المؤتمر أو الندوة مثل قضايا إقتصادية أو سياسية وما إلى ذلك وتدريب المنسقين على الإنخراط بصورة فعالة في مجال صنع القرار ودراسة الأمور وإصدار التشريعات وإقامة العلاقات مع وسائل الإعلام .

- التوصل إلى لغة مشتركة بين المنسقين و الإتفاق على عمل واحد بأفكار واحدة للحصول على عمل مميز إضافة إلى التقريب بين مختلف وجهات النظر والآراء المتنوعة وتوفير الفرص للدعم المتبادل والتعلم ، وأخيرا خلق الحافز وتعزيز الإلتزام بين افراد الفريق الواحد والعاملين عليها.

-كتاب بعنوان **تنظيم المعارض والاجتماعات بفاعلية** للباحث يوسف حافظ الصادر عن دار حميثرا للنشر والترجمة تطرق الباحث في مؤلفه إلى التعريف بالفعالية وإدارتها وكيفية التحضير لها مسبقا وكيفية تصميمها سواء دولية أو محلية إضافة الى التعليمية وما فائدتها من الناحية التعليمية، وهناك توقيت معين لكل معرض ولجان المتابعة والنظام والسير و الإرشاد والإستقبال وحسن الشرح، ثم انتقل إلى إدارة الإجتماعات وتنظيمها وإدارتها و كذلك المؤتمرات وبين دور البروتوكول و الإتيكيت في كل من المعرض والمؤتمر والاجتماع.

02-المجلات:

- مقال في مجلة بعنوان" **حوكمة إستدامة السياحة التراثية في الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030** "لمفيدة بن لعبيدي سنة 2021 إذ سعت هذه الدراسة لعرض أهم السياسات والبرامج الحكومية الموجهة لإستدامة السياحة التراثية وكذا الانجازات المحققة في هذا المجال مع بعض التوصيات المقترحة لتثمين و حماية التراث الثقافي المادي في الجزائر.
- مقال في مجلة بعنوان "**سياسة حماية الموروث الثقافي في التشريع الجزائري وعلاقتها بالقانون الدولي** "لعز الدين عثماني حيث عالجت الدراسة موضوع سياسة حماية الموروث الثقافي بشكل خاص على محور سياسة الحماية القانونية لأسس مقومات المجتمع والتي يمكن من خلالها الوصول إلى تحقيق حماية فعالة للتراث الثقافي والحضاري للأمة ومتطلبات تفعيلة وإنطلاقا من مفهوم السياسة التشريعية والإدارة الدولية إلى حماية الموروث الثقافي للأمم وللبشرية جمعاء، فالشعوب تعتد بماضيها والدول تفاخر بحضارتها وقد توصلت الدراسة إلى الأهمية البالغة للموروث على الصعيدين الدولي والمحلي وللحد من ظاهرة الإعتداء على الموروث الثقافي من زاوية قانونية بحتة وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع .

03-لأطروحات :

- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه للباحث عوينان عبد القادر، بعنوان "**السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق sdat** تخصص نقود مالية ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2013 تناول الباحث الإطار العام للسياحة وأساسياتها وركز على واقع السياحة الجزائرية ومقارنته مع بعض التجارب السياحية العربية الناجحة (مصر، تونس، المغرب)، كما تناول أيضا تحليل محتوى الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية مطلع 2025 وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن القطاع السياحي في الجزائر لا يزال ضعيف ولم يصل إلى الأهداف المرجوة رغم توفر الإمكانيات السياحية في الجزائر التي يمكن أن تجعل منها بلدا جاذبا للسياح.

خامسا: إشكالية الدراسة:

أمام القناعة و الوعي بأهمية و دور القطاع السياحي في الجزائر و ما تمتلكه من مقومات (طبيعية و بشرية) تعزز عملية الجذب السياحي و تجعل منها ركيزة أساسية للإستقطاب السياحي و عليه نقوم بطرح الإشكالية التالية :

كيف تساهم إدارة الفعاليات الثقافية في عملية الإستهداف السياحي في الجزائر؟

سادسا: تساؤلات الدراسة:

تندرج ضمن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية

01-ما المقصود بالاستهداف السياحي؟ وما هو دور العمليات الإدارية في تجسيده وتكريس أسسه؟

02-ما هو واقع الاستهداف السياحي في الجزائر وما تعلق به من فعاليات ثقافية؟

03-هل هناك علاقة بين نجاح الفعاليات الثقافية وتوسيع الجذب السياحي في الجزائر؟

سابعا: فرضيات الدراسة:

وكإجابة على التساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

01- **الفرضية الأولى:** تؤدي الإدارة الجيدة للفعاليات الثقافية الى توسيع العملية الاستهداف مما يؤثر إيجابا على الجذب السياح في الجزائر.

02- **الفرضية الثانية:** كلما تكرست معالم ومقومات الجذب السياحي على ارض الواقع كلما ساهم ذلك في نجاح مختلف الفعاليات والأنشطة بشكل تام.

03- **الفرضية الثالثة:** هناك علاقة تكاملية تجمع بين عملية الجذب السياح ومختلف العمليات الإدارية التي تسهر على نجاح كل الفعاليات وتوسع عملية الاستهداف.

ثامنا: حدود الدراسة:

01-الحدود المكانية: تنصب دراسة مكانيا على مديرية الثقافة والفنون لولاية عنابة من خلال دراسة ميدانية بذات المديرية.

02- **الحدود الزمنية:** إمتدت فترة الدراسة الميدانية من 18 أفريل إلى غاية 19 أفريل 2022 تحديدا خلال الاحتفال بشهر التراث الذي يقام سنويا.

تاسعا: منهج الدراسة:

01- المنهج الوصفي التحليلي:

هو منهج يقوم بوصف ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها والتقرب من واقعها ويلجأ إليه الباحث حيث يكون على علم بأبعاد الظاهرة التي يريد دراستها، وقد إعتمدنا على المنهج الوصفي بإعتباره طريقة مناسبة لتحليل المعلومات.

كون موضوع الدراسة يرتكز على وصف واقع القطاع السياحي في شقه الثقافي السياسي وإبراز العلاقة التي تربطه بمختلف الفعاليات الثقافية، للخروج باستنتاجات واقتراحات لأجل توسيع عملية الجذب السياحي.

02-منهج دراسة الحالة:

الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عالميا، أو دراسة نظاما سياسيا أو دولة قصد الإحاطة بها، من خلال التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، قصد الوصول إلى تعميمات علمية وقد تم إستخدامه من خلال التركيز على واقع الفعاليات الثقافية بمديرية الثقافة بولاية عنابة ومختلف العمليات الإدارية التي تساهم في إنجاح كل التظاهرات التي تقيمها خاصة خلال شهر التراث الذي يقام سنويا.

عاشرا: أدوات جمع المعلومات:

01- الملاحظة:

هي المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك ما أو ظاهرة معينة في ظل ظروف وعوامل بيئية معينة بغرض الحصول على معلومات دقيقة لتشخيص السلوك أو هذه الظاهرة، وتم إستخدام الملاحظة خلال حضور الفعاليات الثقافية ومختلف الإجتماعات لتحضير وتنظيم إحياء فعاليات شهر التراث على مستوى مديرية الثقافة والفنون لولاية عنابة على مدار شهر كامل إمتدت من 18 أفريل الى غاية 18 ماي 2022.

كما تم الإعتماد على أداة المقابلة والتي تعني المحادثة أو الحوار بين الباحث من جهة و بين شخص أو أشخاص أخرين بغرض جمع المعلومات اللازمة للبحث من خلال طرح مجموعة من الأسئلة من الباحث التي تتطلب الإجابة عليها من الأشخاص المعنيين ،وقد إعتمدنا على المقابلة الشخصية

لغرض جمع المعلومات و للحصول على البيانات في الجانب الميداني للدراسة و قد إستخدامها من خلال مقابلة العديد من المسؤولين على مستوى المديرية من بينهم السيد مدير الثقافة و الفنون و رئيسة مصلحة التراث الثقافي بولاية عنابة.

هيكلة الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول أساسية وخاتمة، يمكن إستعراضها على النحو التالي:

الفصل الأول خصصناه لدراسة الاطار المفاهيمي للسياحة والإستهداف السياحي حيث تطرقنا في المبحث الاول إلى ماهية السياحة و الإستهداف السياحي يليه المبحث الثاني تضمن مفهوم الفعاليات وعوامل نجاحها وأسسها ثم فصل ثاني خصص من خلال المبحث الأول لكيفية المحافظة على الموروث الثقافي من خلال الإتفاقيات الدولية والمحلية في هذا الشأن، ثم مبحث ثاني تناول مختلف التحديات التي تعرقل تطور القطاع السياحي في الجزائر وسبل تجاوزها والآفاق المستقبلية لها.

وقد ختمنا البحث بفصل أخيرا تضمن دراسة ميدانية بمديرية الثقافة والفنون بولاية عنابة والخروج بجملة من النتائج كان أهمها أهمية ودور الفعاليات الثقافية في المحافظة على الموروث الثقافي وعملية الإستهداف السياحي.

الفصـــل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد

تعتبر مسألة تحديد المفاهيم وضبطها ضبطا دقيقا من المسائل المهمة والضرورية خاصة أن جلها لايزال يثير الجدل الكبير بين الباحثين والمفكرين في مجال العلوم السياسية والعلوم الإجتماعية عموما، حيث تعتبر محاولة حصر وضبط المفاهيم هي الخطوة الأولى والمفتاحية لفهم وإزالة اللبس على عديد المفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة ونظرا لما يحمله مصطلح الإستهداف السياحي من دلالات عميقة وذات أبعاد متعددة تعكس عمق المفهوم ومضامينه، وكذلك التتبع التاريخي للظاهرة السياحية عبر حقب زمنية متعددة ثم التعرف على طبيعة الفعاليات الثقافية وعوامل نجاحها من خلال إدارة ذات جودة وفعالية، وعلى هذا الأساس تضمن الفصل الأول من الدراسة مبحثين رئيسيين جاءا كما يلي:

المبحث الأول: ماهية السياحة والإستهداف السياحي (المفهوم، التطور والأهمية)

المطلب الأول: مفهوم الإستهداف السياحي والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثاني: التتبع الكرونولوجي لظاهرة السياحة وأهميتها

المطلب الثالث: عوامل وأسس الجذب السياحي

المبحث الثاني: الفعاليات الثقافية بين مراحل تطورها وعوامل النجاح

المطلب الأول: مفهوم الفعاليات وعوامل نجاحها

المطلب الثاني: تصنيف الفعاليات وأنواعها

المطلب الثالث: اسرتايجية ودور الفعاليات الثقافية

المبحث الأول: ماهية السياحة والإستهداف السياحي

تختلف درجة وحجم المرتكزات السياحية من منطقة إلى آخرى ومن بلد إلى آخر وذلك راجع إلى ما تنتجه الطبيعة من مناخ موقع وتضاريس، وما يحدثه الإنسان عليها من آثار تاريخ وحضارة، وهي ما يعرف بمناطق الجذب السياحي أومقومات الاستهداف السياحي.

المطلب الأول: مفهوم الإستهداف السياحي والمفاهيم ذات الصلة

1- ماهية الإستهداف السياحي:

الجذب يعني العمل أوقوة إثارة اهتمام أوتروق لشخص ما أوشيء ما. كما يمكن أن يشير جذب الأسماء إلى المكان الذي يستقطب الزوار من خلال توفير شيء من الاهتمام.

إن مناطق الجذب السياحي لها قيمة طبيعية أوثقافية أوتاريخية، وتقدم الترفيه والمغامرة والتسلية. تشمل المعالم الطبيعية مواقع ذات مناظر خلابة مثل الشواطئ والجبال والكهوف والأنهار والوديان وتشمل المعالم الثقافية أماكن تاريخية مثل المعابد القديمة والقصور وأطلال المدن والمتاحف فضلا عن المعارض الفنية والمباني والهياكل والمتنزهات وغيرها.

أولا: تعريف الإستهداف السياحي: وللتعرف والإطلاع كثر على مفهوم الاستهداف السياحي سوف نتطرق الى تعريف كل من الجاذبية السياحية والمنطقة السياحية الجذابة[1].

1- تعريف الجاذبية السياحية:

تتمثل جاذبية المنطقة السياحية في القدرة على جذب السياح والمنشآت السياحية في مكان معين للتنقل على المستوى المحلي والدولي، ومن بين مفاهيمها كونها تشكل إحدى العناصر السياحية والتي بدونها يصبح هذا النظام غامضا، إذ يتكون من عناصر أساسية أولها العنصر الديناميكي المتمثل في الإنسان، أي السائح والثاني العنصر الثابت المتمثل في المكان أي الموقع السياحي، أما العنصر الثالث

[1]- إلهام بوحناش، فاطمة الزهراء شريط، **تأثير عوامل الجذب السياحي على سلوك السياح دراسة حالة –ولاية جيجل–**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إقتصاد وتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة جيجل، 2014/2013،ص 11.

فهوطرق النقل أووسائل الربط بين السائح والمكان، لا يوجد تعريف متفق عليه لكن من بين التعاريف المتوصل اليها :

تعريف المجلس الاسكتلندي السياحي والذي عرف الجاذبية السياحية بأنها:" مناطق القصد السياحي التي لها عمر محدد (دورة حياة المنتج السياحي)، الغرض الأساسي لاكتشافها أوخلقها، هوزيادة متعة الفرد وبهجته، أوزيادة ثقافته أوإدراكه.

يرى "ميدلتون" بأن الجاذبية السياحية هي: "مواقع سياحية معروفة إشتهرت بتصميمها المميز يديرها جهاز إداري متخصص".ويرى "الحميري" بأنها: "جميع المنتجات البيئية والمظاهر الطبيعية والبشرية، والخدمات التكميلية التي تشمل خدمات البنى الفوقية والتحتية، بالإضافة إلى مزيج من الخدمات والتسهيلات التي يحتاجها السياح منذ مغادرة مكان إقامته حتى عودته إليه، إذ تشمل مناطق الترفيه والتسلية التي يبحث عنها السائح، والتي تؤدي إلى زيادة مستوى القناعة بالتجربة السياحية [1]."

وهناك من يعرف الجذب السياحي من وجهتين مختلفتين:

***الوجهة الأولى:** الجذب السياحي هوخاصية طبيعية أوثقافية لمنطقة معينة. يعتبره الأفراد والسياح بأنه قادر على ملء أوقات فراغهم. وتختلف هذه الخصائص من مكان لأخر مثل: المناخ والثقافة، النبات، المناظر، كما يمكن أن تكون خاصة بمكان معين مثل: الفنادق، المتاحف، المسرح.

***الوجهة الثانية:** الجذب السياحي هوميزات حسنة أوإيجابية لمنطقة ذات نشاط معين، أووضع أنشطة كما يرغبها الزبون بما فيها نوعية الطعام، الديكور، النشاطات الثقافية .

إجرائيا يمكن تعريف الجذب السياحي على أنه: مكان يضم مجموعة من النشاطات والخدمات التكميلية والمحددة والتي تستغل بطريقة صحيحة كقطب مهم للثقافة أوللراحة والتسلية وذلك بهدف إستقبال السياح مثل المواقع التاريخية الحدائق العمومية، الحظائر الوطنية، الغابات، التظاهرات الثقافية"."

[1]– إلهام بوحناش، فاطمة الزهراء شريط، المرجع السابق، ص 11.

2- تعريف المنطقة السياحية الجذابة

تمثل المنطقة السياحية الجذابة المكان الجغرافي الذي يقوم بعرض المنتج السياحي أي مجموعة الخدمات المقدمة في مختلف النشاطات والتجارب لمختلف السياح الذين يطمحون إلى الأفضل ويعتبرGunn أول من قدم نموذجا حول المحيط المكاني للجاذبية السياحية، المتمثل في ثلاث أقراص مركزية، مقسمة على شكل مناطق مذكورة كما يلي:

-**المنطقة الأولى:** تشمل النواة أواللب الذي يعتبر مركز الجاذبية السياحية للمنطقة.

-**المنطقة الثانية:** الدائرة التي تحيط بالنواة من خلال هذه المنطقة يمكن الوصول إلى الجاذبية .

-**المنطقة الثالثة:** تعني المحيط الذي يحمي المنطقتين، تنحصر في كل الخدمات الإدارية والتجارية في قلب النشاط الجاذبي، وتشمل كلا من: الإيواء، الغذاء، المعلومات. وهناك عدة معايير يرتكز عليها في تقييم المناطق السياحية الجذابة أي تقييم الجذب السياحي وهي [1]:

- **درجة الجذب السياحي:** وتنقسم إلى نقاط جذب رئيسية، التي تشمل المنتج السياحي الطبيعي أومن صنع الإنسان، الذي يقوم بجذب السياح ويتمتع بوجود خدمات وتسهيلات ونشاطات مختلفة، أما نقاط الجذب الثانوية، تدخل ضمن نقاط الجذب الرئيسية التي تضيف شيء من المتعة والراحة، ومن خلالها يتم توفير المطاعم والمنتزهات، ومراكز الصناعات الفلكلورية القريبة من طرق المواصلات التي تستقبل السياح للتعرف عليها وإقتناء منتجاتها .
- **عدد السياح:** تتصف نقاط الجذب السياحي بحجم تدفق السياح السنوي فيها، فمثلا مدينة الألعاب "ديزني لاند" بفرنسا تجذب حوالي 11 مليون سائح سنوي.
- **الموقع:** تختلف المنتجات السياحية والتسهيلات وفقا لاختلاف مكان تواجدها، فنقاط الجذب السياحي الجبلية تختلف عن الساحلية وكذا الريفية عن الحضرية.
- **المساحة:** تتراوح مساحة مواقع الجذب السياحي في حدود المئات من الأمتار المربعة، كمواقع الحفلات الفلكلورية والشعبية، بينما مساحة المتنزهات الوطنية فتتراوح في حدود مئات الهكتارات.

[1]- شوقي السيد محمد الدابي، **المدخل إلى جغرافيا السياحة**، مصر: دار الكرامة للنشر والتوزيع، 2012، 12.

- **معرفة الوقت:** إن سيرورة إختيار المنطقة السياحية من طرف السائح مشكل أساسي ومركزي، وهو أول شيء يفكر فيه السائح في جميع أرجاء العالم، فالوقت أداة لإختيار، ويعبر عن فترة إقامة سائح في مكان معين سواء كان أسبوع أوأسبوعين أوشهر، إذ يعتبر الوقت الوحدة المعيارية لقياس كمية وفترة الإقامة الكلية[1].

3- السياحة:

تمثل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون الى أماكن خارج أماكن إقامتهم المعتادة ويقيمون فيها لمدة لا تتجاوز السنة، بهدف الإستجمام أو الزيارة .

4- التنمية السياحية:

عبارة عن مفهوم واسع تشمل جميع البرامج المتداخلة والمتصلة بالسياحة والتي تساعد على التقدم والنمو لصناعة السياحة والفندقة، والتي تشمل أيضا العروض المكانية المختلفة للدول، والحركة السياحية، وتأثيرات السياحية والتوزيع الجغرافي للمناطق السياحية ويدخل في ذلك أيضا التنمية الاقتصادية للدول، ويقصد بالتنمية السياحية حسب ما جاءت به المادة الثالثة من قانون السياحة 01 – 03 كل:" خدمات تسويق أسفار أو إستعمال منشآت سياحية بمقابل سواء شمل ذلك الإيواء أولم يشمله" [2].

كما تعرف على أنها تعني" تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الإقتصاد من حيث تحسن ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة والزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية"[3].

---

[1]– شوقي السيد محمد الدابي المرجع السابق، ص12.

[2]– أمال بن عزة، **الحوافز القانونية للاستثمار السياحي بين النظرية والتطبيق**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 573.

[3]– محمد لعريجة، **تحديات التنمية السياحية ومتطلبات تحقيقها في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم التسيير، تخصص إقتصاد وتسيير سياحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة جيجل، 2014/2013، ص 10.

5- الأمن السياحي والنشاط السياحي :

يقصد به جميع الإجراءات الأمنية المرتبطة بالأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والجنائي لتأمين مسار الحياة الإنسانية بمختلف صورها، وتفاعل أفراد المجتمع مع البيئة التي يعيشون فيها سعيا وراء إشباع مختلف احتياجاتهم المادية والمعنوية .

كما يكمن النشاط السياحي في مختلف العمليات الاعلامية والدعائية والعلاقات العامة التي ترمي الى إعداد رسالة وتقديم صورة السياحة لبلاد ما أو المنطقة ما الى أسواق ومعارض دولية فيهدف النشاط السياحي الى جذب عدد كبير من الجماهير وتحفيزهم الى زيارة دولة أو منطقة من المناطق السياحية، بالتالي تحقيق ما يعرف بالطلب السياحي، كما يعتبر كذلك النشاط السياحي كل الانشطة التي تهتم بتنظيم الجانب الفني والاداري الذي تقدمه مختلف الهيئات السياحية داخل البلاد المقصود فمنها الخاصة والعامة لكن هدفها هو التوصل الى ارضاء السائحين وتلبية حاجياتهم.

6- الموروث الثقافي والتراث الثقافي:

في الحقيقة إن كلمة موروث مشتق من كلمة ورث " وتعني ما يرثه الإبن عن أبيه من مال وحسب" والشائع هو تداول التراث الثقافي ولكنني فضلت تناول الموروث الثقافي وذلك لتأكيد تواصل الأجيال المتعاقبة وإستدامة المحافظة عليه. وقد ورد التراث على أنه " كل المواقع ذات الأهمية العلمية أو التاريخية، والأثار الوطنية، والحياة البرية، والمباني والمنشآت التاريخية، والأعمال الفنية، والتراث الشفاهي والمكتوب، ومجموعات المتاحف وتوثيق كل ذلك، والذي يخلق قاعدة لإيداع ثقافي وفني مشترك .

كما أن التراث الثقافي حسب ما جاءت به اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي أقرها المؤتمر العام في دورته السبعة عشر في نوفمبر من عام 1972 فإنه حسب ما جاءت بها في المادة الأولى: يشمل العديد من العناصر المكونة للتراث والتي تشمل الاثار والتي تتضمن "الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني والعناصر أو التكاوين ذات الصفة الأثرية والنقوش والكهوف ومجموعات المعالم التي لها جميعا قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أوالفن أو العلم"[1].

[1]- مهدية هامل، **أهمية الموروث الثقافي الجزائري في تحقيق السياحة الثقافية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 25، المجلد 01، 2008، ص 304.

7- السياحة الثقافية والسياحة التراثية:

يتمثل التعريف القانوني للسياحة الثقافية في انها كل نشاط استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة والانفعالات من خلال اكتشاف تراث مثل المدن والمعالم التاريخية والحدائق والمباني الدينية أو تراث روحي مثل الحفلات التقليدية والتقاليد الوطنية أو المحلية. اما المنظمة العالمية للسياحة تعرفها هي الاخرى على انها تنقلات الاشخاص المحفزة بالدوافع الثقافية مثل الدراسات الدورات الفنية التنقلات من اجل المشاركة في التظاهرات الثقافية وزيارة المواقع والمعالم الاثرية [1].

أما عن السياحة التراثية فهي تشير إلى تجربة سفر باتجاه الماضي حيث أصالة الجذور وعمق التاريخ، فهي ترتكز أساسا على الشواهد التراث الثقافي للمجتمعات التي تعد نقطة الانطلاق نحو المستقبل من خلال ما أنتجته الحضارات والأمم السابقة في كافة مجالات الحياة المادية والمعنوية، تنقسم موارد التراث إلى موارد تراثية بيئية طبيعية كالمحميات النباتية، الحيوانية، المائية الغابات والمواقع ذات الجمال الطبيعي وموارد تراث من صنع البشر تنقسم بدورها الى تراث مادي يشمل القطع الاثرية المعالم المباني اللوحات النفسية وتراث غير مادي يضم المأثورات الشعبية المعتقدات المعارف وعليه تعنى السياحة التراثية بالشق المادي للتراث الثقافي[2].

8- التهيئة السياحية:

تعرف التهيئة السياحية على أنها " التقنية أوالفن الذي يهدف إلى التوزيع المنتظم للعناصر المكونة للمجال المستقطب للزوار خلال فترات العطل."كما تعرف على أنها مجموعة أشغال إنجاز المنجزات القاعدية لفضاءات ومساحات موجهة لاستقبال استثمارات سياحية، تتجسد في الدراسات التي تحدد طبيعة عمليات التهيئة وطبيعة مشاريع الأنشطة " للمنشآت المراد تحقيقها [3].

---

[1]- نسيمة جميل، **السياحة الثقافية وتثمين التراث من خلال البرامج التلفزيونية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم إتصال، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2010/2009، ص 108.

[2]- مفيدة بلعبيدي، **حوكمة وإستدامة السياحة التراثية- حوكمة وإستدامة السياحة التراثية في الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص 752.

[3] - أمال بن عزة، المرجع السابق، ص 575.

9- العرض والطلب السياحي:

يعرف العرض السياحي بأنه:" ما تقدمه المنطقة السياحية، وما تحتويه من مقومات سياحية، سواء كانت عوامل جذب طبيعية أو تاريخية أو صناعية، إضافة إلى الخدمات والسلع التي تؤثر على الأفراد لزيارة بلد معين وتفضيله على بلد آخر.

أما عن الطلب السياحي : يعرف على أنه:" العدد الإجمالي للزائرين في منطقة معينة وفي مدة محددة والطلب بشكل عام هو الكمية التي تنوي مجموعة من المستهلكين شراءها من سلعة أو خدمة وبسعر محدد في مكان وزمان محددين. ولكن الطلب بالنسبة للسياحة يختلف وذلك لوجود عوامل مختلفة تؤثر على السائح للسفر إلى منطقة ما وذلك وفقا لعناصر مختلفة مثل: مدى توفر وقت الفراغ، زيادة مستوى الدخل وغيرها، ولا شك أن هذه العوامل تلعب دورا في تحديد المنطقة المراد زيارتها[1] .

المطلب الثاني: التتبع الكرونولوجي لظاهرة السياحة وأهميتها

لقد تطور مفهوم السياحة مع تطور المجتمعات الانسانية، وسنستعرض فيما يلي تطور هذه الظاهرة عبر التاريخ وعلى ضوء ذلك سنحدد أهمية السياحة ودوافعها.

1- مراحل تطور السياحي:

إرتبطت السياحة بالإنسان منذ القدم، ومرت بمجموعة من المراحل منها مرحلة الحضارات القديمة، مرحلة العصور الوسطى، السياحة في العصر الحديث والمرحلة المعاصرة، وسوف نخوض بنوع من التفصيل في هذه المراحل من خلال تشخيص مختلف مميزات كل مرحلة من هذه المراحل.

أولا: السياحة عبر العصور

من الصعب جدا تحديد فترة زمنية معينة أو مجتمع معين كبداية وكانطلاق لظاهرة السياحة ومع ذلك فإنه يمكن القول بأنه "قبل بدء الحضارات ومع بداية حياة الانسان على الأرض بدأ السفر كجزء لا يتجزأ من حياة الانسان وارتبطت السياحة بالإنسان منذ القدم، ومرت بمجموعة من المراحل منها مرحلة الحضارات القديمة، مرحلة العصور الوسطى، السياحة في العصر الحديث والمرحلة المعاصرة، وسوف نخوض بنوع من التفصيل في هذه المراحل من خلال تشخيص مختلف مميزات كل مرحلة من هذه المراحل:

[1] -وهيبة مربحي، **واقع العرض والطلب السياحي لولاية باتنة، دراسة تحليلية**، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، 20/19 نوفمبر 2012، جامعة باتنة، ص 02-03.

مرحلة الحضارات القديمة: مرحلة الترحال والتجارة:

لفظ السياحة بمفهومه الحالي هو لفظ حديث ولم يكن معروف في العصور القديمة، ولكن إذا أطلقنا لفظ السياحة على السياحة في العصور القديمة سنجد أن الإنسان قديما كان غير مستقر في مكان ثابت، وهذا لحاجاته في البحث عن مصادر الرزق وتمثل مرحلة الحضارات القديمة الفترة الأولى من حياة الإنسان أي العصر البدائي، حيث لم يكن هناك قوانين تحكم تصرف الإنسان سوى قوانين الطبيعة، وبالتالي كان الإنسان ينتقل من الأرض القاحلة إلى الأرض الخصبة، ومن المكان غير الآمن إلى المكان الآمن، حيث كان السفر ظاهرة طبيعية مرتبطة بوجود الإنسان و، الذي يهدف إلى إشباع نزواته واستفاء احتياجاته الشخصية، وعند قيام الدول والحضارات أصبح السفر وسيلة تجارية والقيام بالحملات العسكرية والتعلم والتعليم، وكان للفنيقين السبق في الاهتمام بالتجارة والتنقل، فقد عرفوا بحب المخاطرة والترحال البحري .ولعل أهم الرحلات السياحية في بلاد الإغريق الوفود اليونانيين القدماء وسكان الأقاليم الأوربية المجاورة التي تأتي إلى الجبال لمشاهدة الألعاب الأولمبية التي شرع تنظيمها العام 776قبل الميلاد، هذا التوافد شجع على بناء الفنادق لزوار أثينا، وكان ذلك خلال القرن الرابع عشر قبل الميلاد[1].

مرحلة العصور الوسطى : مرحلة الترحال :

سادت هذه المرحلة في الفترة الممتدة بين حوالي القرن 15 عشر ونهاية القرن 15 عشر الميلادي، كما أن السفر والانتقال بقي بدائيا كما كان في العصور الأولى مع تطور يسير، في هذه الحقبة التاريخية كانت الحضارة الإسلامية في أوج ازدهارها، فاهتمت بالعلوم والفنون والآداب والعمارة وزادت حركة الناس في مختلف أنحاء البلاد الإسلامية، وقد ساهمت الحضارة الإسلامية في إنشاء عدد من المدن أصبحت قبلة للسياح من كل أصقاع العالم كبغداد وقرطبة،كما تميزت هذه المرحلة بتطور بعض الجامعات العريقة بأوربا مثل جامعة السربون بفرنسا وجامعة أكسفورد بانجلترا، مما جعل البلدين قبلة لعدد من طلاب العلم، غير أنه خلال هذه الفترة لم تكن هناك قوانين منظمة للانتقال ولا وسائل نقل متطورة.

[1]– عوينات عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000–2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص 04.

السياحة في العصر الحديث : مرحلة التجارة :

تمتد هذه المرحلة بين القرن 16 عشر ونهاية القرن 19 عشر الميلاديين، التي حدثت فيها تغيرات عديدة في المجال العلمي مثل الاستكشافات الجغرافية التي أدت إلى زيادة الأسفار فقد شهدت هذه المرحلة اكتشافات جديدة أهمها اكتشاف استراليا العام 1605م ونيوزيلندا للعام 1769م، وقد عرفت هذه المرحلة بالرحلات الأوربية إلى إفريقيا وتطور الآلة ووسائل المواصلات والاتصالات، وظهور بعض القوانين المنظمة للنشاط السياحي نتيجة الحدود السياسية، شملت هذه المرحلة كذلك الثورة الصناعية سيما في أوربا، وبالتالي عرف العالم أول تنظيم لرحلة سياحية من خلال COOK THOMAS العام 1841 م في بريطانيا، حيث قام بنقل مجموعة من الأشخاص من الطبقات الشعبية بواسطة القطار لزيارة البحر لمدة يوم واحد، كما قام أيضا بنشر مجلة في السفر لتعريف الناس بالجوانب المختلفة والاحتياجات الضرورية خلال الترحال[1].

المرحلة المعاصرة : مرحلة الاكتشاف والتعارف :

تبدأ هذه المرحلة مع بداية القرن 20عشرين الذي تطورت خلاله السياحة بصورة لم تشهدها في أية فترة زمنية سابقة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية الفراغ وارتفاع مستويات المعيشة والتعليم والتوسع في وسائل النقل والمواصلات السريعة، إذ يعتبر القرن العشرين" قرن السياحة" حيث شهد تطور هائل في النشاط السياحي أو ما يعرف بالاقتصاد السياحي، وبالتالي حدث تطور في المنشآت السياحية والفنادق العملاقة، وظهور كذلك المنظمات السياحية وأهمها المنظمة العالمية للسياحة وما يميز السياحة في هذه المرحلة ما يلي:

- تطور حركة السياحة العالمية.
- ارتفاع مستوى دخل الأفراد خاصة في أوربا وأمريكا الشمالية.
- تزايد حجم السكان بشكل مضطرد.
- تطور العلاقات بين البلدان.

[1]– عوينات عبد القادر، المرجع السابق، ص 05.

- تطور كبير في وسائل النقل والاتصالات خاصة النقل الجوي، وتطور صناعة السيارات [1].

ثانيا: أهمية السياحة وأثارها على كل المجالات :

للسياحة دورا فعال كونها تمثل احد أهم الصناعات في هذا العصر من خلال مساهمتها في فتح الافاق إضافة إلى تشجيعها على نمو الحرف التقليدية ومختلف الصناعات المتوارثة التي تساعد بدورها على جذب السياح ولفت انتباههم، وللسياحة رسالتان الأولى ثقافية وإجتماعية ناتجة من احتكاك بالشعوب المختلفة وتفهم العادات والتقاليد، والثانية في إغناء الاقتصاد الوطني، وقطاع الصحة اخذ مكانة متميزة تكمن أهميتها وأثارها في الجوانب التالية :

الأهمية الثقافية والإجتماعية :

للسياحة اهمية كبيرة واثر أكبر على التنظيم الثقافي وكذا الإجتماعي للأمم بإعتبارها تعد من أهم الانشطة نتيجة الاحتكاك المباشر بالسائحين والسكان وهوما يخلق نقطة تحول في نمط المعيشة وهذا يخلق تصرفات جديدة وعادات ويعيد تسطير العلاقات الشخصية والجماعية في المجتمع وتأثيره على القيم والعادات السائدة، كما تزيد من ارتفاع الوعي الثقافي والاجتماعي بمختلف عادات وانماط المعيشة للشعوب وتعزز روح الشعور بالانتماء للوطن، وهذا من خلال التبادل الثقافي والحضاري وتدعم التبادل الثقافي بين المجتمعات والإحتكاك بين السياح والسكان الاصليين وتقبل العادات واحترام القيم السائدة [2].

الأهمية الاقتصادية:

في الآونة الاخيرة تميزت السياحة بطابعها عالميا وميدانيا للمنافسة بين الدول والمؤسسات الكبرى الناشطة في المال السياحي، وذلك نظرا لتأثيرها العام على اقتصاديات الدول والتي تسعى هذه الأخيرة الى تنويع مصادر الدخل للنهوض بإقتصادياتها، وخاصة بعد الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم بعد تهاوي أسعار (أسعار النفط) مما أدى الى خسائر مالية واقتصادية جمة، وخاصة على الدول التي تعتمد على اولويتها في النفط، مما ادى الى التفكير في أليات بديلة كالسياحة، والتي أخذت مجال

[1]– سفيان عرشوش، بن عيسى أمال، **مقومات الجذب السياحي**، مجلة القانون العقاري، المجلد08، العدد 03، ديسمبر 2021، ص 15.

[2] – زيد منير عبوي، **مبادئ السياحة الحديثة**، الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2016، ص 23.

واهتماما واسع من قبل الدول وذلك نظرا لأهميتها واعتبارها موردا من موارد الدخل القومي، ووعاء لخلق فرص التشغيل الدائمة أو الموسمية ومن أهم مزايا السياحة على الجانب الاقتصادي نذكر منها :

زيادة الدخل الناتج عن بيع الخدمات السياحية ومساهمة السياحة في زيادة النشاط الاقتصادي وهذا نتيجة الزيادة المترتبة في الدخل الاسر والأفراد.

تعتبر السياحة قطاعا تصديريا يحضر اليه المستهلك دون الحاجة إلى العمليات التجارية، كما تساهم في زيادة فرص الاستثمار، ومن أهم الاثار الاقتصادية للسياحة هي تنشيط الاستثمار السياحي تحسين ميزان المدفوعات خلق مناصب شغل[1] .

الأهمية السياسية:

يقول ادجل edjell في سياسة السياحة الدولية أن الجوانب السياسية للسياحة ممتزجة بنتائجها الاقتصادية، فالسياحة ليست امتداد للسياسة ولكنها جزء لا يتجزأ من الاقتصاد السياسي العالمي وباختصار فإن السياحة هي أداة أو يمكن أن تكون أداة لا تستخدم بمعان اقتصادية فحسب بل تستخدم بمعان سياسية أيضا، فالسياحة والسياسة وجهان لعملة واحدة لا يمكن الفصل بينهما، اذ لسياحة دور فعال في مد جسور العلاقات الجيدة بين الشعوب، وتعمل على توطيد الروابط بين الأمم وإماطة الفوارق الاقتصادية والسياسية وتقوية العلاقات بين الدول [2] .

ثالثا: أنواع السياحة ودوافعها:

أ- أنواعها:

1-السياحة التاريخية: يعد هذا النوع من أحسن أنواع السياحة، حيث تجذب أفواج كبيرة من السياح، خاصة إذا توفرت هذه الآثار التاريخية على مراكز للراحة والترفيه وعلى كل ضرورات المحافظة عليها،

[1] -يوسف مقداش، **دور الإعلام السياحي في تنشيط السياحة الجزائرية: دراسة ميدانية على عينة من الوكالات السياحية في الشرق الجزائري**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم الاعلام والإتصال، تخصص إعلام سياحي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2021/2020، ص 120.

[2]- المرجع نفسه، ص 121.

كما أن للآثار السياحية دور مهم في تحقيق التفاهم وتقوية العلاقات، كما تتطلب استثمارات كبيرة لرؤوس الأموال لتطويرها وحمايتها .

2-السياحة العلاجية : هي سياحة لإمتاع النفس والجسد معا بالعلاج، وتعتمد على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة ما تساهم في علاج الأفراد الذين يلجئون إلى هذه المراكز .

3- **السياحة البيئية** : هي السفر والانتقال من مكان إلى آخر بغرض الاستمتاع والدراسة والتقدير بروح المسؤولية للمناطق الطبيعية وما يصاحبها من مظاهر ثقافية تقليدية، وبتعبير آخر هي السفر من أجل زيارة المحميات الطبيعية، والتي تهدف جميعها إلى المحافظة على الموروثات السياحية الحضارية والأثرية والبيئية والطبيعية، وكل عناصرها من مصادر المياه المعدنية ونباتات وحيوانات وطيور وغابات وفق خطة إستراتيجية بعيدة المدى تعمل على خلق سياحة شاملة رفيقة بالبيئة، اذ ان الهدف من دراسة العلاقة بين السياحة والبيئة هو أن تكون السياحة وسيلة للحفاظ على نقاء البيئة، فالموارد السياحية هي من مكونات البيئة في المنطقة [1].

4- السياحة الثقافية: يهتم هذا النوع من السياحة بشريحة معينة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة والتعليم، حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضرية كثيرة، ويمثل هذا النوع نسبة 10 % من حركة السياحة العالمية، ونجد هذا النوع من السياحة متمثل في الاستمتاع بالحضارات القديم وأشهرها الحضارة الفرعونية المصرية القديمة والحضارات الإغريقية والرومانية والحضارات الإسلامية والمسيحية على مر التاريخ والعصور [2].

---

[1]- نسيبة سما عيدي، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 2014/2013، ص 62.

[2]- عبد القادر عوينات، المرجع السابق، ص 21.

5-السياحة الاجتماعية: تسمى أيضا السياحة الشعبية أو سياحة الإجازات، والسبب في تواجد مثل هذا النوع هو أن السياحة كانت مقتصرة في القدم على الطبقات الثرية فقط[1].

6-السياحة الترفيهية: هي من أقدم أنواع السياحة وأكثرها انتشارا، حيث يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق اجتذابا لحركة السياحة الترفيهية، لما يتمتع به من مقومات كثيرة كإعتدال المناخ بالإضافة إلى الشواطئ الجاذبة للسياح، تكون السياحة الترفيهية بغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس، ويطلق عليها بالهوايات مثل صيد السمك، الغوص والتزلج والذهاب إلى المناطق الجبلية والصحراوية.

7-سياحة المؤتمرات: ارتبط هذا النوع من الساحة بالعلاقات بين أغلب دول العالم، ويعتمد النهوض بهذا النوع من السياحة على توفر عوامل عدة منها اعتدال المناخ، ووجود الفنادق والقاعات المجهزة لعقد الاجتماعات والمطارات الدولية.

8- السياحة الرياضية: يقصد بها الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدتها، مثل هذه الأنواع نجد دورات الألعاب الأولمبية وبطولات العالم المختلفة.

9-السياحة العلمية أوالبحثية : وهي التي تشمل دراسات البيئة النباتية والحيوانية، وكذلك دراسة الطيور وهجرتها العالمية .

10-سياحة السفاري والمغامرات : تتمثل في زيارة السلاسل الجبلية وتسلقها اوالتوجه الى زيارة الوديان وعيون الماء اوالمناطق الخاصة بالصيد البري.

11-سياحة التجول: وهي سياحة مستحدثة تتمثل في القيام بولايات منظمة سيرا على الاقدام الى مناطق نائية تشتهر بمال مناظرها الطبيعية وتكون الاقامة في مخيمات في البر والتعايش مع الطبيعة .

[1]- ريم لونيسي، **المعوقات التنظيمية للمقاولاتية السياحية في الجزائر: دراسة ميدانية للوكالات السياحية في مدينة باتنة،** أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة،2020/2019، ص 130.

12. سياحة التسوق : وهي سياحة حديثة ايضا تكون بغرض التسوق وشراء منتجات بلد ما تسري عليها التخفيضات من الجذب السياحي[1]..

ب- دوافعها: للسياحة عدة دوافع يمكن إيجازها فيما يأتي :

-**دوافع دينية:** تتلخص هذه الدوافع في زيارة مختلف المناطق والأماكن الدينية والمقدسة لتحقيق مساعي ومتطلبات نفسية وروحية .

-**دوافع تاريخية وثقافية وتعليمية:** الهدف من هذه الدوافع هو الرغبة الشديدة في الإستطلاع على نمط حياة الشعوب والقبائل الاجتماعي والثقافي وكذا اكتشاف كل ما هو جديد وله علاقة بالحضارات القديمة.

-**دوافع الراحة والإستجمام:** تهدف إلى الترويح عن النفس في أوقات الفراغ وتغيير جو الروتين من خلال زيارة شواطئ البحار وبعض المناطق الهادئة .

-**دوافع صحية:** هدفها الرئيسي هو العلاج بالاسترخاء والنقاهة والتمتع بالأجواء الهادفة لتحقيق الراحة النفسية[2] .

-**دوافع عرقية:** تتمثل في العودة الى الديار(مسقط الرأس) وزيارة الأهل والأقارب .

-**دوافع رياضية:** تشمل حضور كل المهرجانات والمسابقات الرياضية بمختلف أنواعها أو ممارسة هوايات معينة [3].

-**دوافع إقتصادية:** وهي تتمثل في التقاطعات التي تحدث في قوى العرض والطلب العالميين وكيفية الحصول على الفوائد والأرباح التي يبحث عنها المستثمرين ورجال الأعمال خصوصا في بعض البلدان النامية التي تتميز بانخفاض أسعار المواد الأولية والخدمات والعمالة وهو مؤشر لتدفق السياح بالتمتع بالخدمات التي تقدم بأسعار مناسبة وأيضا وجود فرق العملة.

---

[1]- ريم لونيسي، المرجع السابق، ص 131.

[2]- نسيبة سما عيني، المرجع السابق، ص 23.

[3]- ريم لونيسي، المرجع السابق، ص 131.

كما توجد دوافع أخرى وتشترك فيها كل أنواع المغامرات والمخاطر التي يقوم بها الشباب اما من أجل التأمل والتفاخر أو بغرض الأبحاث العلمية واكتشاف الحضارات القديمة .

المطلب الثالث: عوامل وأسس الجذب السياحي

يمثل المنتج السياحي نوعا خاصا من الاختلاف عن المنتجات الأخرى في كونه منتجا مركبا إذ يمثل تجربة خاصة يعيشها السائح من بداية استعداده لرحلته السياحية وحتى عودته منها، فالمغريات والموارد السياحية ومقومات الجذب السياحي سواء الدينية أو التاريخية أو الطبيعية تمثل إحدى الركائز الأساسية للعرض السياحي في أي دولة، وكل هذه تعتبر عوامل يحدد السائح من خلالها وجهته المقصودة، ولذلك تختلف هذه العوامل تبعا لطبيعة كل فرد، فهذه العوامل تتمثل في طبيعة المكان من حيث توافر الشمس والرمال مثلا أو الجبال والجليد أو الغابات والأنهار، وقد تكون هذه العوامل معالم أو منشآت سياحية كما قد تكون هذه العوامل أحداث سياسية اجتماعية أو رياضية وهناك العديد من العوامل التي تساهم في عملية الجذب في المجال السياحي نوجز منها:

أولا: المقومات الطبيعية تتعدد المقومات الطبيعية للسياحة، ومنها ما يلي:

تعرف عوامل الجذب الطبيعية بأنها: "تتمثل في الموارد الطبيعية من أراضي زراعية وصحراوية وجبلية ووديان وشلالات والطقس الذي يحيط بالمناطق والمراعي والحدائق والموارد المائية من بحار وأنهار وبحيرات". إذ يقصد بها ما أنعم الخالق بها علينا من نعم ومناظر طبيعية وأماكن ونباتات وحيوانات أي لا دخل للإنسان بتواجدها، ونذكر منها: [1]

1-الموقع الجغرافي:

يعد الموقع الجغرافي للدولة عاملا محددا لنشاط الحركة السياحة فيها، للموقع الجغرافي بمختلف أنماطه تأثيرات متباينة على صناعة السياحة، إذ يلعب دورا هاما في تحديد خصائص بعض عناصر المناخ، وأشكال النبات ذات الجذب السياحي، فليس غريبا أن نرى أن أحد أهم مراحل الدراسات الأولية لنجاح عمل تنمية سياحية مستدامة هو الإختيار الموفق للموقع المراد عمل مشاريع سياحية فيه. ويأتي اختيار الموقع من خلال دراسة علاقة الموقع مع كل من المناخ والنبات وحياة الإنسان ومستواه

[1]- إلهام بوحناش، فاطمة الزهراء شريط، المرجع السابق، ص 17.

الحضاري والأنشطة الإقتصادية السائدة. وتتباين قيمه المواقع الجغرافية لدول العالم تبعا لمستوى تمتعها بطرق ووسائل النقل المختلفة، فالموقع الجغرافي الجيد لبعض الدول ساعد في رواج صناعة السياحة بها لسهولة اتصالها بالعالم الخارجي، خاصة إذا كان موقعها قريب من نطاقات الطلب السياحي الرئيسي.

2-المناخ : يلعب المناخ دورا مهما في استقطاب الوفود السياحية، وقد ظهرت سياحة المصائف والمشاتي القائمة على التغير المناخي بين الدول والأقطار، للمناخ تأثير مزدوج على صناعة السياحة حيث يؤثر بصورة مباشرة في أنشطة السياحة والترويج بما توفره من جذب سياحي بهدف التمتع بأشعة الشمس أوالإستفادة من نسيم الجبل والوادي ونسيم البر والبحر، وللتأثير بصورة غير مباشر كالحد من النشاط السياحي وخاصة في فصل الشتاء في المناطق الشديدة البرودة أوالحرارة. وعليه يمثل المناخ مجال استثماري كبير إذا أحسن استغلاله من أجل تنشيط السياحة ومن هنا تبدو العلاقة وثيقة بين المناخ والسياحة.

3- التركيب الجيومورفولوجي والبنية الجيولوجية: يُقصد بالتركيب الجيومورفولوجي لمنطقة ما مجموعة التضاريس التي تزخر بها كالجبال وللجبال قيمة جمالية كبيرة في الطبيعة، وهذا ما يعكسه عدد المهتمين والزائرين لها من كل أنحاء العالم وهذا النوع من السياحة يعرف بالسياحة الجبلية.، والوديان، والأنهار، والمياه الجوفية (وتشكل هذه المياه عاملا مهما للجذب السياحي وخاصة إذا كانت تلك الينابيع أو العيون مياه تستخدم في العلاج)، وغيرهم الكثير، أمّا البنية الجيولوجية فهي عبارة عن التركيب الصخري[1] للمنطقة، وتتعرض بعض التكوينات الصخرية ذات الأشكال المميزة للتلف الأمر الذي يفقدها قيمتها السياحية بسبب عدة عوامل هي :

- قيام العاملين ببعض المنشآت الصناعية بصنع هدايا تذكارية بتكسير أجزاء من الصخر كتذكار.
- التخريب المتعمد نتيجة لكثرة السائحين الذين لا يلتزمون بالتعليمات.
- تغيير ملامح بعض الشواهد لكثرة توافد السياح عليها وكل واحد يترك بصمة عليها كالرسم أونقش الاسم. حيث تستهوي هاتان الخاصيتان المغامرين وعشاق الاستكشاف من السياح حسب وفرة وغنى التنوع الطبيعي فيهما.

[1]- محسن ثامر، باهي يوسف، **دور السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة-ولاية وادي سوف نموذجا-**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 10.

العوامل البشرية للجذب السياحي:

إن العوامل البشرية المسئولة عن قيام سياحة لها أشكال متعددة كلها من صنع الإنسان، فالحياة الاجتماعية والثقافية والإرث الحضاري وطباع الشعوب وعاداتها حيث الفلكلور والصناعات اليدوية ذات الطابع المحلي والطقوس الدينية وألوان الأطعمة وألوان الفن من غناء وموسيقى ورقص ونماذج من السكن البدوي وتطوره الحضاري عوامل لها تأثير مباشر على السياحة. إلا أن هذه العوامل جميعها تفتقر إلى عنصر المنافسة فيما بينها لتفوق العوامل الطبيعية على البشرية، فمعظم السياح يقصدون المواقع الطبيعية التاريخية في المقام الأول. وتتمثل العوامل البشرية في التسهيلات التي يقيمها الإنسان سواء كانت ذات بعد تاريخي أو حديث، ولما كان الإختلاف في أذواق السائحين أكثر تعقيدا في هذا الزمان فإن هذه التسهيلات تسعى إلى التطوير المستمر من أجل جذب السياح. ومن أهم العوامل البشرية للجذب السياحي ما يلي:

- **المقومات الأثرية التاريخية:**

تشمل المقومات الأثرية ما أنتجته الحضارات الإنسانية من إرث تاريخي عريق يصل الإنسان بماضيه، ويُشكل الذاكرة المعرفية الجمعية لبني جنسه من البشر ومن المعروف أن هذه العوامل تقاس بمدى حضارة هذا البلد على مرور الزمن، وبقدر ما يمتلكه من آثار حضارات وما تبقى منها من دور العبادة وقصور الملوك والمباني التذكارية والثروات الطبيعية حيث يعتبر كل ذلك إنعكاسا مباشرا لحضارة هذا البلد، وتجتذب هذه المناطق بآثارها طبقات وفئات معينة من السياح لأن المعرفة والرغبة في الثقافة هما المحور الأساسي في تنقل وسفر هؤلاء السياح، ويتجه هذا الكم من السياح إلى المتاحف والقصور والمساجد والمكتبات والمناطق الأثرية، ويشكل هذا النوع من السياحة قدرا من السياحة الدولية إذ يقدر بحوالي 1 بالمئة فقط [1].

- **المقومات الثقافية والدينية:**

يقصد السياح كثيرا دولة ما للتعرف على العادات والتقاليد السائدة بين فئاتها المجتمعية، حيث يشاركون في الفعاليات الأدبية الشعرية المنعقدة على أراضيها، ويزورون المعارض والمتاحف الأثرية

[1]– محسن ثامر، باهي يوسف، المرجع السابق، ص11.

لمشاهدة ما فيها من أثار ويؤدون الرقصات الشعبية، كما أنّ هناك من يقصدون الأماكن الدينية المقدسة كالمساجد، والكنائس، والمزارات. وهي تتضمن أنماط وأساليب الحياة والتنظيمات الإجتماعية التي يتبعها فئات القبائل والشعوب في مجتمعاتهم حيث هناك اختلافات كثيرة في العادات والتقاليد والطرق والنظم التي يعيشها هؤلاء الشعوب، وهنا نرى أن هذه الاختلافات وهذه الأنماط تمثل مقومات جذب لأفراد الشعوب الأخرى ومن هنا يبدأ التحرك لمعرفة هذه الأنماط وربما دراستها وتعتبر المقومات التي تتمثل فيما تمتلكه هذه البلدان من مناطق مميزة فريدة وخاصة بالمنطقة، وكذلك المزارات الهامة كالمساجد والأضرحة والمقابر والأماكن المقدسة وأماكن الإحتفالات الدينية، كل هذا يعتبر مقومات جذب هامة لدى فئات وأفراد معينة من مختلف شعوب العالم[1].بالإضافة إلى العوامل الطبيعية والبشرية للجذب السياحي هناك عوامل أخرى يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1- **المنشآت السياحية** : لقد ظهرت منشآت سياحية تستغل رأسمالها في سبيل تحقيق الراحة وتقديم تسهيلات سياحية لخدمة السياح، مستفيدة بذلك من توافر عوامل الجذب السياحي داخل الدولة، التي تغري السياح الأجانب على زيارتها والإقامة فيها أطول مدة ممكنة من ناحية، كما تغري المواطنين وتشجعهم على الاهتمام بالسياحة الداخلية والتعرف على المناطق الجميلة التي تزخر بها البلاد من ناحية أخرى، ونذكر من أهم هذه المنشآت السياحية ما يلي :

- **الفنادق** : الفندق هو مؤسسة أو نزل تقدم خدمة الإقامة بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى خدمة الإطعام، وخدمات أخرى يحتاج إليها النزيل لقاء أجر معين ظهرت أقدم الفنادق الصغيرة منذ حوالي 3000 سنة قبل الميلاد، وكان معظمها في شكل مساكن خاصة، وكان أصحابها يوفرون الغرف للمسافرين.

وكان كثير من أصحاب هذه الفنادق لا يقومون بتنظيف الغرف، كما أنهم كانوا يقدمون وجبات بسيطة فقط لزبائنهم. وكثيرا ما كان عدد من المسافرين يشاطروا آخرين الغرفة نفسها أو حتى السرير نفسه في بعض الأحيان. وقد تحسنت نوعية النزل خلال القرن الثامن عشر الميلادي، حينما بدأت أعداد كبيرة من الناس في السفر طلبا للنزهة. أما فنادق اليوم فهي مجهزة بمصاعد كهربائية، وبدورات المياه الخاصة، وبإمكانات أخرى تجذب الزبائن. وكثيرا ما توفر الفنادق العصرية في كل غرفة أجهزة الهاتف والمذياع

[1]– محسن ثامر، باهي يوسف، المرجع السابق، ص 11.

والتلفاز .فالفندق هو منشأة تؤمن وسائل الراحة والسكن للناس. والخدمة الرئيسية للفندق هي الإيواء أي توفير حجرة للنوم، إلا أن معظم الفنادق يوجد بها أيضا مطعم واحد على أقل تقدير. وتوفر كثير من الفنادق الكبرى قاعات وخدمات للإجتماعات ويضم بعض تلك الفنادق المحلات التجارية كما أنها توفر وسائل التسلية. وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من الفنادق هي:

– **الفنادق التجارية:** يقع معظم الفنادق التجارية بالقرب من المطارات أو بالقرب من وسط المدن وتقدم هذه الفنادق خدماتها أساسا لرجال الأعمال الرحالة، ولهؤلاء الذين يقومون برحلات قصيرة. ويتسم الكثير من هذه الفنادق بمحيط فخم وبمجال خدمات واسع .

– **فنادق المنتجعات:** وهي تقدم وسائل الراحة والسكن والطعام والشراب للسياح، ولهؤلاء الذين يتمتعون بإجازتهم. كما يوفر بعض هذه الفنادق ملاعب الغولف والتزلج والسباحة ونشاطات أخرى. ويبقى النزلاء لمدة تتروح بين عدة أيام وعدة أسابيع. ويقع معظم فنادق المنتجعات بقرب البحيرات والجبال أو قرب البحر، إلا أن بعضها الآخر يقع قريبا من المدن الكبرى ويصلح مكان لقضاء الإجازات لسكان المناطق المجاورة. وفي معظم فنادق المنتجعات يكون العمل موسمي، ففي الأشهر الباردة تسافر أعداد كبيرة من الناس إلى منتجعات الجبال خاصة لممارسة رياضة التزلج.

– **الفنادق السكنية:** وهي تؤجر غرفة أو أكثر إلى الزبائن لفترات طويلة من الزمن، وتشبه هذه الفنادق مباني الشقق إلا أنها توفر أيضا خدمات الطعام والغسيل[1].

– **فنادق المطارات:** تقع بالقرب من المطارات أو داخلها، الغرض من إنشائها هو إيواء المسافرين بالطائرات، ومسافري الشركات السياحية الذين يضطرون للإقامة فيها لأسباب معينة، كأن يحدث عطل في الطائرة أو تأخرها لسوء الأحوال الجوية، أو أن بعض المسافرين يفضلونها من أجل إقامتهم القصيرة ولكي يكونوا قريبين من الطائرة ولا يتحملون متاعب السفر من فنادق المدن إلى المطار.

– **المرشدين السياحيين:** المرشد السياحي هو ذلك الشخص الذي يقوم بمرافقة السياح إلى أماكن الزيارة، وتقديم لهم الخدمات التي يحتاجونها وكذا تزويدهم بمختلف المعلومات التي يرغبون في معرفتها، وبذلك

[1]– يسري دعبس، **الجذب السياحي، ماهية وخصائص والعوامل المؤثرة في رؤية الأنثروبولوجيا السياحة**، الدراسات السياحية والمتحفية، 2009، ص 32.

فالمرشد له دور كبير في نجاح الجولة السياحية ولابد من أن تتوفر فيه بعض الصفات حتى يكون قادرا على القيام بواجبه على أكمل وجه، نذكر منها:

- أن يكون تعامله جيدا وحضاريا.ويمتلك معلومات وافية عن الأماكن السياحية حتى يكون قادرا على الإجابة على تساؤلات السياح واستفساراتهم.
- مضيافا، ذو رفقة ممتعة، وإجتماعي، منفتح ويبادر بإثارة المناقشات ويشجع الآخرين على القيام بذلك.
- واثقا بنفسه حتى يستطيع أن يتخذ قرارات سريعة عندما تواجهه حالات طارئة في الرحلة.
- أن يتقن اللغات الأجنبية حتى يستطيع التعامل مع مختلف السياح من مختلف الجنسيات .

– **المكاتب السياحية:** هي شركات أو مؤسسات تجارية تنظم تتنج وتبيع للسكان المحليين وغير المحليين بضاعتها الخاصة ورحلاتها الجماعية أو الفردية، بالإضافة إلى الخدمات المرتبطة بها، فهي عبارة عن وسيط بين السائح والمنتج السياحي لقاء الحصول على عمولة، وهي بذلك تقوم بتوفير المعلومات ومساعدة السياح من خلال تنظيمها لعملية السفر هذا من جهة، وعمل دعاية للأماكن السياحية وبيع صناعة المنشآت الأخرى مثل: المواصلات، خدمات الفنادق من طعام ومبيت، فقد أصبح السياح في مختلف مناطق العالم يبحثون عن المساعدة من قبل هذه المكاتب المتخصصة والاستفادة من الخدمات التي تقدمها، من بين هذه الخدمات بيع تذاكر السفر بأنواعها المختلفة، صرفها أو تبديلها والتوسط لدى شركات النقل لتوفير التذاكر للسياح والمسافرين بأسعار منخفضة [1].تنظيم رحلات سياحية بشكل فردي أو جماعي داخل البلد أو خارجه والقيام بإجراءات الحجز في الفنادق والحصول على تذاكر مختلف المهرجانات والتظاهرات السياحية المختلفة.وقبول النقد الأجنبي من السياح لقاء الخدمات المقدمة لهم ضمن القوانين والأنظمة المعمول بها.

تأمين السياح وأمتعتهم لدى شركات التأمين وفق القانون وتعد السكك الحديدية، المساهم الفعال في خلق الأماكن السياحية في بداية القرن السابع عشر حيث ساهم تحسين أداء هذه المواصلات إلى تشجيع السياح بالركوب فيها وخاصة أن الدول عمدت على تحسينها، وقد استمر عصر السكك الحديدية

[1]– يسري دعبس، **المحميات الطبيعية والجذب السياحي**، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، إدارة الفنادق السياحية، 2009، ص 84.

حتى بداية الثلاثينات من القرن العشرين منافسا لكل وسائل المواصلات الأخرى بعدها بدأ السفر بها يعاني من تدهور سريع كما أصبح غير اقتصادي ويعود ذلك إلى المنافسة الشديدة من قبل السيارات والطائرات وقد ساعد ذلك في ارتفاع الدخول لدى الأفراد .

ويعد التقدم في صناعة السيارات في مطلع القرن العشرين ثورة في حركة السياحة والإستجمام وبواسطتها أصبحت السياحة مرنة، كما قدمت المرونة في اختيار المكان وطول فترة الإستجمام كما ساعدت على الحركة السريعة والإقتصاد في الوقت حتى أصبحت أكثر شعبية ومكنت الأشخاص من السفر بعيدا في حرية كاملة. كما شجعت على قضاء الاجازات القصيرة وعطلات نهاية الأسبوع مما دعا البعض إلى تسمي ة السيارة أداة للإستجمام، ويتطلب فتح دولة ما أمام السياحة وتطوير ما يلي :

- انشاء مراكز سياحية جديدة.
- وجود شبكة آمنة وواسعة من الطرق التي تربط بين المناطق السياحية.
- وجود شبكة طرق ثانوية لتسهيل عملية الربط بين الطرق الرئيسية.
- أن يشمل نظام الطرق كل أرجاء الدولة، لكي يشجع السائح على الحركة.

أما النقل الجوي فمع بداية استخدام الطيران في أعقاب الحرب العالمية الثانية أصبح من الممكن الإنتقال لمسافات طويلة في سرعة وسهولة كما أمكن بواسطتها قضاء الإجازات القصيرة في الأماكن البعيدة ذات الجذب السياحي الفريد.

ثانيا: متطلبات الجذب السياحي:

لعملية الجذب السياحي جملة من المتطلبات وتشمل ما يلي:

01-النقل والمواصلات: لتحليل الموقع يشترط توفير وسائل النقل التي تؤدي إلى هذه المناطق منها البحرية والبرية والجوية، شريطة أن تكون تكلفة النقل في المنطقة أقل من الإقامة فيها، وذلك لتشجيع السياح للذهاب إليها. كما يرتبط التطور في السياحة ارتباطا وثيقا بالتقدم في تكنولوجيا المواصلات، ولا تصبح المواقع أكثر جذبا للسياح طالما لا تتوفر إمكانية الوصول إليها، بصرف النظر عما تقدم من تسهيلات وقد إرتبط التطور بالنقل بالسكك الحديدية، وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أدت الزيادة في امتلاك السيارات إلى زيادة مماثلة في السياحة الداخلية في المنتجعات الدولية، ولم يكن التغير في حجم الحركة فقط بل في تعديل أنماطها، مما انعكس بدوره على أنماط تنميتها.

02-الإستخدامات والتكاليف : تختلف التكاليف من إقليم إلى آخر، حيث تشكل نسبة كبيرة من إجمالي تكاليف تطوير مناطق الجذب السياحي بإعتبارها جد مكلفة، كما هو موجود في سويسرا حيث تكلف الأراضي الجبلية ومناطق التزحلق ما نسبته 75 بالمئة من التكاليف الإجمالية للمشاريع السياحية، فالأثرياء من السياح يميلون للتمتع بالمناطق السياحية ذات التكاليف العالية، ليس على أساس المباني والتسهيلات الموجودة في المنطقة بل لطبيعة الأرض من حيث المساحة والهدوء[1].

03-السلام والأمن: تعد السلامة والأمن شرطان أساسيان لنجاح منطقة الاستهداف السياحي، إذ تمنح السائح شيئا من الاطمئنان، ويعتبر المناخ السياسي معيارا للجاذبية السياحية، ويشمل مجموعة من المنتجات والخدمات السياحية المقدمة للسائح، التي تقوم بتأمين الاستقبال في مقر الإقامة في جو من الأمان، ففي إيران مثلا توجد شرطة خاصة لحماية المسافرين الأجانب خاصة في طهران والمناطق المجاورة للمطارات [2].

04-الموردون: وهم المطلوبون لأغراض صيانة المعدات والمباني والتسهيلات المادية، وتوفير الطعام والشراب، والخدمات المساندة، فعند اقترابها من مناطق الجذب السياحي ومن المراكز التجارية والسكانية، لا تكون المشاكل كثيرة، لكن كلما ابتعدنا عن هذه النواحي إلى المناطق النائية، صعب توفير القوى العاملة لإدارتها، هذا ما يتطلب تشييد مناطق خاصة للعاملين وتحفيز الموردون على المجيء إليها، فمن الضروري الإستثمار فيها لتوفير مقومات للجذب السياحي من خدمات وتسهيلات .

05-العامل المالي: إن مهمة توفير الأموال اللازمة لمناطق الجذب أكثر صعوبة من عملية التطوير السياحي، فالمنشآت السياحية الكبيرة تستخدم رؤوس الأموال لتمويل المشاريع السياحية، وتخصص جزءا منها للتطوير السياحي، فقد لا تتوفر هذه المنشآت على الأموال الكافية في إستثمارها، مما يدفعها للإقتراض من البنوك، وتعتبر النسب المالية من الأساليب الفعالة للرقابة على عملية تطوير مناطق الجذب.

[1]- يسري دعبس، المرجع السابق، ص ص 84-85.

[2]- إلهام بوحناش، فاطمة الزهراء شريط، المرجع السابق، ص 25.

06-السوق السياحية الجذابة: يمثل السوق بصفة عامة أحد العناصر الرئيسية للعملية التسويقية، فهدف التسويق هو إيجاد أسواق وتحديدها، والتعرف عليها، والتأثير فيها لزيادة حركة المبيعات للمنتجات السياحية بشتى أنواعها، إذ لا يصبح لها قيمة ولا ضرورة إلا بتحقيق أهدافها.

يمكن تعرفيها على أنها:" المكان الذي يتم فيه التقاء البائعون للخدمات السياحية في عدة مناطق لعرض البرامج السياحية من خلال الجهود التنشيطية التي يقومون بها لبيعها للمشتري أي السائح، ويكون هذا المكان في دولة السائح أي الدولة المصدرة للسياح التي تمثل الطلب السياحي والدولة المستقبلة لهم والمتمثلة في العرض السياحي بغرض تبادل السلع والخدمات، وما يرتبط بذلك من مؤثرات في قرار الشراء أو البيع".

تنقسم السوق السياحية الجذابة إلى قسمين هما: -السوق السياحية الداخلية: ويمثل الدول المستقبلة للحركة السياحية التي يلتقي بها السياح سواء الدوليين أو الخارجين ببائعي الخدمات السياحية في مختلف المناطق الأثرية والسياحية، للحصول على احتياجاتهم واشباع رغباتهم السياحية .[1]

-**السوق السياحية الخارجية:** وتمثله الدول المصدرة للسياح، حيث يلتقي السياح المرتقبون أو وكلاء السياحة الدوليين أو مديرو شركات السياحة العالمية مع وكالات السفر بالدول المستقبلة لهم بهدف عرض البرامج السياحية من خلال الجهود التنشيطية التي يقومون بها في هذه الأسواق.كما يمكن تقسيمه إلى :

-**أسواق رئيسية:** يتمتع هذا النوع من الأسواق بأهمية كبيرة لدى الدول المستقبلة للسياح، فهذه الأسواق تمثل المصدر الرئيسي للطلب السياحي الذي تعتمد عليه هذه الدول، وبذلك تحظى هذه الأسواق باهتمام

رجال التسويق من حيث دراستها وتشريحها وتركيز الجهود التنشيطية فيها لأجل استمرار التدفق السياحي القادم منها، وتتركز أغلبية هذه الأسواق في أوروبا، أمريكا الشمالية وبعض الدول في آسيا.

-**أسواق ثانوية:** بهذه الأسواق الطلب السياحي يكون أقل من الأسواق الرئيسية، وبهذا تكون أقل أهمية مثل دول أمريكا اللاتينية، بعض الدول العربية وبعض الدول في جنوب شرق آسيا .

[1]- إلهام بوحناش، فاطمة الزهراء شريط، المرجع السابق، ص 13.

-**الأسواق النشطة:** لهذه الأسواق فاعلية كبيرة فهي تتميز بحجم تعاقدات كبير، فمن خلال هذه الأخيرة يتم بيع البرامج السياحية للسائحين أو الشركات والوكالات السياحية، كما تتميز باستجابة الطلب السياحي لكل الجهود التسويقية المبذولة.

-**الأسواق الكامنة:** هذه الأسواق لا تمثل مصدرا رئيسيا للطلب السياحي في الوقت الحالي بسبب بعض الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، لكنها سرعان ما تتحول إلى أسواق نشطة وفعالة بزوال هذه الأسباب.

-**الأسواق المحتملة:** وفي هذه الأسواق لا يستجيب الطلب السياحي إلى الجهود التنشيطية المبذولة بالمستوى المطلوب، فكل جهد تنشيطي إضافي يترتب عنه زيادة محدودة في الطلب السياحي[1].

المبحث الثاني: الفعاليات الثقافية بين مراحل تطورها وعوامل النجاح

تعد الفعاليات الثقافية ركيزة أساسية لإنعاش المجال السياحي لأي دولة، لما تكتنفه هذه الفعاليات من نشاطات من شأنها أن تمد جسور التواصل وتعزيز الحوار وتبادل الثقافات والخبرات بين مختلف شعوب العالم لذا تهتم كل الدول والحكومات ببرمجتها وإعداد إدارة فاعلية تعمد على نجاحها وإستمراريتها.

المطلب الأول: مفهوم الفعاليات وعوامل نجاحها

قبل التطرق إلى مفهوم ادارة الفعاليات لابد من تعريف الفعالية وإزالة الغموض حول مصطلح الفعالية فيمكن وصف الفعالية بأنها "تجمع لمجموعة من الأشخاص بشكل منظم في مكان محدد وبوقت معلوم مسبقاً بهدف الإتصال وتحقيق حاجات ورغبات محددة بغض النظر عن الإختلاف في الشكل والنوع والحجم للتجمع"، وكلمة فعالية تعني مناسبة تجمع أشخاص في مكان محدد لهدف محدد

أولا: مضمون إدارة الفعاليات:

هي عملية تحليل وتصميم وتخطيط وتسويق وإنتاج وتقييم الفعالية وهي مصدر لنشر قيم أساسية معينة في كل عنصر وعملية وقرار يتم اتخاذه، وتعمل هذه الادارة على تنظيم الفعاليات.[2] والأحداث مثل

---

[1]- إلهام بوحناش، فاطمة الزهراء شريط، المرجع السابق، ص 13.

[2]- إدارة الفعاليات Events mangement، على الموقع الإلكتروني: https://mahagfx.com/archives/467 .تم الإطلاع عليه بتاريخ 2022/04/12.

المهرجانات والمؤتمرات والتي تتضمن دراسة كاملة للحدث وتحديد الجمهور المدعو أو المستهدف وتنسيق الجوانب الفنية قبل البدء بالحدث على أرض الواقع وتشمل عملية التخطيط الحدث على وضع الميزانية والجدولة واختيار الموقع والحصول على التصاريح اللازمة وتنسيق عملية النقل وموافق السيارات، بالإضافة الى التنسيق مع الضيوف ومقدمي الخدمات الثانوية. كما تختلف عملية التخطيط والتنفيذ باختلاف الحدث وطبيعته فقد تختلف ادارة فعالية لشركة ترغب بالاحتفال بإنجازاتها عن معية خيرية تريد أن تكرم الأعضاء والمشركين فيه.

ثانيا: مراحل إدارة الفعالية:

تختلف المناهج الخاصة بعلم إدارة الفعاليات في تقسيم دورة حياة الفعالية ما بين ثلاث أو خمس مراحل، الثلاث مراحل تعتمد باختصار على مرحلة ما قبل الفعالية، والفعالية، وما بعد الفعالية لكن الكتب الرائدة في صناعة الفعاليات حددت خمس مراحل اساسية هي دورة حياة الفعالية:

01-مرحلة البحث: هي المرحلة التي تطرح فيها الأسئلة متى وأين ستقام هذه الفعالية، متى ستقام الفعالية يكون فيها اختيار الموسم واليوم والساعة اذ له دور مهم في اقامة الفعالية كموسم الصيف يخصص عادة لفعاليات والمهرجانات الترفيهي، .لماذا وما المتوقع من هذه الفعالية اذ يختلف السبب وراء اقامة الفعالية عن الهدف من اقامتها، مثلا اذا كانت الفعالية حملة عن أهمية المطالعة في الكتاب فإن السبب لإقامتها سيكون بالضرورة الابتعاد عن المطالعة في مجتمعنا وتركيزهم على وسائل التكنولوجيا . ومن المستفيد من الفعالية، اذ لكل مشارك في اقامة هذه الفعالية فائدة مختلفة بدءا بالحضور، ونهاية بالمنظمين.

02-مرحلة التصميم: في هذه المرحلة يستحسن ان يجمع جميع المشاركين في الحدث من رعاه وحضور ومنظمين ومتطوعين لوضع أفكارهم في تطبيق هذا الحدث، هذه المرحلة من أكثر المراحل متعة في إدارة الفعاليات حيث أنه لا يوجد حدود أو سقف للأفكار مما يعطينا أفكار ابداعية وخلاقة والتي بدورها تؤدي الى اقامة حدث فريد من نوعه يتضمن : التصميم والديكور، الصوت والاضاءة، المؤثرات الخاصة، البرنامج، التموين، الهدايا الدعائية[1] .

[1]- يوسف حافظ، **تنظيم المعارض والمؤتمرات والإجتماعات**، دار حميدرا للنشر والترجمة، 2005، ص 97.

03-مرحلة التخطيط : ان هذه المرحلة تأتي بعد اختيارنا لنوع الفعالية ودراسة جوانبها البشرية والمادية والقانونية لها ومعرفة الامكانيات التي تحتاجها الفعالية من أجل اقامتها ونجاحها، ومرحلة التخطيط تشبه كتابة سيناريو لمسرحية أو برنامج تليفزيوني، يحتوي السيناريو على أدق التفاصيل، متى سيدخل الممثل المسرح ماذا سيقول، ومتى سيقوله متى ستلعب الموسيقى الخلفية، متى ستخفت الأضواء، ومن خلال هذه المرحلة يتم تحديد عدد من موظفين ومتطوعين ومتعاقدين لتنظيم هذا الحدث، لكل فرد من المشاركين دور ومهام سيقوم بها، من خلال الهيكل التنظيمي والجدول الزمني أو الخطة العمل .

04-مرحلة التنفيذ: هي تلك المرحلة التي تنفذ الخطة التي سبق اعدادها في مرحلة التخطيط تكون مبرمجة الاعداد وتنفيذ جدول العمل الخاص بيوم الحدث، ويكون هذا الجدول خاص بذلك اليوم (يوم اقامة الحدث)، ويكون فيه مدير الفعالية ومسيرها أشبه بقائد الأوركسترا فهو يوجه ويراقب أداء كل عازف على حده لإيصال السمفونية بالشكل المطلوب .

05-مرحلة التقييم : تعني معرفة مدى تحقيق الهدف من تلك الفعالية وذلك من خلال الاجابة عن الاسئلة بدافع التوصل الى النتيجة، بعد تحديد الحصول على نتائج التقييم والنتائج المراد معرفتها يمكن الاستعانة بالاستبيان تكون اسئلته على شكل اسئلة كمية أو نوعية أو كمية نوعية معا، تكون صيغة هاته الاسئلة بناء على النتائج التي يرغب في معرفتها وذلك بالتأكد من الأسئلة الموضوعة والعينة المختارة والطريقة المستخدمة في التقييم والسرعة التي نريدها في الحصول على النتائج والتقييم خلال الحدث يسمى بالملاحظة المباشرة يكون خلال أو بعد الحدث مباشرة وقد يقيم جانب واحد خاصة اذا كان الحدث يحمل هدف طويل .

ثالثا: عوامل نجاح الفعاليات:

إن الجهد المبذول في أي نشاط لا بد أن يأخذ المسار السليم لتحقيق نتائج مميزة، والأمر كذلك مع تنظيم أي فعالية من أجل التواصل الفعال، وذلك عن طريق الإعداد المسبق لكل كبيرة وصغيرة وذلك من خلال :[1]

[1]- أيان يومان، **إدارة المهرجانات والأحداث**، (د. م): دار الفاروق للإستثمارات الثقافية، 2008، ص 47.

01-التحضير المسبق : يعتبر أحد أهم عوامل نجاح الفعاليات التحضير المسبق الذي يوضح خط سير جميع الأطراف التي تُساهم في الفعالية من البداية للنهاية وهنا نتحدث عن وجود لجنة معنية بوضع الأهداف المرجوة، والمحاضرين، والحملات الإعلانية وشهادات التقدير.

إن التحضير المنظم يمنح حالة من الاطلاع قبل انعقاد أي فعالية، ومن الصعب توقع فشلها نظرًا لأن العوامل بالكامل ستصب في صالح الجمهور المتلقي والإدارة والقيمة التسويقية للقائمين على العمل. كما أن أحد أهم هذه العوامل جدول زمني لوقائع الفعالية، ووقت الراحة، ووقت العمل، ووقت طرح الأسئلة، ووقت الأنشطة، وهذا النظام ينهي أي حالة ملل موجودة لدى المشاركين تجعلهم ينفرون من المشاركة بالكامل.

02- الإدارة القوية : التنظيم الإداري يمنح حالة من التواصل الفعال بين المحاضرين والمتلقين، وخاصة إذا كان رأس الإدارة رجلًا حازمًا لديه من الخبرات ما يكفي لنجاح الفعالية بالكامل، والاستمرار على ذلك في كل الفعاليات، كما أن الإدارة المستنيرة أيضا هي التي تهتم بالتعرف على تقييم المتلقين بعد كل ورشة عمل من خلال تقديم ورق استطلاع رأي أو سؤالهم بشكل مباشر، والكثير من الطرق الأخرى للتعرف على نقاط الضعف والقوة والعمل عليها.

03- التفاعل الجماهيري : ضمن علوم الاتصال والإعلام هناك دور كبير للغاية للجمهور المتلقي باعتباره أحد أهم أضلاع النجاح في منظومة الاتصال حيث يُحقق حالة من الإيجابية التي تؤدي إلى انعكاسات إيجابية، ولا بد من تنظيم العملية التفاعلية بين الجمهور والمحاضر عن طريق توزيع الأوراق لكتابة الأسئلة أو تخصيص وقت من كل ورشة لطرح الأسئلة[1].

من عوامل إنجاح أي فعالية تحقيق التفاعل وكسب نتائج مثمرة إلى جانب الاستعداد الذهني والراحة الجسدية، والأهم من ذلك الشعور بالألفة والراحة النفسية كل هذه الأمور تمنح الفعالية حالة إيجابية، كما يجب أن يمنح كل محاضر ومتلقي الاهتمام الكامل بورشة العمل في أي فعالية عن طريق: التركيز بإغلاق الهواتف المحمولة، وعدم مقاطعة الحديث والتزام المتابعة دون التشتت، وكل هذه الأمور تكون بدافع الجدية فعندما يجد الجمهور أن المحاضر يقوم بذلك يتبعوا كل الخطى السليمة للوصول إلى بر الأمان وتحقيق أكبر قدر من الاستفادة.

[1]- أيام يومان، المرجع السابق، ص 98.

المطلب الثاني: تصنيف الفعاليات وأنواعها

أولا: تصنيف الفعاليات: يمكن تصنيف الفعاليات إلى أربعة أقسام وهي كالتالي:

01- الفعاليات الضخمة: هي الفعاليات الكبيرة التي تستهدف السوق الدولي لتجذب المشاركين الدوليين وتجد الدولة المستضيفة صعوبة في تحديد تكاليفها بشكل دقيق لتنوع أصحاب المصلحة المشاركين في إدارتها ويكون العائد على الإستثمار فيها غير واضح ولكن في الغالب تقدم هذه الفعالية خدمه وهي تطوير أو صيانة المجتمع المحلي أو الإقليمي، وتتميز هذه الفعالية بالعوامل الرئيسية التي تميزها عن غيرها.

فهي تجذب عدد كبير من الزوار كما تحصد تغطية إعلامية عالمية. إضافة إلى أن تكاليف إقامة بها عالية جدا كما لها تأثيرات كبيرة على البيئة المحلية والإقليمية.

02-الفعاليات الإقليمية: هي الفعاليات التي تصنعها الدول من أجل الجذب السياحي المحلي والإقليمي وفي الغالب تكون مستهدفه لأقاليم معينة لتعزيز إيرادات الدولة واستفادة أصحاب المصلحة من تلك الفعالية مثل مهرجان FAN للموسيقى ويعتبر أكبر مهرجان للموسيقى الريفية في العالم ولكن يأخذ الطابع المحلي ويتميز بأن المشاركين الأساسيين هم من الدولة المستضيفة وبعض المشاركات الدولية المحدودة.والجمهور المستهدف المحليين كمستهدف أول كما تتميز بعض التغطية الإعلامية الدولية.وتحقق عائد أرباح على الدولة ولكن بدرجة أقل من الفعاليات الكبرى.

03-الفعاليات الرئيسية: هي الفعاليات التي تصنعها الدول بغرض الجذب السياحي المحلي والاقليمي والدولي وتكون إنعكاس لثقافة الدولة المستضيفة لتعزز به محفلا دوليا يرمز لهذه الدولة مثل معرض الصين كانتون ويتميز بالتال: نسبة كبيرة من المشاركين الدوليين. كما أن المستهدف منها هو الجمهور المحلي والدولي. وتحصل على تغطية إعلامية دولية كبيرة وتتمتع بمستوى عالي من الفوائد للدولة المستضيفة. [1]

04-الفعاليات المحلية:هي الفعاليات التي تقام داخل الدولة وفي الاقاليم أو المدن وبغرض الوصول لأهداف تخدم المجتمع المحلي وتميز بأن المشاركون المحليون في المقام الأول. كما أن المستهدف هو الجمهور المحلي، غير أنها لا تحصل على تغطية إعلامية دولية بل محلية وتكون فوائد للمدينة نفسها.

[1]- **تصنيف الفعاليات**، على الموقع الإلكتروني: https://takilif.com تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2022/04/19.

ثانيا: أنواع الفعاليات: هناك سبعة أنواع للفعاليات نوجزها في يلي:

- فعاليات سياسية: زيارة كبار الشخصيات، التجمع السياسية وافتتاح حملة انتخابية
- فعاليات رياضية: الأنشطة الرياضية المحلية كدوري كرة القدم .
- فعاليات ترفيهية: الهواة، المهرجانات الترفيهية، حفلات، معرض، الجوائز، العروض البهلاونية.
- فعاليات علمية: وتربوية ندوات، المؤتمرات، ورشة عمل، مؤتمر متخصص.
- فعاليات ثقافية: مهرجانات، الكرنفالات، موكب، الأحداث الدينية .
- فعاليات الأعمال: المعارض، الأسواق، مزاد علني، فعالية العلاقات العامة، الإجتماعات .
- الفعاليات الخاصة: الإحتفالات الإجتماعية كحفلات الزواج، الأحداث الاجتماعية. [1]

المطلب الثالث: إستراتيجية ودور الفعاليات الثقافية

إن تنظيم للفعاليات يقصد به التخطيط المسبق من البداية الى النهاية وفقا للمتطلبات الجمهور المستهدف واهداف المنظمين ومدى الرغبة في النجاح وعند التفكير في تنظيم هذه فعالية أو حدث ما سواء معارض أو مؤتمرات، يجب أن يتضمن خطة زمنية محددة لضمان نجاحها.

أولا: عناصر قيام الفعالية :

-**الغرض من الفعالية:** لان معرفة غرضها سيساعد على تحقيق نجاحها والجمهور المستهدف لاستقطابها .

-**خطة التدابير**: جمع كل ما يتعلق بها من معلومات والمشاريع المطروحة لمناقشتها خلال المعرض أو المؤتمر.

- **تحديد التاريخ والمكان:** حجز الموقع والمكان المناسب ويفضل منطقة الراعي الاستراتيجي للفعالية.

- **تنظيم الجدول الزمني للفعالية:** (الافتتاح، تدشين، توقيع اتفاقيات، استقبال الشخصيات، ورش العمل.

- **توجيه الدعوة للأشخاص المهتمين:** تكون قبل عقد المؤتمر أو الورشة بوقت كافي و التواصل مع الجهات الإعلامية لتغطية الحدث.

[1]– تصريف الفعاليات، المرجع السابق.

– الترويج وإقامة أنشطة تفاعلية لجذب الزوار داخل الجناح .

– الحرص على توزيع عدد من الهدايا الترويجية التي تحمل شعارات الشركة أو المطبوعات التذكارية .

– عمل استطلاع للرأي لرصد أهم الإيجابيات والسلبيات حول التنظيمات .

– **قياس مدى نجاح الفعالية:** يدخل ضمن طريقة الجذب وتدوين أرقام الحضور والأرباح ولتحقيق أقصى قدر من نجاح الفعالية يجب ان يفوض المهام الى فريق مختص يمكنه جعل الفعالية تسير بسلاسة [1].

– **منظم الفعاليات:** مؤسسة أو شركة مرخصة للعمل في نشاط تنظيم المعارض سواء تمتلك الفعالية أو يملكها الغير وتتماشي مع معايير التصنيف المعتمدة داخل الدولة.

– **أصحاب المصلحة:** هم الأفراد أو مجموعات الأفراد أو المنظمات أو الجهات التي لها مصلحة خاصة في الفعالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مثل المنظمين، الموظفين، المستثمرين، المتطوعين، العملاء، الموردين، الدائنين، المجتمع العام، النقابات العمالية والجهات الحكومية.

– **الخدمات المساندة :** هي الجهات التي تزود منظمي الفعاليات ببعض الخدمات التخصصية وتكون على شكل شركات ومؤسسات كشركات الإضاءة والصوتيات، ومصممي الديكور، التسويق، النقل، الدعاية والاعلان .

ثانيا: دور الفعاليات الثقافية وأهميتها:

01–دور الفعاليات الثقافية في المجتمع :تؤدي الفعاليات الثقافية دورا هاما في المجتمعات المضيفة من خلال دفع عجلة التطور فيها وتحسين صورتها وجاذبيتها، بالإضافة إلى دورها الهام في عملية التخطيط، وتعزيز السياحة، والتجارة والتنمية المحلية ودعم القطاعات الصناعية المختلفة ويمكن لنا توضيح ذلك كما يأتي:

تعتبر الفعاليات الثقافية عامل إيجابي يتضح أثره من خلال التوظيف المؤقت للمواطنين وبخاصةٍ فئة الشباب، ونشر ثقافة التطوع وإتاحة الفرصة للمواطنين الموجودين في المناطق المضيفة لعرض

[1] – **التعرف على أهم خطوات تنظيم الفعاليات بإحترافية عالية**، على الموقع الإلكتروني: https://www.creativeblend.com تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2022/06/20.

الحرف والمنتجات الشعبية التي تمتاز بها هذه المناطق، وبالتالي فهي تسوق المنتجات الزراعية والصناعية والخدمية والحرفية... ونتيجة لذلك تسهم في إقناع رجال الأعمال للاستثمار في المنشآت الاقتصادية والسياحية بما يعود بالنفع على هذه المناطق وإنعاش أسواقها، وكذلك التشجيع على تحسين وتطوير نوعية البنية التحتية، إلى جانب ذلك تعمل على زيادة الطلب على المناطق وتشغيل منشآت الإيواء بها وهي بذلك تحفز الجانب التجاري من خلال تلبية الطلب من مجموعات المجتمع المحلي، وزيادة الأعمال والفرص المتاحة للمؤسسات والشركات المحلية[1].

تشكل الفعاليات الثقافية إضافة إلى الحياة الثقافية للمجتمعات المضيفة، فهي فرصة لتطوير وتبادل الثقافات والمعلومات والخبرات لأفراد المجتمع المحلي من خلال إتاحة المجال أمام نشر الثقافة المحلية وإبراز التراث الثقافي والتعريف به محلياً وخارجياً، وهي بذلك تساعد على تحسين وإبقاء الثقافة والتاريخ المحلي.

فضلا عن كون الفعاليات الثقافية تلعب دوراً هاماً في حياة الناس سواء من حيث الحصول على منافع عامة من الترفيه والتعرف والاختلاط مع أناس جدد وثقافات جديدة وعمل شئ جديد، أومن حيث إتاحة الفرصة لهم للتعبير عن شخصية المجتمع وتراثه والقيم والمعتقدات السائدة فيه وبالتالي تعزيز شعورهم بالانتماء إليه، بالإضافة لذلك تؤثر الفعاليات على نوعية حياة السكان المحليين وتكسر الروتين اليومي لهم، إلى جانب المساهمة في التنمية الاجتماعية من خلال تقوية وتمتين الروابط بين أفراد المجتمع، وتوجيه الشباب إلى قضاء وقت الفراغ في أعمال مفيدة وأماكن آمنة فيها أشياء ممتعة وتعلم أشياء جديدة.

أخيرا إن نجاح الفعاليات الثقافية يعتمد بشكل أساس على حماس وشغف السكان المحليين وما تقدمه من فرص للتبادل الثقافي وإنعاش التقاليد المحلية وتحسين نوعية الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياحية.

02-أهمية الفعاليات الثقافية: تعد الفعاليات الثقافية استثمار ثقافيا، واقتصاديا، وسياحيا، واجتماعيا اذ تعد الفعاليات الثقافية حلقة ربط وتواصل بين الثقافات نظراً لأهميتها في إبراز التراث الثقافي والتعريف به

[1]- منال محمد رحال، **إدارة المؤتمرات والإجتماعات**، الندوات والمعارض، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015، ص56.

محلياً وخارجيا، بالإضافة إلى اعتباره عنصراً فعّالاً في التنمية الثقافية وتعمل على توسيع مجال الاهتمام بالمناطق المختلفة المضيفة للفعاليات فهي تسهم في تجديد المحلية والازدهار.

إن أغلب الفعاليات تتمحور حول الندوات والمحاضرات وكذا الموسيقى والفنون الشعبية، وإن مزايا هذه الفنون وتنوعها وأشكالها التعبيرية العامة التي تجمع الغناء والموسيقى والحركة، علاوة على ما تضفيه الملابس والآلات من مسحة جمالية, كل ذلك سيمكن من الحفاظ على الجانب الهام من موروثنا الثقافي.

تعد المهرجانات انفتاحا على العالم الخارجي إذ إن المشاركة الأجنبية تغني الميدان الثقافي الوطني، وتخلق نقاط للتلاقي والتبادل ومقارنة التطور المحلي بنظيره في الثقافات الأخرى، وبالنتيجة لذلك تسوق للمنطقة المضيفة[1]. إن صناعة الفعاليات الثقافية من الصناعات المهمة التي تسهم في تنشيط العجلة الاقتصادية.

الفعالية الثقافية هي في حد ذاتها عنصر ثقافي يفرض نفسه أكثر فأكثر ضمن أية استراتيجية أو سياسة ثقافية، لذلك يجب الحرص على أن تكون وسيلة من وسائل التنمية الثقافية التي تعدّ رافد من روافد التنمية المستدامة.تعمل على تعزيز الشعور لدى أبناء المجتمع بالانتماء إلى مجتمعهم. كما نجد أن الفعاليات بشكل عام إن أحسن تنظيمها تزيد من الحراك الثقافي وتنشطه وتزيد من الحركة السياحية والإقتصادية والإجتماعية.

03-علاقة الإستهداف السياحي بنجاح الفعاليات الثقافية:

تستهدف الفعاليات الثقافية والفنية وغيرها الجمهور من مختلف الشرائح والذي يقيس مدى اقباله نجاح أي فعالية من الفعاليات ونجد أن حضور الجمهور للفعاليات الثقافية ظاهرة قديمة اذ يحضر الجمهور بشكل أوسع في وقت تواجه فيه الفعاليات الاخرى غياب الحضور وقد تساهم مواقع التواصل على نشر الكثير عن الفعاليات قبل إقامتها، وتبقى الفعاليات الثقافية ذات أثر مختلفا من قبل نشاطاتها.

تحظى هذه الفعاليات باهتمام الكبار والصغار وكذلك من لديهم شغف تجاه الثقافة وقد يناقش كل حدث العديد من القضايا يهتم بمشاركة جميع الأعمار ويعتبر حدث ثقافي بامتياز يستقطب هواة جمع المقتنيات الفنية والفنانين وتصاحبه جلسات حوارية وندوات فكرية تناقش تلك القضايا وتساهم الفعاليات

[1]- منال محمد رحال، المرجع السابق، ص 57.

الثقافية في ترسيخ مكانتها وهذا من خلال برامجها وتنوع مواضيعها التي تغطي العديد في صميم الشأن الثقافي، وإن الفنون الأقرب للناس هي المسرحية تكون اما اعمالا أدبيا أو بقالب كوميدي أو أمسيات شعرية التي تستقطب الجمهور يحتاج الى لون معين وجاذب يجب على المبدع ان يضع هذه المسألة في الحسبان مثل : التاجر الذي يرى احتياجات المستهلك ونوعية الأشياء ويحاول أن يوازن بين طموحه كتاجر وبين الذي يريده المستهلك .

تشكل الفعاليات الثقافية عنصرا هاما في عملية الاستهداف السياحي، فهي توفر أسباب إضافية للسياحة وزيارة المكان المضيف لها، وفق كل عرض باستمرار، لأن هذه الأحداث هي لمرة واحدة وتجري في زمن محدد غالبا، وبالنتيجة يمكن أن تكون عاملا رئيسيا في قرار السياحة وفي اختيار وجهة معينة أكثر من الأخرى.

ومن المزايا التي تقدمها الفعاليات الثقافية هي الأدوات الفعّالة في جذب الزوار لأول مرة وكذلك تكرار الزيارة، فهي توفر المتعة للزوار بالإضافة إلى الاتصال غير الرسمي بين السكان المحليين والسياح وكذلك السماح للسياح باستكشاف تجارب ثقافية جديدة، فضلا عن كون الفعاليات الثقافية تجذب نوعية من الأفراد ينتمون إلى شرائح مثقفة أو رجال أعمال وعلماء وأدباء ومفكرين وأصحاب قرار، مما يفتح مجالاً واسعاً للاستفادة منها على صعيد الترويج للبلد إذ يمكن الاستفادة من وجودهم من خلال تنظيم رحلات وزيارات سياحية وميدانية لهم للتعرّف على المقومات السياحية للمنطقة المضيفة وإطلاعهم على المواقع والفعاليات التي يعمل للترويج لها وتسويقها إذ إن أثر هؤلاء في صنع الدعاية يكون أكبر من تأثير شركات الإعلان والترويج السياحي في بعض الأحيان .

بالتالي يجب أن يترافق عقد أي فعالية مع إقامة معرض سياحي لتسويق المنتجات السياحية، والتنسيق الدائم بين منظمي الفعاليات ومنظمي المعارض والمهرجانات، حتى تكون الفعاليات مشتركة أو بأدنى حد إقامة المعارض في اليوم الأخير للمهرجان مثلا, بالإضافة إلى ضرورة جدولة أعمال كلّ منها بشكل جيد من حيث المكان والوقت المناسبين[1].

[1]– أيان يومان، المرجع السابق، ص 48.

خلاصة الفصل

يكتسب قطاع السياحة أهمية لا تقل عن أهمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وقد يتبوأ هذا القطاع المرتبة الأولى بين القطاعات الأخرى في بعض الدول، ومما لوحظ أن الاهتمام به هو في حالة تزايد لعديد الإعتبارات والأسباب منها الحاجة الملحة لتنويع الموارد وإستغلال المكانيات.

فمع تغير مفاهيم السياحة والترفيه لم يعد الغرض من إقامة هذه التجمعات هو الإمتاع والترفيه فحسب، بل أصبحت وسيلة للتثقيف وغرس القيم النبيلة والشعور بالانتماء الحضاري ورفع المستوى الثقافي في المجتمع والارتقاء بمستوى الوعي بأهمية التفوق العلمي والحضاري.

حيث يشكل النشاط السياحي أهمية خاصة لأنه يدعم الأنشطة الأخرى، فعند اجتذاب السياح لمنطقة معينة هذا يساهم في تنميتها إقليميا واقتصاديا بحيث يتم جذب السياح وإستمالتهم هوما تم عرضه خلال هذا الفصل من الدراسة من رصد للعوامل المختلفة الجاذبة تنوعت بين الطبيعية والبشرية .

ويبرز الدور السياحي للفعاليات من خلال زيادة الحركة السياحية الداخلية وكذلك الخارجية، وخلق أنشطة ممتعة ومفيدة للسائحين والزوار، مما يسهم إلى حد كبير في تنمية وتطوير المناطق التي تقام فيها تلك المهرجانات والمعارض.

الفصـــل الثـاني:

المحافظة على الموروث الثقافي ونجاح الفعاليات الثقافية

تمهيد

يعرف التراث الثقافي على أنه ذاكرة للشعوب الذي يشهد على اتصال حضاري في منطقة معينة، وتعد الجزائر دولة غنية بثروة ثقافية هائلة لذا سعت الدولة لتوفير منظومة قانونية حمائية لهذا التراث لذا تناولنا في هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول عن الاتفاقيات والضوابط وإمكانيات الجماعات المحلية لتطبيق جميع أساليب الحماية القانونية للتراث الثقافي والمبحث الثاني عن المعوقات وتحديات وسبل تجاوزها ومدى التنسيق مع الهيئات التي تشرف على حمايته وترقية المواقع السياحية وحماية الآثار التاريخية وترميمها وحفظ المواقع الطبيعية ومن أجل تقييم مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها الردعية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الاتفاقيات الدولية والوطنية للمحافظة على الموروث الثقافي وتطوير السياحة الثقافية.

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية في مجال حماية التراث وتطوير السياحة.

المطلب الثاني: الحماية القانونية للموروث الثقافي وصورها في التشريع الجزائري.

المبحث الثاني: معوقات وتحديات نجاح القطاع السياحي في الجزائر وسبل تجاوزها والآفاق المستقبلية لها.

المطلب الأول: معوقات وتحديات تطور القطاع السياحي في الجزائر.

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للموروث الثقافي في الجزائر.

المبحث الأول: الاتفاقيات الدولية والوطنية للمحافظة على الموروث الثقافي وتطوير السياحة الثقافية

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية في مجال حماية التراث وتطوير السياحة

ينبه المجتمع الدولي إلى أهمية الممتلكات الثقافية باعتبارها عنصرا من التراث العالمي للبشرية جمعاء، وذلك منذ بداية القرن العشرين، فتم عقد العديد من المؤتمرات التي أسفرت عن إبراز عدة اتفاقيات لحماية التراث الثقافي، كما كانت هناك عدّة صور للتعاون الدولي في هذا المجال.

أولا: المعاهدات والاتفاقيات ذات الطابع الدولي:

جاء في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة ، المنعقد في أكتوبر 2012، أن الجزائر أفادت بأنها صادقت على اتفاقية اليونسكو بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام 1970، واتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة، بطرق غير مشروعة لعام 1990، واتفاقية 1973 المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي، وهو ما يؤكد على أن سياسة الجزائر في حماية الموروث الثقافي منسجمة مع توجهات المجتمع الدولي.

تم إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي لها علاقة بموضوع حماية الممتلكات الثقافية بمختلف أنواعها، بدءا باتفاقية جنيف الرابعة لهام 1949، وصولا إلى اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي لعام 2003، وهي تعبر عن مسار متواصل يسعى إلى مواجهة التحديات الجديدة التي تهدد هذا التراث الثقافي بوسائل ترتقي إلى مستوى هذه المواجهة. [1]

أ- اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب:

اقتصرت اتفاقيات جنيف لعام 1949 على ذكر بعض الممتلكات الثقافية، وذلك في المادة (53) من البروتوكول الأول الملحق بها لعام 1977، والتي نصت على أنه: "تحظر الأعمال التالية، وذلك من دون الإخلال بأحكام اتفاقية لاهاي المعقودة بتاريخ 14 أيار 1945، وأحكام المواثيق الدولية الأخرى

[1]- عز الدين عثماني، **سياسة حماية الموروث الثقافي في التشريع الجزائري وعلاقتها بالقانون الدولي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، (د. س)، ص37.

الخاصة بالموضوع... "وارتكاب أي من الأعمال العدائية الموجهة ضد الآثار التاريخية، أو الأعمال الفنية، أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب، بهدف الحفاظ على الحق الإنساني التي ترتبط أساسا على الجوانب الروحي لديه قبل التواجد الجسدي.

ب-اتفاقية لاهاي لسنة 1954:

حاول المجتمع الدولي الحد من الاعتداءات التي تمس الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، وأن يفرض التزامات الحماية والاحترام على الأطراف محل النزاع، ولذبك تعد الحماية التقليدية للقانون الدولي الإنساني كما كان عليه الحال حتى منتصف القرن العشرين، بل امتد نطاقها لتكفل الحماية الدولية للممتلكات الثقافية في فترات الحروب والنزاعات المسلحة، كنتيجة لما شهدته الشرية من آثار مدمرة، خاصة خلال الحربين الأولى والثانية وتوجهت هذه الجهود في قيام منظمة اليونسكو، تبعا للمبادئ المقررة في اتفاقيتي لاهاي لعامي 1899 و1907 وميثاق واشنطن، وبناءا على اقتراح قدمته حكومة هولندا بعقد مؤتمر دولي في مدينة لاهاي من21 أفريل إلى 10 ماي 1954، تناول القواعد القانونية لتوفير حماية دولية للتراث الثقافي وقت السلم، لتكون ذات فعالية من خلال التطبيق في حالة نشوب نزاع مسلح، وتم إفراز اتفاقية سميت باتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، مع لائحة تنفيذية وبروتوكول إضافي أولي، وذلك في 14 ماي 1954.

قسمت هذه الاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية إلى حماية عامة وحماية خاصة وحماية معززة، وهذه الأخيرة أقرت بموجب بروتوكول لاهاي الثاني المؤرخ في 26 مارس لعام 1999[1].

ج-اتفاقية بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع تصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (1970):

اعتمدت اليونسكو قبل هذه الاتفاقية توصية في هذا الإطار سنة 1964، إلا أن اتفاقية عام 1970 المتعلقة في مضمونها بالإنجاز غير المشروع بالممتلكات الثقافية، تعتبر الأولى من نوعها نظرا لعدد التصديقات، وكذا كونها تتعلق بمعالجة أكبر ظاهرة يمكن أن تتعرض لها الممتلكات الثقافية

[1]- سماعيل رفيق، **حماية التراث الثقافي في الجزائر**، رسالة ماجستير في علم الآثار، تخصص آثار إسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر 2، 2014، ص23.

والمتمثلة أساسا في السرقات وأعمال الحفر المخالفة للقوانين واستيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة.

د-اتفاقية توحيد القانون الخاص حول الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة (1995):

يتعلق مضمون هذه الاتفاقية بالطلبات ذات الطابع الدولي والمتعلقة أساسا بـ:

- التركيز على المعاملة الموحدة في رد أو إعادة القطع الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة.
- تحديد آجال زمنية للمطالبة برد أو إعادة القطع الثقافية[1].

وقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في 30 أوت 2009، إيمانا منها بأن إعادة ما تعرض له تراثها الثقافي من اعتداءات التخريب وسرقة ونقل متعمد أثناء الاستعمار الفرنسي هو مطلب يكفله القانون الدولي.

هـ-اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972:

قامت منظمة اليونسكو من خلال هذه الاتفاقية بإنشاء صندوق حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ذي القيمة الاستثنائية، والذي هو عبارة عن اسهامات تقوم بها الدول الأطراف في الاتفاقية، توجه لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي وخاصة منه المهدد بالخطر.

و-اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه 2001:

كان الهدف منها إيجاد سبل تعاون للدول الأطراف فيما بينها، من أجل المصلحة العامة للإنسانية، وذلك بما يتماشى وأحكام القانون الدولي وقانون البحار، دون المساس بالحصانات السيادية للدول، ولا على تعديل حقوق أي دولة فيما يتعلق بسفنها وطائراتها الحكومية.

---

[1]- المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، **الاتفاقية الخاصة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة**، روما، 1995، المادتين 3و5.

أدركت الجزائر ضرورة توفر جهود كل الأطراف الدولية من أجل تحقيق هذا الهدف الإنساني الأسمى، والذي لا يمكن لأي دولة في عالم اليوم مهما كانت إمكانياتها أن تحققه بمفردها، وعليه اعتمدت المصادقة على هذه الاتفاقية في 30 أوت من سنة 2009، لأنها تدرك مدى أهميتها للمساهمة في بناء الهوية الوطنية[1].

ثانيا: التعاون الأمني:

تلا السيدر المدير العام لليونسكو "M.Brow" في عام 1978 بيانات على المجتمع الدولي بشأن، "إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية" وكان هذا البيان بمثابة "نداء" لمجموعة الجهات الفاعلة للتعاون الدولي، من أجل تمكين الناس من استعادة جزء من ذاكرتهم، وهويتهم وفقا لحوار متبادل بين الدول".

كما أوصت منظمة اليونيدروا بضرورة العمل على تشجيع وتطوير التقاضي عن طريق التحكيم، باعتباره وسيلة حضارية لتسوية الخلافات الدولية المتعلقة باستعادة الممتلكات الثقافية.

"Netropol" وفي إطار التعاون الدولي تسعى الجزائر دوما للتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية عن طريق المكتب المركزي الوطني وذلك من خلال:

- تبادل المعلومات حول تطور التجارة غير الشرعية للممتلكات الثقافية على المستوى الدولي.
- تبادل المعلومات حول الشبكات الاجرامية والأساليب الاجرامية.
- إجراء الأبحاث على المستوى الوطني، فيما يخص التحف الفنية والقطع الأثرية القديمة المسروقة بالخارج.
- نشر استمارات دولية للبحث، عن طريق المكتب المركزي الوطني/ أنتروبول، متعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة على المستوى الوطني.
- دراسة إمكانية حماية القطع الأثرية من خلال استرجاعها وإعادتها إلى بلدانها الأصلية، في حالة تعرضها للتصدير غير المشروع[2].

[1]– عز الدين عثماني، المرجع السابق، ص 38.

[2]– عز الدين عثماني، المرجع السابق، ص ص 37–38.

في إطار التعاون الجزائري الدولي أيضا، بناء على نشرة دولية للبحث اكتشفت شرطة الولايات المتحدة بنيويورك نهاية سنة 2004 قطعة أثرية تمثل الإمبراطور ماركوس أوراليوس التي تعرضت للسرقة سنة 1996 من متحف سكيكدة، معروضة للبيع وتم الاتصال بالشرطة الجزائرية عبر المكتب المركزي الوطني الجزائري، على إثرها تم إنشاء فوج عمل مكون من مصالح وزارة الثقافة الضرورية، وقد أكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية لنظيره الجزائري خلال الملتقى الدولي السادس للأنتربول المتعلق بالإنجاز غير المشروع بالممتلكات الثقافية في جوان 2005، على حسن سير القضية لدى القضاء الأمريكي لإرجاع القطعة الأثرية للسلطات الجزائرية وفي سنة 2007 تم تسليم القطعة الأثرية المسترجعة للسفارة الجزائرية المعتمدة بالولايات المتحدة الأمريكية وفي سنة 2008 استرجعت القطعة الأثرية عن طريق وزارة الخارجية وتم وضعها على مستوى المتحف الوطني للآثار القديمة بالجزائر العاصمة بأمر من وزارة الثقافة.

وعلى العموم في ظل عدم توفر الإمكانيات المادية التي يمكن توظيفها من قبل المؤسسات المكلفة بحماية التراث الوطني، وجعلها متلائمة مع السياسات المتعلقة بهذه الحماية وما تم تشريعه من قوانين لتنفيذها، سيكون على عاتق الدولة الالتزام بالقيام بمجهودات مضافة لتحقيق هذا الهدف، والسعي دوما إلى العمل في اتجاهين: يعتمد إحداهما على مقاربة الربط بين مقومات التنشئة السياسية، ومبدأ التشاركية المواطنية في التحسيس بمكانة وأهمية هذا التراث في حياة المجتمع واستمرارية وجوده.

ويعتمد ثانيهما على سياسة التفاعل الإيجابي مع المؤسسات الحكومية، وحتى الهجينة منها للإفادة من خبرتها ودعمها في التعامل مع هذه المسألة لاسيما مع ما تعلق منها بإعادة التراث الثقافي المهرب، وكيفية الحفاظ على ماهو مكتشف ومتوفر لديها لأنه مطلب للتمكن من بناء مفهوم المواطنة على مقومات أصيلة ثابتة[1].

[1]– عز الدين عثماني، المرجع السابق، ص ص ص 38–39.

المطلب الثاني: الحماية القانونية للموروث الثقافي وصورها في التشريع الجزائري

1-سياسة حماية الموروث الثقافي في التشريع الجزائري:

اهتم المشرع الجزائري على غرار أغلب المهتمين وتشريعات العالم بموضوع حماية الممتلكات الثقافية، وذلك من خلال سن العديد من القوانين التي من شأنها ضمان تفعيل هذه الحماية، ومن متطلبات الخوض في هذه القوانين يجب أولا تحديد الممتلكات الثقافية التي يقرر لها المشرع الجزائري حماية قانونية خاصة.

أولا: الممتلكات الثقافية المشمولة بالحماية في التشريع الجزائري:

تعتبر جميع الممتلكات الثقافية ملكا للدولة، سواء كانت ثابتة أو غير ثابتة، ما عدا الأملاك الوقفية، والتي تتكون عموما من[1]:

أ- التراث الثقافي المادي:

يشمل هذا التراث الممتلكات الثابتة أي العقارية وهي التي تخضع للتسجيل في قائمة الجرد الإضافي والتصنيف ثم الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة، أما بالنسبة للممتلكات الثقافية المنقولة فهي بدورها تخضع للتسجيل والتصنيف عن طريق تحديد ذات الأهمية منها، من وجهة تاريخية أو فنية، أو في علم الآثار وغيره، وقد حددت المادة 08 من القانون 98-04 الممتلكات الثقافية العقارية على النحو التالي[2]:

- **المعالم التاريخية.**
- **المواقع الأثرية:** وهي المواقع التي تكون من عمل الانسان أو الأعمال المشتركة بين الانسان والطبيعة.
- **المجموعات الحضرية أو الريفية:** ويطلق على هذه الممتلكات الثقافية القطاعات المحفوظة، وهي عبارة عن منطقة خاضعة لمجموعة هياكل تاريخية، وتمثل سلامة المنطقة أحد العناصر الرئيسية التي تحدد وتقرر بموجبها أهمية المنطقة الحضرية، وتشمل القصبات والمدن والقصور والقرى، والمجمعات السكنية التقليدية المتميزة بغلبة المنطقة السكنية فيها، والتي تكتسي بتجانسها ووحدتها

[1]- عبد الرحمن خلفي، **القانون الجنائي المقارن**، الجزائر: دار الهدى، 2014، ص 233.

[2]- **القانون رقم 98-04** المؤرخ في 15 يونيو 1998، المتعلق بحماية التراث الثقافي، المادة 08.

المعمارية والجماعية أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية أو تقليدية، من شأنها أن تبرر حمايتها واصلاحها وإعادة تأهيلها وتثمينها، وعلى المستوى الوطني تنشأ القطاعات المحفوظة وتعين حدودها بمرسوم يتخذ بناء على تقرير مشترك بين الوزراء المكلفين بالثقافة والداخلية والجماعات المحلية، والبيئة والتعمير والهندسة المعمارية، كما يمكن أن تقترحها الجماعات المحلية أو الحركة الجمعوية على الوزير المكلف بالثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية، وذلك بهدف رسم استراتيجية لتقييمها، وتوظيفها بما يحقق السياسة الثقافية للدولة، وتفعيل الأمن داخل المجتمع.

أما فيما يتعلق بالممتلكات الثقافية المنقولة فإنها حسب نص المادة 50 من القانون 98-04 تتمثل على وجه الخصوص في ناتج الاستكشافات والأبحاث الأثرية في البر وتحت الماء، ويقصد بهذه الأخيرة جميع آثار الوجود الإنساني التي تتسم بطابع ثقافي أو تاريخي أو أثري والتي ظلت مغمورة بالمياه جزئيا أو كليا.

كما تشمل المعدات الأنتروبولوجية والاثنولوجية والممتلكات المتصلة بالدين وبتاريخ العلوم والتقنيات وتاريخ التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، الممتلكات ذات الأهمية الفنية مثل اللوحات الزيتية والرسوم المنجزة كاملة باليد على أية دعامة من أية مادة كانت[1].

بالإضافة إلى تلك الرسومات الأصلية والملصقات والصور الفوتوغرافية باعتبارها وسيلة للإبداع، والتجميعات والتركيبات من جميع المواد مثل منتجات الفن التماثلي والنقش من جميع المواد وتحف الفن التطبيقي في مواد مثل الزجاج والخزف والمعدن والخشب ... إلخ، والمخطوطات والمطبوعات طباعة استهلاكية والكتب والوثائق والمنشورات ذات الأهمية الخاصة، والمسكوكات (أوسمة وقطع نقدية) أو الطوابع البريدية، ووثائق الأرشيف بما في ذلك تسجيلات النصوص أو الخرائط وغير ذلك من معدات رسم الخرائط، والصور الفوتوغرافية والأفلام السينمائية والمسجلات السمعية والوثائق التي تقرأ عن طريق الآلة.

ب-التراث الثقافي اللامادي:

يتمثل في الموارد الثقافية والمعارف والابتكارات، وممارسات المجتمعات الأصلية أو المحلية، التي تجسد أنماط الحياة التقليدية، وللتراث غير المادي من الخصوصيات ما يفرض إعطاءه أهمية بالغة،

[1]- المادة 50، القانون رقم 98-04، المرجع السابق.

وبالخصوص أمام عمليتي العولمة ومظاهر التحول الاجتماعي، وما توفره من ظروف مساعدة على إقامة حوار متجدد فيما بين الجماعات، الشيء الذي يعرض التراث اللامادي إلى التدهور والتدمير والزوال، ولاسيما أمام الافتقار إلى الموارد اللازمة لصون هذا التراث.

عرف المشرع الجزائري الممتلكات الثقافية غير المادية من خلال نص المادة 67 من القانون 98-04، حيث جاء فيها تعريف الممتلكات الثقافية غير المادية بأنها "مجموعة معارف أو تصورات اجتماعية، أو معرفة أو مهارة أو كفاءات، أو تقنيات قائمة على التقاليد، في مختلف ميادين التراث الثقافي، وتمثل الدلالات الحقيقية للارتباط بالهوية الثقافية، ويحوزها شخص أو مجموعة أشخاص وتشمل ميادين التراث الثقافي الموسيقى العربية، والأغاني التقليدية والشعبية والأناشيد والألحان والمسرح وفن الرقص والإيقاعات الحركية، والاحتفالات الدينية، وفنون الطبع، والتعابير الأدبية الشفوية والقصص التاريخية، والحكايات والحكم والأساطير والألغاز والأمثال والأقوال المأثورة، والمواعظ والألعاب التقليدية"[1].

ج- التراث المغمور بالمياه:

تطرق المشرع الجزائري إلى ذكر التراث المغمور بالمياه في القانون البحري، حيث عبر عن ذلك في نص المادة 358 "تعد كحطام بحري كل سفينة أو آلة عائمة وحمولتها، وكذلك بقاياها، وبصفة عامة كل ما يوجد لعدة أغراض في الوسط البحري، والتي فقد مالكها حيازتها، حيث جنحت على الساحل البحري أو وجدت عائمة أو أنشئت من قعر البحر، وتم جلبها إلى الأملاك العمومية البحرية".

وعلاوة على ذلك نص نفس القانون في المادة 381 منه على: "أن الحطام البحري الذي ينطوي على فائدة تاريخية أو أثرية أو فنية أو علمية يتم التصريح به كملك للدولة الجزائرية".

تعد كل هذه الممتلكات من مكونات تعريف الثقافة ومقوماتها ورسم خصوصيتها المعبرة عن الهوية الوطنية والمساعدة على رسم استراتيجية حمايتها[2].

[1]- المادة 67، القانون رقم 98-04، المرجع نفسه.

[2]- عز الدين عثماني، المرجع السابق، ص ص 33-34.

2- سياسة الحماية القانونية للموروث الثقافي وصورها في التشريع الجزائري:

أقر المشرع الجزائري عدة نصوص قانونية ترمي إلى الالتزام بسياسة الموروث الثقافي، وقد تمثلت هذه الحماية في شقين يتعلق الأول بالحماية الإدارية أو الوقائية، ويتعلق الثاني بالحماية الجزائية، ولعل أهم هذه القوانين هو قانون حماية التراث الثقافي، رقم 98-04 المؤرخ في 15 جويلية 1998، حيث نصت المواد من 94 إلى 104 من هذا القانون على مجموعة من الأفعال التي تشكل جريمة تستوجب تطبيق العقوبة الجزائية.

أ- الحماية الإدارية:

تعتبر الحماية الإدارية وقائية بالنظر إلى تكييفها القانوني، حيث توضع هذه الحماية أساسا من قبل الإدارة على اختلاف أنواعها، سواء كانت مركزية أو محلية، وهذا قبل وقوع أية ضرر على الشيء محل الحماية، وتبرز صور الحماية الوقائية من خلال عدّة قوانين ونصوص أهمها:

- **الحماية الإدارية للحظائر الوطنية في القانون 11-02:**

أنشئت الحظائر الوطنية كمؤسسات أولى لحماية الوسط الطبيعي، حيث تم عن طريقها توعية الكثير من المواطنين بحماية هذا الوسط، والمحافظة عليه، إلا أن هذه التوعية أو ترك الأمور هكذا بدون تحديد تنظيمها وأساليب تسييرها، لا يخدم الحظائر الوطنية، بل يؤثر عليها سلبا، مما يتسبب في حدوث استنزاف وتدهور ثرواتها الحيوانية والنباتية، حيث كان لزاما على المشرع أن ينظم ويسن قوانين لفرض الحماية للحظائر الوطنية، كان أحدثها رقم 11-02 مؤرخ في السابع عشر فيفري 2011، يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، حيث نص في الباب الثاني منه على كيفيات تصنيف الحظائر الوطنية، كصنف من أصناف المجالات المحمية، كما نظم في قوانين أخرى الضبط الإداري الخاص عموما والضبط الإداري الخاص بالتهيئة والتعمير خصوصا داخل الحظائر الوطنية[1].

- **القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي:**

تناول الباب الثاني (من المادة 8 إلى المادة 49)، بقصد تفعيل هذه الحماية مسألة الممتلكات الثقافية العقارية، وكيفية وأنظمة الحماية، والتي انطلقت من التسجيل في قائمة الجرد الإضافي والتصنيف،

[1]- عز الدين عثماني، المرجع السابق، ص 34

الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة، ونزع الملكية من أجل المنفعة العامة، وحق المنفعة، حيث تنص المادة السادسة عشر منه "يعد التصنيف أحد إجراءات الحماية النهائية..." ، كما أوجب المشرع في هذا الباب على القائمين بعمليات التسجيل في قائمة الجرد الإضافي والتصنيف، وكل أشكال الحفظ والترميم، والإضافة والتغيير والتهيئة المراد القيام بها على المعالم التاريخية المقترحة للتصنيف، وكذا أي مشروع بناء، أو تجزئة من أجل البناء على المحمية الأثرية المقترح تصنيفها، أو المصنفة وغيرها من الإجراءات الخاصة بإنشاء القطاعات المحفوظة، إلى ترخيص مسبق من المصالح المكلفة بالثقافة، أو من الوزير المكلف بالثقافة[1]، وذلك بهدف التمكن من ضبط مكونات هذا النوع من التراث، وكيفية رسم سياسات ذات أبعاد ثقافية تساهم في عملية تنشئة المجتمع، وفي بناء وحدته وتساعد في استمرارية وجوده.

القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة:

أولى المشرع الجزائري أهمية خاصة للتراث الثقافي في هذا القانون، وذلك من خلال المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة، وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية، وكذا فرض التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة، من عمليات التلف والإندثار بفعل الطبيعة والانسان، من أجل توفير مستلزمات تحقيق الأمن الإنساني، عبر سياسة الحفاظ على التنمية المستدامة وعلى إدامة مصالحة الانسان مع الأرض.

كما تشجع السياحة الثقافية التي تهدف إلى التعريف بالتراث المادي، كالتراث العمراني الذي يشكل المدن والقرى، والمعالم التاريخية والحدائق والمباني الدينية وغيرها، وكذا التعريف بالتراث غير المادي، إضافة إلى السياحة الصحراوية، التي تقوم على استكشاف واستغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية، وتوفير العمل الإعلامي السياحي حول ترقية المؤهلات السياحية والثقافية والطبيعية، التي تزخر بها البلاد، بشرط أن يتم ذلك في اطار احترام الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والعمران[2]، لكي تتمكن الدولة من التعريف بخصوصية الأرض والانسان الذي عاش في هذه المناطق، وبضرورة انفتاحه على محيطه الوطني والدولي، لكي يدعم التوجهات السياسية الباحثة عن بدائل اقتصادية جديدة تتسم بالفعالية كالسياحة والاستثمار.

---

[1]– المادة 16، القانون 98-04، المرجع السابق.

[2]– **القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية رقم 03-03** الصادر بتاريخ 19 فيفري 2003، ج. ر، المواد 5 و19 و24 و41.

القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية:

أورد المشرع الجزائري في هذا القانون إلزامية تطابق مناطق التوسع والمواقع السياحية مع التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والساحل والتراث الثقافي، عندما تحتوي هذه المناطق على تراث منصف، كما فرض عند استغلالها واستعمالها الخضوع والتقيد بأحكام قانون حماية التراث الثقافي، ونص في المادة 24 منه على إلزامية أخذ رأي وزارة السياحة والإدارة المكلفة بالثقافة عند منح رخصة البناء في مناطق التوسع والمواقع السياحية التي تحوي معالم ثقافية، كما تطرق في المادة 41 إلى أنه "يمكن لكل جمعية مؤسسة قانون وتنص في قانونها الأساسية على حماية البيئة والمعالم الثقافية والتاريخية والسياحية أن تتأسس كطرف مدني فيما يخص مخالفات أحكام هذا القانون[1]، وهو ما يهدف إلى منح أحقية لإشراك المؤسسات ذات الطابع السياسي للقيام بواجبها المؤسس قانونا، والمتمثل في رعاية مقومات وجودها والحفاظ عليه، ومساعدة أجهزة الدولة لتنفيذ سياستها المرسومة لحماية مقومات المجتمع.

القانون المتعلق بالتهيئة والتعمير:

تنص المادة الرابعة الفقرة الثالثة من القانون 90-29، على أنه: "لا تكون قابلة للبناء إلى القطع الأرضية التي تكون في حدود المتلائمة مع ضرورة حماية المعالم الأثرية والثقافية"، وكذا المادة السادسة التي تنص على أنه "لا يمكن أن يتجاوز علو البنايات في الأجزاء المعمرة من البلدية متوسط علو البنايات المجاورة وذلك في إطار احترام الأحكام المنصوص عليها في التشريع المعمول به، وخاصة ما يتعلق بحماية المعالم التاريخية[2]، بهدف وضع حد للاستغلال غير المنظم للمحيط، ولضبط هذا الاستغلال بصورة عقلانية تجعله متناغما مع خصوصية المواقع التي يتواجد بها هذا التراث.

قانون الأملاك الوطنية:

وردت عدة نصوص تحدد من جهتها إجراءات وكيفيات وتدابير حماية الأملاك الوطنية العقارية والمنقولة، العسكرية والمدنية، وكذا المنشآت والمواقع والأماكن التاريخية أو الأثرية ونحوها، حيث قضت المادة 146 من المرسوم التنفيذي رقم 91-454 والصادر بالجريدة الرسمية الجزائرية رقم 60 لعام 1991 بما يلي: "لا تخضع الأماكن والمعالم التاريخية والطبيعية وغرائب الطبيعة وروائعها والمحطات

---

[1]- سماعيل رفيق، المرجع السابق، ص70.

[2]- **القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير**، ج. ر، العدد 52، الصادر بتاريخ 01 ديسمبر 1990.

المصنفة خضوعا تلقائيا لقواعد الملكية العمومية، وتبقى خاضعة للتشريع الخاص المطبق عليها، رغم تصنيفها قصد المحافظة عليها، غير أنه عندما ينصف شيء منقول أو عمل فني له أهمية وطنية أكيدة ضمن المجموعات الوطنية، فإنه يدمج في الأماكن العمومية، بمجرد اتخاذ قرار تصنيفه في إحدى هذه المجموعات، ويصبح حينئذ خاضعا لقواعد الملكية العمومية"[1]، باعتبار أن المصلحة الوطنية تعلو في كل المجالات على المصالح الخاصة، وأن سياسة حماية هذا التراث هي مسألة وطنية بالدرجة الأولى.

القانون البحري:

تطرق المشرع الجزائري أيضا إلى حماية التراث المغمور بالمياه في القانون البحري، حيث عبر عن ذلك في نص المادة 358 "تعد كحطام بحري كل سفينة أو آلة عائمة أو منشأة عائمة وحمولتها، وكذلك بقاياها وبصفة عامة كل ما يوجد لعدة أغراض في الوسط البحري، والتي فقد مالكها حيازتها حيث جُنحت على الساحل البري أو وجدت عائمة أو أنتشأت من قعر البحر، وتم جلبها إلى الأملاك العمومية البحرية".

وعلاوة على ذلك نص نفس القانون في المادة 381 منه على ما يلي: "إن الحطام البحري الذي ينطوي على فائدة تاريخية أو أثرية أو فنية أو علمية يتم التصريح به كملك للدولة الجزائرية"[2]، وهو ما يعد من مزايا التشريع الجزائري الذي اهتم بتوسيع مجال سيادة الدولة على ثرواتها الثقافية ومنحها الحق في حمايتها، وبما يعزز من مقوماتها هذه الثقافية، وتوظيفها لتنفيذ سياستها المرسومة لحماية أمنها الوطني.

ب-الحماية الجنائية:

أقر المشرع الجزائري جملة من النصوص تهدف إلى معاقبة من يعتدي أو يتسبب في الاعتداء على الممتلك الثقافي، وقسم هذه النصوص بين قانون العقوبات العام والقوانين المكملة له وقانون حماية التراث الثقافي.

---

[1]- **المرسوم التنفيذي رقم 91-454** المؤرخ في 24 نوفمبر 1991 والصادر بتاريخ 24 نوفمبر 1991، يحدد شروط إدارة الأملاك الخاصة والعامة التابعة للدولة وتسييرها ويضبط كيفيات ذلك، المادة 146.

[2]- **الأمر رقم 76-80**، المؤرخ في 23 أكتوبر سنة 1976، المتضمن القانون البحري المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 98-05 المؤرخ في 25 جوان 1998، أنظر المادتين 358 و381.

3- الضوابط القانونية لحماية التراث الثقافي من الأنشطة السياحية:

أولت الجزائر اهتماما بالتراث الثقافي من الناحية التشريعية وأصدرت أول تشريع جزائري متعلق بالحفريات وحماية الآثار والأماكن التاريخية والطبيعية وهو الأمر رقم 281/67 وبعد مدة طويلة رأى المشرع أن هذا الأخير لم يعد كافيا لتغطية كل الأماكن التاريخية من أجل حمايتها وصيانتها، وأن الإطار القانوني الذي ينظمه قد تجاوزته الأحداث وأصبح لا يواكب الحقائق الحالية والرؤى الحديثة المعاصرة لاسيما في مجال المباني والمواقع والمراكز التاريخية وأن نظام الحماية أصبح قاصرا.

وأمام هذا القصور والفراغ القانوني كان من الضروري أن يأخذ المشرع بهذه الأسباب ويأخذ أيضا برأي المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ليحدث تغييرا في النظام القانوني الذي يحكم التراث الثقافي ويعيد تنظيم موضوع التراث الثقافي في قانون جديد وهو القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي الذي أرسى قواعد الحماية وضبط كل النشاطات التي تقام فيها لاسيما النشاط السياحي.

ومن جهة أخرى نجد أن المشرع نظم الجانب السياحي بقانون خاص كقانون إطار السياحة وهو القانون 03-01 حيث اعتمد آليات قانونية لتنمية السياحة، وتطويرها في إطار التنمية المستدامة حفاظا على الممتلكات والمقدرات السياحية لاسيما التراث الثقافي كأبرز مقوم من مقومات السياحة في الجزائر[1].

1- الضوابط القانونية الواردة في القانون رقم 98-04:

تتمثل الضوابط القانونية الواردة في القانون رقم 98-04 المتعلق بالتراث الثقافي في أنظمة الحماية التي تطبق على الأملاك سواء أملاك ثقافية عقارية، أو أملاك ثقافية منقولة أو أملاك ثقافية غير مادية.

هذا وقد اعتمد المشرع الجزائري نظامين تقليديين للحماية وهي التسجيل في قائمة الجرد الإضافي ويكون مؤقت، والتصنيف الذي يكون نهائي، وكذلك اعتمد نظام جديد لم يكن واردا في الأمر 67-281 وهو الاستحداث في شكل قطاع محفوظة وهو نهائي يتخذ بالنسبة لصنف من الأملاك الثقافية العقارية

[1]- حسن حميدة، **التراث الثقافي والسياحة: العلاقة والحماية**، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص384.

وللتفصيل أكثر سنتطرق للضوابط القانونية المطبقة على الأملاك الثقافية العقارية ثم إلى الضوابط القانونية المطبقة على الأملاك الثقافية المنقولة واللامادية

أ- الضوابط القانونية المطبقة على الأملاك الثقافية العقارية:

تخضع الممتلكات الثقافية العقارية أيا كان وضعها القانوني لأحد أنظمة الحماية المنصوص عليها في المادة 08 الفقرة 02، تبعا لطبيعتها وللصنف الذي تنتمي إليه حسب الحالة وهي التسجيل في قائمة الجرد الإضافي أولا والتصنيف ثانيا، والاستحداث في شكل "قطاعات محفوظة ثالثا"، كما يمكن أن تدمج في الأملاك العمومية بالطرق الجبرية لضمان حمايتها وهي نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية واستعمال الدولة لحق الشفعة رابعا.

أولا: التسجيل في قائمة الجرد الإضافي:

تسجل في قائمة الجرد الإضافي الممتلكات الثقافية العقارية التي لا تستوجب تصنيفا فوريا مع أنها تكتسي أهمية من الناحية التاريخية وعلم الآثار أو العلوم أو الفن والثقافة وتستدعي المحافظة عليها وتشطب من قائمة الجرد إذا لم تصنف نهائيا خلال 10 سنوات[1].

ويكون التسجيل بقرار من الوزير المكلف بالثقافة بعد استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية إذا كانت ذات أهمية وطنية، وتكون المبادرة من الوزير أو أي شخص يرى مصلحة في ذلك.

كما يتم التسجيل بقرار من الوالي بعد استشارة اللجنة الولائية للممتلكات الثقافية إذا كانت لها قيمة هامة على المستوى المحلي، وتكون المبادرة من الوزير أو أي شخص يرى مصلحة في ذلك أو الجماعات المحلية.

ويتضمن قرار التسجيل طبيعة الممتلك ووصفه وموقعه الجغرافي والوثائق التاريخية والأهمية ونطاق التسجيل كلي أم جزئي وطبيعته القانونية وهوية المالكين والشاغلين والارتفاقات والالتزامات، كما ينشر قرار التسجيل في الحالتين في الجريدة الرسمية ويشهر في مقر البلدية لمدة شهرين مع تبليغ المالك للعقار الثقافي المعني، كما يتم نشره في الحفظ العقاري، ويسري بموجب قرار التسجيل آثار قانونية على

[1]- المادة 10، قانون 98-04، المرجع السابق.

الممتلك الثقافي العقاري، حيث لا يمكن التعديل في العقار إلا برخصة من الوزير مع وجوب حصول المالك على الرأي التقني من مصالح الثقافة في كل مشروع إصلاح أو ترميم.

ثانيا: التصنيف:

يعد التصنيف أحد إجراءات الحماية النهائية، ويسري على الممتلك الثقافي المصنف أحكاما عامة وإجراءات قانونية (أ) وآثار قانونية (ب).

أ- الأحكام العامة والإجراءات القانونية:

من الأحكام العامة التي تسري على الأملاك الثقافية العقارية المصنفة والتي يمتلكها الخواص أنها قابلة للتنازل، كما تحتفظ هذه الممتلكات بنتائج التصنيف أيا كانت الجهة التي تنتقل إليها، ولا ينشأ أي ارتفاق بواسطة اتفاقية على أي ممتلك ثقافي مصنف دون ترخيص من الوزير المكلف بالثقافة.

وتصنف الممتلكات الثقافية حسب صنفها ونوعها، فالمعالم التاريخية تصنف بقرار من الوزير المكلف بالثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية وبناء على مبادرة منه أو من أي شخص يرى مصلحة في ذلك، ويمتد قرار التصنيف في العقارات المبنية أو غير المبنية الواقعة في المنطقة المحمية على مدى 200 متر من مجال الرؤية [1].

وينتهي تطبيق قرار التصنيف إذا لم تصنف خلال سنتين من تاريخ تبليغ المالكين بفتح دعوى التصنيف، وينتشر قرار فتح دعوى التصنيف في الجريدة الرسمية ويشهر بتعليقه لمدة شهرين بالبلدية لإبداء الملاحظات من المالكين كتابيا في دفتر خاص، حيث يعد سكوتهم بعد الشهرين قبولا، وفي حالة الاعتراض يحول إلى اللجنة الوطنية لإبداء الرأي فيه، ولا يتم التصنيف إلا بناء على رأي مطابق من اللجنة خلال شهرين ابتداء من تسلم الإدارة الدفتر الخاص.

يعلن الوزير تصنيف المعالم التاريخية بقرار عقب استشارة اللجنة الوطنية، الذي يجب أن يحدد شروط التصنيف ويبين الارتفاقات والالتزامات المترتبة عليه.

وينشر قرار التصنيف في الجريدة الرسمية ويبلغه الوزير للوالي لكي ينشر في الحفظ العقاري.

[1]- حسين حميدة، المرجع السابق، ص 386.

أما بالنسبة لتصنيف المواقع الأثرية فيتم بقرار من الوزير المكلف بالثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية وفق الإجراءات المنصوص عليها في المواد 16-17-18 من القانون، ويتم إعداد مخطط حماية واستصلاح المواقع الأثرية والمنطقة المحمية التابعة لها.

أما الحظائر الثقافية فتنشأ وتعين حدودها بمرسوم يتخذ بناء على تقرير مشترك بين الوزراء (الثقافة- الجماعات المحلية- البيئة- التهيئة العمرانية- الغابات) عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية، وتسند حمايتها وتسييرها إلى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تكلف بإعداد المخطط العام لتهيئة الحظيرة الذي يحل محل مخطط شغل الأراضي.

ب-الآثار القانونية المترتبة عن التصنيف:

تخضع إلى ترخيص مسبق من مصالح الوزارة المكلفة بالثقافة كل أشغال الحفظ والترميم والتصليح والإضافة والتغيير والتهيئة بالنسبة للمعالم التاريخية، وكذلك أشغال المنشآت القاعدية (تركيب الشبكات الكهربائية والهاتفية الهوائية أو الجوفية وأنابيب الغاز، ومياه الشرب أو قنوات التطهير، وإنشاء المصانع أو الأشغال الكبرى وأشغال قطع الأشجار أو غرسها التي تضر بالمظهر الخارجي للمعلم التاريخي ووضع اللافتات واللوحات الإشهارية على المعلم وشغل المعلم الثقافي أو استعماله وتنظيم النشاطات الثقافية، وكل هذه الأعمال تخضع للمراقبة التقنية لمصالح الوزارة[1].

ثالثا: الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة:

تنشأ وتعين حدودها بمرسوم يتخذ بناء على تقرير مشترك بين الوزراء (الثقافة-الجماعات المحلية-البيئة- التهيئة العمرانية) عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية، ويمكن أن تقترحها الجماعات المحلية أو الحركة الجمعوية على الوزير، وتزود بمخطط دائم للحماية والاستصلاح يحل محل مخطط شغل الأراضي.

[1]- حسن حميدة، المرجع السابق، ص ص386-387.

رابعا: وسائل الحماية عن طريق الدمج في الأملاك العمومية:

يمكن أن تدمج الملكية الخاصة العقارية في الأملاك العمومية التابعة للدولة إما بالطرق الودية كالاقتناء بالتراضي أو الهبة أو عن طريق الوسائل الجبرية كنزع الملكية (أ) وممارسة الدولة حق الشفعة (ب) أو شغل العقار مؤقتا (ج).

أ- **نزع الملكية من أجل المنعة العامة:** جعل المشرع من حماية وصيانة الممتلكات الثقافية العقارية تلك المشمولة في المنطقة المحمية على سبيل المنفعة العامة وهذا لضمان الحماية وهو استثناء بالنسبة للقواعد العامة لنزع الملكية، لكنها تضجع لنفس الإجراءات المنصوص عليها في قانون نزع الملكية من أجل المنفعة العامة وقد خصها قانون حماية التراث الثقافي بحالات خاصة هي[1]:

- رفض المالك الامتثال للتعليمات والارتفاقات التي يرفضها الإجراء الخاص بالحماية.
- إذا كان المالك في وضع يتعذر عليه القيام بالأشغال المأمور بها ولو في حالة حصوله على إعانة مالية من الدولة.
- إذا كان شغل الممتلك الثقافي أو استعماله يتنافى ومتطلبات المحافظة عليه وأبدى المالك رفضه معالجة الوضع.
- إذا كانت قسمة العقار تلحق ضررا بسلامة الممتلك الثقافي.

ب-ممارسة الدولة لحق الشفعة:

كل تصرف بمقابل في ممتلك ثقافي عقاري مصنف أو مقترح للتصنيف أو مسجل في قائمة الجرد الإضافي أو مشمول في قطاع محفوظ يترتب عليه ممارسة الدولة حقها في الشفعة، وأي تصرف بمقابل أو بدون مقابل يخضع إلى ترخيص مسبق من الوزير، كما يتعين على الضباط العموميين إبلاغ الوزير بكل مشروع تصرف في ملكية الممتلك الثقافي.

ج- شغل العقار من أجل الأبحاث:

يمكن للدولة أن تقوم تلقائيا بتنفيذ الأبحاث الأثرية في عقارات يملكها خواص وإذا تعذر الاتفاق بالتراضي مع مالكها فإن العملية تنفذ من قبيل المنفعة العامة وتحدد مدة شغل العقارات بخمسة أعوام

[1]- المواد 46-47 من القانون رقم 98-04، المرجع السابق.

قابلة للتجديد مرة واحدة، وللوزير سلطة قرار أن يتابع اقتناء الممتلك الثقافي عقب تصنيفه عند انتهاء أشغال البحث الأثري أو يأمر بإعادة الممتلك في حالته الأصلية إذا تقرر رده إلى مالكه.

2- حماية الممتلكات الثقافية المنقولة.

تخضع الممتلكات الثقافية المنقولة إلى نظام التصنيف أو التسجيل في قائمة الجرد الإضافي حسب الحالة، وذلك وفق إجراءات خاصة حددها قانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي (أولا)، ويترتب على تطبيق أنظمة الحماية آثارا قانونية تقيد فيه كل الأعمال التي تمس بسلامة الممتلك الثقافي المنقول (ثانيا).

أولا: إجراءات الحماية:

ويتم تصنيف أو تسجل الممتلك الثقافي المنقول بقرار من الوزير المكلف بالثقافة عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية بمبادرة منه أو بناء على طلب من أي شخص يرى مصلحة في ذلك إذا كانت لها قيمة وطنية، أو تسجل في قائمة الجرد الإضافة بقرار من الوالي بعد استشارة اللجنة الولائية إذا كانت لها قيمة محلية[1].

ويترتب على تسجل آثار التصنيف لمدة 10 سنوات وينتهي تطبيقها إذا لم تصنف نهائيا ولا يترتب على تصنيف الممتلكات الثقافية المنقولة أو تسجيلها الخضوع بقوة القانون لنظام الأملاك العمومية، ويمكن أن تبقى في ذمة أصحابها، لكن يمكن أن تدمج بمجرد تصنيفه[2].

ثانيا: الآثار القانونية لتسجيل أو تصنيف الأملاط الثقافية المنقولة:

لا يخول التصنيف الحق في التعويض إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة 77، ويوضع على عاتق الحائزين العموميين أو الخواص واجب الصيانة والحراسة، كما يمكن الاستفادة من المساعدة التقنية للمحافظة عليها وإذا لم يقم المالك بالعناية الكافية يدمج الممتلك في المجموعة الوطنية عن طريق

[1]- المادة 2/51، قانون 98-04، المرجع السابق.

[2]- المادة 52، قانون 98-04، المرجع السابق.

اقتنائه بالتراضي ويلغى الانتفاع بالممتلك للمنتفع به إذا أخل بواجبات الحماية والحفظ والصيانة والحراسة[1].

ويحق للأشخاص المؤهلين بتفقد الممتلك الثقافي المنقول والتحري بشأنه قصد حمايته مع تسجيل جميع التحريات أو الأبحاث بالنسبة للممتلك الثقافي الجدير بالتصنيف وتقديم جميع المعلومات اللازمة[2].

يخضع إلى الترخيص المسبق من طرف الوزير إلى الأعمال التالية:

- عملية التحويل لأغراض الترميم أو الإصلاح سواء في الوطن أو الخارج.
- عملية تحويل الملكية سواء عامة أو خاصة تكون بضرورة إعلام الوزير بذلك مع إخبار المشتري بقرار التصنيف أو التسجيل.
- يمكن للوزير اقتناء الممتلك بالتراضي.
- تصدير الممتلكات الثقافية المنقولة محظورة إلا إذا كانت مؤقتة في إطار المبادلات الثقافية أو العلمية أو قصد المشاركة في البحث في نطاق عالمي، والوزير هو الذي يمنح الرخصة للتصدير.
- التجارة في الممتلكات الثقافية المنقولة غير المحمية عملية مقننة.
- إذا كانت الممتلكات الثقافية الأثرية ناجمة عن اكتشافات فلا يجوز أن تكون موضوع صفقة تجارية وتعتبر أملاك وطنية.
- يمكن اقتناء الممتلكات الثقافية الأثرية المحمية بصورة مشروعة في إطار الاتجار إذا سمح بذلك تشريع الدول التابعة لها.
- إذا تعرض الممتلك الثقافي المنقول للهدم بفعل الكوارث الطبيعية أو بفعل الحرب يمكن إسقاط تصنيفه[3].

[1]– المادة 56، قانون 98–04، المرجع السابق.

[2]– المادة 59 من نفس القانون

[3]– المواد 67 إلى 69 من نفس القانون.

المبحث الثاني: معوقات وتحديات نجاح القطاع السياحي في الجزائر وسبل تجاوزها والآفاق لمستقبلية للقطاع

المطلب الأول: معوقات وتحديات نجاح القطاع السياحي في الجزائر

1- المعوقات:

تفتقر الجزائر في المجال التشريعي إلى استراتيجية واضحة المعالم حول أهمية قطاع السياحة التراثية وآفاق تطورها، فبالرجوع لقانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي نجد أن وضع استراتيجية عامة مع الاكتفاء بضرورة حماية التراث وتثمينه دون اعتباره مقصدا سياحيا بالدرجة الأولى، لهذا فإن استراتيجية الجزائر في تطوير السياحة التراثية المستدامة غير ناجحة إلى حد كبير كونها مبنية على مجموعة من الأدوات التشريعية بالدرجة الأولى التي تتعامل مع التراث والسياحة كل على حدا، فهي تقتصر على ترميم المناطق الأثرية دون وضع أسس ومبادئ لاستغلالها سياحيا بصفة مستديمة، فتبقى بذلك الممتلكات الثقافية العقارية تعاني تدهورا واندثار، خاصة وأن عدم استغلالها غيب جدواها الاقتصادية مما جعل منه محل اعتداءات.

أما بالنسبة لقانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، لم يعطي للسياحة التراثية بعدمها المستدام، إذ اقتصر الأم على مسألة حماية التراث الثقافي دون أن تطرح أي استراتيجيات لاستغلاله في النشاط السياحي.

غياب الثقافة السياحية لدى المواطن وتعامله غير المُبالي مع المعالم والمواقع الأثرية، التي قد يتكبد السياح عناء آلاف الكيلومترات لرؤيتها، بينما تبعد عنه ببضعة أمتار ولكنه لم يرها في حياته[1].

2-التحديات:

السياحة هي صناعة نظيفة، ليس هناك مداخن أو أي مواد كيميائية خطرة، ولكنها تتطلب بنية تحتية من طرق ومطارات وإمدادات مياه، والكهرباء فنادق ومطاعم وغيرها من الخدمات.

[1]- خديجة بن زرقة، **دور الممتلكات الثقافية العقارية في تطوير السياحة التراثية المستدامة في الجزائر**، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد الخاص، 2022، ص ص 138-139.

ونظرا لكون السياحة تتطور وتتغير بسرعة، فمن الطبيعي جدا ان تواجه التحدي الرئيسي الذي يواجه السياحة التراثية، هو ضمان أن زيادة السياحة لا تدمر المواقع التراثية السياحية التي جذبتهم، وهذه المسألة يتم معالجتها من خلال التخطيط الجيد لعملية زيارة المعالم والمواقع التراثية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة للمواقع السياحية.

إلا أن التحديات ليس فقط من تأثير السياح على المواقع السياحية فحسب، بل أيضا من توقعاتهم لمنتجات وخدمات عالية الجودة، فيجب على البلد المستضيف أن يكون على مستوى تطلعات السياح، فالسياحة هي أساسا صناعة للخدمات، وهذا يعني أنها تعتمد على موارد بشرية مؤهلة في مختلف الوظائف لاسيما في مجال الارشاد السياحي[1].

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للموروث الثقافي

يعتبر الموروث الثقافي كنز الأمة به تفرض وجودها وتثبيت ذاتها، وتحقق طموحاتها وهذه الموروثات مادية أو معنوية، لها حضور دائم في ذهن المجتمع لأنها إحدى الوسائل الهامة التي تعرف بطبيعته وبيئته، كما أنها تكشف عن خصوصيته كونها السجل الحقيقي لمختلف جوانبه الاجتماعية والفكرية والثقافية.

انطلاقا من القيمة الجليلة المنوطة بالموروث الثقافي على اختلاف أشكالها فإن الدولة الجزائرية سعت للحفاظ عليه والتثبيت به، ومحاولة احيائه، وبعثه من جديد، خاصة في ظل أخطار العولمة الجارفة التي باتت تهدد كيانها ووجودها، إضافة إلى محاولة بعض أعداء الوطن لمسخ هويتها وتثبيت شملها، فانطلاقا من هذا الواقع المربك دق ناقوس الخطر، فاتخذت الدولة الجزائرية احتياطاتها الممكنة بوضع أساليب وطرق مستقبلية مدروسة بإحكام في سبيل تثمين موروثها الثقافي والاستثمار فيه لخدمة المجتمع والأجيال القادمة، فخصصت ميزانية معتبرة لدعم كل المحاولات الجادة التي تسعى إلى المحافظة على الأشكال المختلفة للموروث الثقافي، كما رسمت ضمن برنامجها الثقافي ضرورة إقامة تظاهرات ثقافية في مناسبات معينة، بغرض إحياء تراث الأجداد وتذكير الأبناء بتاريخهم وهويتهم الثقافية حتى لا ينسوها

[1]– خديجة بن زرقة، المرجع السابق، ص139

وينغمسوا في ثقافة الآخر، كما سعت الدولة أيضا إلى فتح ورشات عمل تهتم بالصناعات التقليدية والفخارية والنحاسية والجلدية وغيرها من الصناعات اليدوية [1].

لقد تمكنت الجزائر بفضل المجهودات الجبارة التي بذلتها من بعث الروح في موروثها الثقافي الذي كاد أن يمحى في الفترات الحرجة من تاريخ الوطن، كما أن السياسة التي اتبعتها في تثمين هذا الموروث مكنتها من أن تستثمر فيه وتنمي اقتصادها المحلي والوطني حتى لو كان ذلك بنسبة ضئيلة، لكنها حتما ستحقق إنجازات طيبة لو استمرت في دعم هذا القطاع الحيوي على هذه الشاكلة[2].

[1]– بلبليدية فتيحة نور الهدى، **الموروث الثقافي واشكالية الجذب السياحي: قراءة في الإمكانيات والتحديات**، مجلة التنوير، العدد السابع، سبتمبر 2018، ص 227.

[2]– المرجع نفسه، 227.

خلاصة الفصل

إن صون التراث الثقافي يعني السهر على بقاء هذا التراث باعتباره جزءا فعالا في حياة أجيال اليوم ونقلة الأجيال المقبلة وهذا بهدف ضمان بقاءه وتجدده باستمرار، وتتضمن مبادرات صون التراث وحمايته تحديد التراث وتوثيقه وإجراء بحوث بشأنه والمحافظة عليه والترويج له و نقله لاسيما عن طريق التعليم النظامي والغير نظامي واحياء مختلف جوانبه ويعتبر صون التراث مصدرا مهما من مصادر التنمية الاقتصادية بدلا من ذلك ينبغي التركيز على تعزيز دور التراث الثقافي داخل المجتمع وتعزيز ادماجه في سياسات التخطيط الاقتصادي.

يؤدي التراث الثقافي دورا رئيسا في التنمية لذلك فإن معالجة الأسباب المؤدية الى تلف مصادر التراث ودمارها تعتمد أساس على الإنسان بالدرجة الأولى فكلما كانت سرعة استيعاب أهمية التراث كبيرة كلما كان تسارع عمليات الحفاظ على التراث والموروث الثقافي أفضل. وبالدرجة الثانية على الاتفاقيات الدولية والوطنية للمحافظة على الموروث الثقافي وتطوير السياحة الثقافية لذلك كان على المشرع الجزائري تعزيز منظومته الحمائية للتراث الثقافي بمجموعة من التدابير الردعية، لعل أهمها تجريم مجموعة من السلوكات و التنصيص على عقوبات عليها.

الفصـــل الثـالث:

دراسة ميدانية بمديرية الثقافة والفنون لولاية عنابة

تمهيد

من خلال دراستنا الميدانية التي تستهدف مديرية الثقافة والفنون والفنون لولاية عنابة نحاول إسقاط الجانب النظري على التطبيقي من خلال القيام بإجراء مقابلات مع رئيسة مصلحة التراث الثقافي وكذا الموظفين في مكتب ترقية التراث وهذا لمعرفة دور مديرية الثقافة والفنون والفنون في إحياء شهر التراث وما تقوم به مصالحها في التحضير لهذه الفعالية وبناء على ذلك قسمنا هذا الفصل الموسوم بشهر التراث.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بمديرية الثقافة والفنون لولاية عنابة ونشأتها.

المطلب الثاني: مهام وأهداف المؤسسة والمؤسسات التابعة لها.

المبحث الثاني: إحياء شهر التراث الثقافي بولاية عنابة.

المطلب الأول: تعريف بمصلحة التراث الثقافي ومكاتبها.

المطلب الثاني: برامج مديرية الثقافة والفنون لولاية عنابة خلال شهر التراث.

المطلب الثالث: تحليل أسئلة المقابلة والنتائج العامة للدراسة.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بمديرية الثقافة والفنون لولاية عنابة:

01- نشأة مديريات الثقافة بالجزائر:

تعتبر المؤسسة التنفيذية المسؤولة على الحفاظ ووقاية التراث الثقافي وصيانته وتمثل الوزارة على مستوى كل ولاية هيئات مؤسسات تقوم بدور الإدارة الحماية الحفظ التسيير وإعادة الاعتبار للتراث الثقافي على المستوى المحلي وهي:

أنشئت مديرية الثقافة والفنون لأول مرة كمؤسسة تهتم بالتراث الثقافي وتعتني به في الولايات التالية: الجزائر قسنطينة وهران وقد كان ذلك طبقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في رمضان 1394 هجري الموافق ل : 8 أكتوبر 1974 م الذي يتضمن تحديد شروط تنظيم وتسير مديريات الولايات المكلفة بالأخبار والثقافة وقد جاء لأول مرة في البند الثالث اهتمام السلطات بالتراث الثقافي.

- وذلك بإنشاء مديرية فرعية للفنون الجميلة والمتاحف والأثار والأماكن التاريخية وتم وضع إستراتيجية تهتم بالتراث الثقافي في البند الثاني من المادة السادسة.
- ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 94-414 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1415 هجري الموافق 23 نوفمبر سنة 1994 م وقد ساهم هاذان المرسومان في تقوية التشريع في مجال حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه.
- أنشأت مديريات الثقافة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-414 المؤرخ في 23 نوفمبر 1994 المتضمن إحداث مديريات الثقافة في الولايات وتنظيمها.
- مرسوم تنفيذي رقم 94-414 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1415 الموافق 23 نوفمبر سنة 1994، يتضمن إحداث مديريات للثقافة في الولايات وتنظيمها.

المادة1 :

- يحدث هذا المرسوم مديريات للثقافة في الولايات ويحدد تنظيمها ومهامها.

المادة2 :

- تجمع المصالح المكلفة بالأنشطة الثقافية في مديرية الثقافة والفنون التي تشتمل على مصالح مهيكلة في مكاتب.

المادة3 : تكلف مديرية الثقافة والفنون بما يأتي:

- تشجع العمل المحلي في ميدان الابداع والترقية والتنشيط الثقافي والفني.
- تنشط اعمال الجمعيات ذات الطابع الثقافي وتنسقها وتمسك بطاقية خاصة بها.
- تبدى رأيها في طلبات الإعانة التي تقدمها الجمعيات المذكورة.
- تقترح وتساعد بالاتصال مع السلطات والهيئات المحلية المعنية أي مشروع لإنشاء هياكل جديدة ذات طابع ثقافي وتاريخي وإقامتها.
- تتابع وتدعم الأنشطة والمؤسسات المحلية والجهوية في التكوين والبحث المتصلين بالثقافة.
- تعد وتقترح، بالتشاور مع المؤسسات والجمعيات الثقافية والشخصيات التي تمثل عالم الثقافة برامج العمل الثقافي المتعددة السنوات.
- تعمل لترقية المطالعة العمومية وتطور شبكة المكتبات.
- تسهر على حماية التراث والمعالم التاريخية أو الطبيعية وعلى صيانتها والحفاظ عليها.
- تسهر على تطبيق التشريع في مجال المعالم والآثار التاريخية والطبيعية.
- تتابع عمليات إسترجاع التراث الثقافي والتاريخي وترميمه.
- تشارك في عمليات ترقية الصناعة التقليدية المحلية وتسهر على المحافظة عليها.
- تسهر على حسن سير المؤسسات والهيئات الثقافية الموجودة في الولاية وتقترح أي إجراء يرمي لتحسين تسييرها وعملها.
- تقيم دوريا الأنشطة الثقافية المنتشرة في الولاية وتعد البرامج والحصائل المرتبطة بها.
- تتخذ أي اجراء يتصل بالأنشطة الثقافية.

المادة4 :

يسير مديرية الثقافة والفنون مدير، يعين بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالثقافة وتنهى مهامه بالطريقة نفسها.

المادة5 :

تشتمل كل مديرية للثقافة على أربع (4) مصالح ويمكن أن تضم كل مصلحة منها ثلاثة (3) مكاتب على الأكثر تبعا لجسامة المهام التي تضطلع بها.

المادة6 :

- تبين بدقة كيفيات تطبيق المادة 5 أعلاه بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالثقافة والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالجماعات المحلية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

المادة7 :

- ينقل إلى الهياكل المحدثة بموجب هذا المرسوم، حسب الإجراءات المحددة في التنظيم الجاري به العمل، المستخدمون والأملاك والوسائل المختلفة الأنواع والمرتبطة بأنشطة الثقافة المنصوص عليها في المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 92 -281 المؤرخ في 6 يوليو سنة 1992 والمذكور أعلاه.

المادة8 :

- تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 92 -281 المؤرخ في 6 يوليو سنة 1992 والمذكور أعلاه .

المادة9 :

- ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- حرر بالجزائر في 19 جمادى الثانية عام 1415 الموافق 23 نوفمبر سنة 1994.

02- نشأة مديرية الثقافة والفنون لولاية عنابة (الملحق رقم 01):

أنشئت مديرية الثقافة والفنون لولاية عنابة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 414/94 المؤرخ في 23 نوفمبر 1994 وفي إطار تحديث وعصرنة الإدارة وتطورها تم بناء مقر جديد بشارع زعفور ناصر في عام 2020 اين تتواجد اليوم هذا بعدما تم نقلها من مقرها السابق اين تتواجد دار الثقافة وتشتمل المديرية على 04 مصالح: مصلحة التراث الثقافي، مصلحة الفنون والآداب، مصلحة النشاطات الثقافية، مصلحة الإدارة والتكوين والتخطيط، كما تضم كل مصلحة عددا من المكاتب تبعا لجسامة المهام التي تضطلع بها. يبلغ عدد موظفيها66 موظفا لمختلف الأسلاك والرتب بالإضافة المشغلين في إطار عقود ما قبل التشغيل.

- العنوان بالعربية شارع زعفور ناصر

- العنوان باللغة الأجنبية 2 rue zaafour nacer. annaba. algérie
- الهاتف الثابت: 038432166
- Fermé. Ouvre : à 08.30 -16.30, Vendredi-samedi fermé.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الثقافة والفنون ومهامها

01- الهيكل التنظيمي للمديرية:

بناءاً على تلك المهام هيكلت المديرية في سلم هرمي بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم414/94 المؤرخ في 23 نوفمبر 1994 يحدد التنظيم الداخلي لمديريات الثقافة كما يلي:

- **مصلحة الإدارة والتخطيط والتكوين:** وتضم المكاتب التالية:
  - مكتب الإدارة والوسائل.
  - مكتب التخطيط والتكوين.
- **بمصلحة النشاطات الثقافية:** وتضم المكاتب التالية:
  - مكتب الجمعيات والمؤسسات الثقافية.
  - مكتب النشاطات والتظاهرات الثقافية.
  - مكتب ترقية الإنتاج السمعي البصري
- **مصلحة الفنون والآداب:** وتضم المكاتب التالية:
  - مكتب المطالعة العمومية والكتاب.
  - مكتب ترقية المسرح والفنون الإيقاعية.
  - مكتب دعم الإبداع والفنون الثقافية.
- **مصلحة التراث الثقافي:** وتضم المكاتب التالية:

1- مكتب المعالم والمواقع التاريخية.

2- مكتب المتاحف والفنون التقليدية.

3- مكتب ترقية التراث.

02- مهام موظفي مديرية الثقافة والفنون لولاية عنابة:

تطبيقا لأحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 90-99 المؤرخ في أول رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 والمذكور أعلاه، تفوض إلى مديري الثقافة في الولايات سلطة التعيين والتسيير الإداري للمستخدمين الموضوعين تحت سلطتهم باستثناء التعيينات وإنهاء المهام في المناصب العليا.

❖ **مهام المديرية وطبيعة النشاط التي تقوم به**

حددت مهامها على النحو التالي:

- تشجيع العامل المحلي في ميدان الإبداع والترقية والتنشيط الثقافي والفني.
- تنشط أعمال الجمعيات ذات الطابع الثقافي وتنسقها.
- تسهر على حماية التراث والمعالم التاريخية والطبيعية وصيانتها والحفاظ عليها.
- تتابع عمليات استرجاع التراث الثقافي والتاريخي وترميمه.
- تتخذ أي إجراء يتصل بالأنشطة الثقافية إضافة إلى المهام التي نص عليها القانون 04/98 المتعلق بالتراث الثقافي والنصوص التطبيقية الخاصة به.
- السهر على تسيير المسار المهني للموظفين.
- تشجيع المطالعة العمومية.
- تسهر على إنجاز المشاريع التنموية المتعلقة بالتجهيز المسند تنفيذها للمديرية والإشراف الفني والتقني لباقي المشاريع التي تخص القطاع والمسند تسييرها وإنجازها لقطاعات أخرى .

بالإضافة إلى هذه المهام، تشرف مديرية الثقافة والفنون على محافظتي (مهرجان قراءة في احتفال ومحافظة المهرجان الثقافي المحلي للفنون و الثقافات الشعبية بالولاية)، وكذا تسيير اللجنة الولائية لتنظيم الاحتفالات والتظاهرات الثقافية و الفنية

❖ **أهداف المؤسسة:**

- تكلف المديرية بتشجيع العمل المحلي في ميدان الإبداع والترقية والتنشيط الثقافي والفني والمطالعة العمومية.
- تسهر على حماية التراث المادي واللامادي والمعالم التاريخية وعلى صيانتها والحفاظ عليها.
- تعمل على حسن سير المؤسسات والهيئات الثقافية الموجودة فوق تراب الولاية.
- صون وحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي.
- تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات وثقافة السلام.
- تعزيز إسهام الثقافة في التنمية المستدامة.
- تكلف المديرية بتشجيع العمل المحلي في ميدان الابداع الفني والثقافي والمطالعة العمومية.
- تعمل على حسن سير المؤسسات الثقافية على مستوى الولاية.

02- المؤسسات التابعة لمديرية الثقافة والفنون بولاية عنابة:

يحيى قطاع الثقافة بمؤسسات تحت الوصاية هي دار الثقافة، وملحقاتها كمكتبة دار الثقافة والمسرح الجهوي والسينيماتيك، وتعمل هذه المؤسسات في ظل المهام المنوطة بها كل في إطار تخصصاتها.

- **دار الثقافة:**

تقرر إقامة في كل ولاية دار للثقافة من أجل المساهمة في تنمية ثقافة حية وطنية شعبية و ذلك بالعمل على توسيع أوجه النشاط الثقافي و جعلها اللامركزية من خلال نشر الإنتاج الفني و الأدبي و التعرف على الإنتاج الأجنبي بتنظيم تظاهرات ومعارض ثقافية وفنية تكشف على التراث الثقافي الوطني، من بين وسائل العمل الموضوعة تحت تصرف مؤسسة دار الثقافة لتحقيق أهدافها إنشاء نوادي متنوعة لولاية عنابة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوعة تحت وصاية وزارة الثقافة ويقع مقرها بمركز الولاية، يسيرها مدير ويديرها طاقم إداري.

- **مكتبة دار الثقافة محمد بوضياف**

مكتبة دار الثقافة بعنابة من أهم الوسائل التي يمكن الاستعانة بها في نشر الثقافة بين جماهير الشعب فهي تعد ذات طابع عمومي إذ تفتح أبوابها لمختلف شرائح المجتمع دون قيود أو فروقات فهي مؤسسة ثقافية واجتماعية تجمع مصادر المعرفة بكافة أشكالها وأنواعها عن طريق ما تقتنيه من كتب ومجلات وغيرها من المواد التي تساعد على كسب المعرفة وتحرص على الاتصال دوما بمصادر الفكر والثقافة.

كما أنها تعتبر من المكتبات الهامة في ولاية عنابة وقد ساهمت منذ تدشينها في شهر جويلية 1987 في اثراء الجانب الثقافي والعلمي من خلال ما تقدمه من رصيد علمي و معرفي حيث إستفاد منه ألاف المنخرطين.

- **المسرح الجهوي عز الدين مجوبي-عنابة وسينماتيك :**

مسرح عنابة مؤسسة فنية وثقافية أنشأ في عهد الاستعمار وكان مسرحا بلديا، حيث تم تدميره من طرف الطيران الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية (سنة 1942). دشن بصفته الحالية في سنة 1954 وبعد الإستقلال (1963) أمم بمقتضى المرسوم 63-12 وأصبح ملك للدولة الجزائرية تحت إشراف المسرح الوطني الجزائري أصبح مسرحا جهويا بحكم الأمر 70-39 المؤرخ في 12 جوان 1970.

وبمقتضى المرسوم 73-71 المؤرخ في 16 أفريل 1973 استفاد من الاستقلالية في التسيير وعرف باسم "المسرح الجهوي عنابة" وفي سنة (2000) تمت تسميته باسم المسرح الجهوي عز الدين مجوبي عنابة، بموجب المرسوم رئاسي رقم: 2000-70 المؤرخ في 21 مارس2000.

قاعات السينما لولاية عنابة:

السينما والفن السينمائي تصنف السينما على أنّها أحد أنواع الفنون التي تشترك بها عدة مهارات وفنون مجتمعة تتلخص بإنتاج الأفلام الوثائقية والترفيهية ليتم عرضها في دُور السينما، حيث تتمايز الأفلام فيما بينها بنوعية الجمهور المستهدف، وطبيعة الرسائل الموجهة له عن طريق الحوارات، والشخصيات في الفيلم.

المبحث الثاني: احياء شهر التراث الثقافي بولاية عنابة (الملحق رقم 02)

إن التراث الثقافي يعد أحد جسور التواصل بين الأمم والشعوب، التي لا يمكن تقدير قيمتها الحقيقية إلا بتوفير قدر ممكن من المعلومات التي تعبر عن أصلها وتاريخها وبنيتها التقليدية، وجمع كل المفاهيم التي تحدد نوعيتها وقيمتها الداخلية والدولية.

المطلب الأول: تعريف بمصلحة التراث الثقافي ومكاتبها

01- مصلحة التراث:

هي تلك المصلحة التي تسهر على حماية التراث والمعالم التاريخية والطبيعية وصيانتها والحفاظ عليها وتتابع عمليات استرجاع التراث الثقافي والتاريخي وترميمه تسهر على انجاز المشاريع التنموية المتعلقة بالتجهيز المسند تنفيذها للمديرية والاشراف الفني والتقني لباقي المشاريع التي تخص القطاع والمسند تسييرها وإنجازها لقطات أخرى.

02- مكاتب مصلحة التراث:

تضم مصلحة التراث الثقافي المكاتب التالية:

مكتب المعالم والمواقع الثقافية:

مصلحة التراث الثقافي و قبل عرضها لملفات تصنيف المواقع الأثرية على المستوى المحلي قامت بعدة إجراءات تتمثل في معاينة المواقع الأثرية ومدى أهميتها وأهمية المعالم البارزة على السطح والمغمورة للشروع في إعداد ملف يشمل كافة التفاصيل الخاصة بالمواقع بداية من الطبيعة القانونية والموقع الجغرافي والمخطط ووصف شامل للموقع بالإضافة للمحة التاريخية استنادا للمراجع والكتب (1).

مكتب المتاحف والفنون التقليدية:

يحافظ المتحف على مجموعة مهمة من التحف التي تعتبر حلقة وصل بين الصناعات التقليدية للقرن التاسع عشر والقرن العشرون وهي بمثابة شاهد على النشاطات التي تمارس من طرف العائلات تتوارث سر هذه الصناعة جيل بعد جيل. في المتحف تحفا تحمل توقيعات لأكبر الأساتذة في ميدان الصناعات التقليدية تركوا بصماتهم في الفن الشعبي الجزائري.

مكتب ترقية التراث:

يتضمن التراث الثقافي غير المادي التقاليد أو أشكال التعبير الحية الموروثة عن أسلافنا والمنقولة إلى أحفادنا، مثل التقاليد الشفهية، وفنون الأداء، والممارسات الاجتماعية، والطقوس، والاحتفالات، والمعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون، أو المعارف والمهارات المتصلة بإنتاج الفنون الحرفية التقليدية. وتتمثل أغراض هذه الاتفاقية في صون التراث كفالة احترامه، والتوعية على الصعد المحلية والوطنية والدولية بأهمية التراث الثقافي غير الثقافي غير المادي والمادي، وتوفير ما يلزم للتعاون والمساعدة الدوليين.

المطلب الثاني: برامج مديرية الثقافة والفنون لولاية عنابة خلال شهر التراث (الملحق رقم 03)

قبل الانطلاق في معرفة الفعاليات والبرامج والنشاطات التي برمجت لإحياء شهر التراث لعام 2022 بولاية عنابة علينا أولا معرفة ما المقصود بإحياء شهر التراث وما هدفه.

01- التعريف به:

شهر احياء التراث هو شهر تحتفل به الجزائر مثل غيرها من بلدان العالم بين الفترة الممتدة ما بين اليوم العالمي 18 أفريل للمعالم والمواقع و18 ماي اليوم العالمي للمتاحف وهو شهر يبرز تنوع وثراء التراث الثقافي المادي والغير المادي على شكل تظاهرة ومن خلال برمجة سلسلة من الأنشطة والتظاهرات التي تمتد على مدار ثلاثين يوما، وتشمل الحفلات، عروض للفنون الشعبية ومعارض للصناعات التقليدية وغيرها.

02-الهدف من إحياءه:

- خلق وعي ثقافي لدى أفراد المجتمع بأهمية الأثار والإرث التاريخي والمحافظة عليه.

- أهميته البارزة في المجال السياحي وكذا اعداد التشريعات التي تلزم المؤسسات والأفراد بالحفاظ على المواقع التراثية والأثرية.
- حماية المواقع الأثرية والتراثية من التدمير.

تحتفل ولاية عنابة كغيرها من ولايات اذ تؤمن بدورها خلال شهر كامل من خلال الحفاظ على المعالم كموروث إنساني حضاري وتبذل قصارى جهدها في الحفاظ على تلك الأثار وحمايتها وتطوير الأماكن الموجودة بها على أعلى مستوى كما تعمل على إقامة العديد من المهرجانات والفعاليات الثقافية والترفيهية وعلى سبيل المثال أصبحت ولاية عنابة نافذة للمواهب يؤدي كل ذلك الى إثراء المشهد الثقافي والتراثي والتنوع للمدينة وأبرز المواقع التراثية في المدينة **(انظر الملحق)**

كما يتميز هذا الاحتفال كل سنة بشعر يختلف عن الأول فكان شعار هذه السنة "**تراثنا اللامادي.. هوية و أصالة**".

03-بعض شعارات السنوات الماضية:

- **2014:** تحش شعار التراث الثقافي بين المعرفة و المهارة في زمن الرقمنة.
- **2015:** اختيار التراث والإقليم.
- **2016:** التراث الثقافي القيمة الاقتصادية.
- **2017:** التراث دافع لتنمية الإقليم.
- **2018:** تراثي مستقبلي.
- **2019:** تراث الأجيال.

04-برنامج العام لشهر التراث لعام 2022 لولاية عنابة:

- برمجت مديرية الثقافة والفنون والفنون برنامج ثقافي ثري ومتنوع في شهر رمضان لهذا العام ومس العديد من الفنون وشمل إحياء ليالي شهر رمضان المعظم والاحتفال بشهر التراث العالمي وقد كان على النحو التالي:
- بدأت بالمسرح الجهوي عز الدين مجوبي الذي إحتضن يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع عروض مسرحية موجهة للأطفال حيث كانت لـ "البراءة" نصيب وفير من برنامج الشهر الفضيل. وهو على شكل عرض مسرحي موجه للعائلة يبدأ أحيانا على 20.00 الى حدود الساعة 23:00 (الملحق رقم 04).

- ونظمت مديرية الثقافة والفنون والفنون من **18 إلى 20 أفريل** "معرض للحرف والصناعات التقليدية" وكذا حفل تراثي في مسرح عز الدين مجوبي بمشاركة جمعية إشراق بونة.
- بتاريخ **19 أفريل 2022**وفي إطار فعاليات شهر التراث كان هناك نصيب أيضا لكل من : نادي الحرف والفنون لجيل المستقبل، جمعية بسمة للنشاطات الثقافية وجمعية الطفل السعيد مع تقديم جمعية "مدينة" لمعرض لمخطوطات المدينة القديمة وسهرة ثقافية حول "أهمية التراث في التنمية الاقتصادية" في قاعة السينماتيك.
- كما عرض المسرح الجهوي عز الدين مجوبي من **19 أفريل إلى 8 ماي** عروض مسرحية موجهة للكبار تقدمها جمعيات وتعاونيات ثقافية
- ويوم **20 أفريل 2022** كان يوم مخصص لعرض مسرحي بعنوان **"الهربة تسلك"** من إخراج قدور بناري لجمعية الطاووس للفن المسرحي في الإقامة الجامعية القمم وحفل فني في الإقامة الجامعية 2000 سرير.
- كما نظمت دار الثقافة محمد بوضياف من **21 إلى 23 أفريل من ذات السنة** "أيام أغنية الشعبي" التي نشطتها ورشة الموسيقى الأندلسية لدار الثقافة ومجموعة من فناني أغنية الشعبي في عنابة (الملحق رقم 05).
- واستضافت المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية سليمان بركات يوم **22 أفريل** في إطار جلسات "دنيا ودين " أساتذة وأخصائيين في مداخلات ومناقشات حول السلوكيات الاجتماعية والإسقاطات الدينية. من 22 الى 24 تنظيم يوم الاغنية الشعبي (الملحق رقم 06).
- عشاق الفن السابع كان لهم موعد مع متابعة "أيام السينما الجزائرية" في الفترة الممتدة ما بين **23 إلى 26 أفريل** 2022 في قاعة السينماتيك. تداولت مداخلات بمناسبة ذكرى هروب المجاهدين من تقديم الدكتور احسن تليلاني رئيس مؤسسة زيغود و مدير الثقافة للولاية (الملحق رقم 07).
- نظم ايضا في الفترة **23 إلى 26 أفريل** بقاعة السينماتيك معرض للفنون التشكيلية حول اللباس التقليدي للفنان التشكيلي "زكرياء جبوري" وندوة حول "الفن التشكيلي والتراث" بمشاركة جمعية فنون، و يوم **24 أفريل** في بلدية واد العنب تم تنظيم حفل فني في طابع "العيساوة" مع "قعدة تراثية" بمشاركة جمعية خطوة أمل وجمعية شعلة.

- نظمت دار الثقافة محمد بوضياف في الفترة ما بين 26 إلى 28 أفريل "أيام أغنية المالوف"احيتها ورشة الصنعة لدار الثقافة ومجموعة من فناني أغنية المالوف من عنابة.
- من 26 أفريل إلى 2 كان هناك معرض في المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية سليمان بركات هو معرض للكتاب الديني من رصيد المكتبة.
- ونظم المسرح الجهوي عز الدين مجوبي يوم 26 أفريل سهرة لـ "الإنشاد الديني".
- و يوم 27 أفريل سهرة ثقافية متنوعة تتضمن مداخلات وقراءات شعرية وفواصل موسيقية في الإقامة الجامعية 3000 سرير بالبوني بمشاركة نادي فكرة.
- يوم **28 أفريل** وفي دار الثقافة احتفال خاص بمراسيم الختان لدى الأسرة العنابية من تنشيط جمعية الرونق العنابي
- عرض مسرحي لفائدة الأطفال المرضى يوم **29 أفريل** بمشاركة جمعية الطاووس للفن المسرحي في مستشفى عبد الله نواورية بالبوني.
- في دار الثقافة يوم **30 أفريل** سهرة أدبية متنوعة بمشاركة نادي الإبداع الأدبي.
- وتواصلت النشاطات الثقافية وإحياء ليالي شهر رمضان المعظم أين احتضنت قاعة السينما تيك من 1 إلى 7 أفريل "أيام السينما العربية"، ونظمت مديرية الثقافة والفنون يومي 2 و3 ماي "دورة تكوينية للمرشدين الثقافين" بمشاركة "جمعية مدينة" في المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية سليمان بركات، وكان لجمعية الشهاب للفنون الدرامية "أيام المسرح والمونولوج" من 2 إلى 4 ماي الدور في المشاركة .
- أخيرا كانت الفترة الممتدة ما بين **6 إلى 9 ماي** مخصصة ل "أيام الإنشاد والسماع الصوفي" بمشاركة جمعية اليد في اليد.

-يوم 7 ماى2022 الربيع الثقافي العنابي الأول بمشاركة كل بلديات عنابة يتضمن تظاهرات ثقافية و فنية متنوعة معارض للصناعات و الحرف التقليدية فنون تشكيلية، جمعية قدماء عيساوة مدينة عنابة ومجموعة من الفرق الإنشادية، وفي يوم 4 ماي كان هناك عرض مسرحية "الهربة تسلك" لـ جمعية الطاووس للفن المسرحي من تنظيم مديرية الثقافة والفنون في الإقامة الجامعية 2000 سرير بسيدي عمار.

- يوم 6 ماي 2022 في المسرح الجهوي عز الدين مجوبي "حفل فني كلاسيكي" بمشاركة المعهد الجهوي للتكوين الموسيقي –ملحقة عنابة–.
- أما يوم 7 ماي 2022 كان الموعد مع سهرة تراثية متنوعة نشطتها جمعية إشراق بونة في بلدية عين الباردة.
- نظمت قاعة السينما تيك من 8 إلى 10 ماي بمناسبة مظاهرات 8 ماي 1945 "أيام الفيلم الثوري".
- يوم 14 ماي 2022 وتحت شعار تراثنا اللامادي هوية وأصالة كان لنا موعد على الساعة 09.00 صباحا مع مبدع وطاقة شبانيه مليئة بالحيوية والشغف لإعطاء الإضافة من خلال أعماله الراقية هاشم ضياء الدين عضو في جمعية مدينة للمحافظة على التراث وفي نفس اليوم كانت هناك محاضرة للتراث اللامادي بمسرح عنابة التي بدأت بكلمة من السيد مدير الثقافة وقد حضر جمع من الأساتذة الميامين مختصين في التراث ومهتمين بكل ما هو أصالة وهوية (الملحق رقم 08).
- احتضنت دار الثقافة تظاهرات معرض للألبسة التقليدية (الملحق رقم 09) " بمشاركة جمعية "ميموزا" ونقلت جمعية "ميموزا" نشاطاتها يومي 17 و18 ماي2022 إلى الموقع الأثري هيبون حيث كان هناك الاختتام، وصلات موسيقية وكانت هناك فنية متنوعة بالتنسيق مع جمعيات أهمها: استعراضات فلكلورية. معرض للصناعات التقليدية، معرض الصور التاريخية تراثية.

المطلب الثالث: تحليل أسئلة المقابلة

أولا: تحليل بيانات المقابلة مع رئيسة المصلحة:

تمت المقابلة مع السيدة "سهام واري" بخصوص دور مديرية الثقافة في إحياء شهر التراث بولاية عنابة وما يتضمنه البرنامج من كل سنة.

1)- **الأسئلة و الإجابة عنها :**

السؤال01: كيف يتم الإحتفال بإحياء شهر التراث على مستوى مديرية الثقافة والفنون؟

الجواب01: يتم الإحتفال بإحياء شهر التراث من كل عام بتاريخ 18 أفريل الى غاية 18 ماي وفق برامج منظمة و مبرمجة في ذات الإطار.

السؤال02: ماهي النشاطات التي دأبتم على تنظيمها في شهر التراث؟

الجواب 02: هناك العديد من النشاطات على غرار تظاهرات معارض ملتقيات ندوات

السؤال 03: هل هناك خرجات ميدانية تنظمونها في هذا الاطار؟

الجواب 03 : بالطبع هناك خرجات ميدانية متعددة لوجهات مختلفة على حسب البرنامج المسطر بغية تحقيق التغطية الشاملة للفعاليات.

السؤال 04 : ماهي الميكانيزمات و الإستراتيجيات التنظيمية لإحياء فعاليات هذا الشهر ؟

الجواب 04: تم إتباع وتبني مخطط محكم يهدف إلى تغطية شاملة للفعاليات وإنجاحها.

السؤال 05: فيما يتمثل مختلف الفعاليات التي تنظمها مديرية الثقافة والفنون لولاية عنابة؟

تتمثل الفعاليات في تظاهرات أو ندوات أو خرجات ميدانية تحمل موضوع على حسب مكان التواجد.

السؤال 06 : هل هذه الفعاليات مفتوحة وموجهة لكل الفئات أم أنها مخصصة لفئة معينة ؟

الجواب 06 :إن الفعاليات التي تقام خلال إحياء شهر التراث مفتوحة أي أنها ليست مقيدة لا بفئة معينة ذات كفاءة ولا بفئة عمرية فقد كان لأصحاب المواهب موعد لمبادرتهم تشجيعا لهم عن المشاركة وهذا بهدف زيادة الوعي حول التراث الثقافي وأهميته و من أجل المحافظة عليه.

السؤال 07 : ما هي السمة التي تميز الإحتفال بشهر التراث بولاية عنابة ؟

ما ميز الإحتفال بهذا الشهر في ولاية عنابة هو التركيز على الهوية و الاصالة ككل عام لكن بشكل أكبر والتنوع في البرنامج من خلال وضع سلسلة متنوعة وكذا وضع إستراتيجيات عديدة لحماية التراث بشقيه المادي واللامادي.

السؤال 08: هل يتم تنسيق مع مختلف فواعل مجتمعية لنجاح هذه التظاهرات؟

الجواب 08: نعم يتم التنسيق مع المؤسسات الثقافية مسبقا ومع كل من له علاقة من الجانب الثقافي وهذا من اجل نجاح الفعالية و تطبيق ما جاء فيها

السؤال التاسع: كيف تساهم الجمعيات في ترسيخ للثقافة الاحتفال سنويا بشهر التراث؟

الجواب 09: تعتبر الجمعيات من أهم مؤسسات التي لها دور فعال التي تعمل على تطوير الصعيد الثقافي في مجال الإبداع الفني والاجتماعي، كونها تسهّل عملية التعارف والتبادل والتعاون بين أفراد من أصول ومجتمعات مختلفة.

السؤال 10: كيف يمكن للمديرية على أن تعمل على إستهداف السياحة (الثقافية) وتكريس الحفاظ على الموروث المادي واللامادي؟

الجواب10: تعمل و تسهر المديرية على إنجاز المشاريع التنموية المتعلقة بالتجهيز والإشراف الفني والتقني لباقي المشاريع التي تخص القطاع الثقافي من خلال نشاطات ونجاح فعالياتها الذي يجعلها غير كل القطاعات كما تعمل على تسخير امكانيات لحماية الموروث الذي جعل هناك انتعاش على المستوى و تقدم ملحوظ.

من خلال الإجابات المقدمة على ضوء أسئلة الاستبيان يتبين لنا أن مديرية الثقافة والفنون كهيئة رسمية لها كل الصلاحيات لتنظيم مختلف التظاهرات ذات العلاقة بإحياء التراث والمحافظة عليه بشقيه المادي واللامادي، كما لها دور هام في ترسيخ ثقافة المشاركة في إنجاح جل الفعاليات المنظمة، وتعمل هذه الأخيرة على تأكيد العلاقة بين الفواعل المجتمعية التي تهدف إلى إحياء التراث و تأكيد التنوع الثقافي في ولاية عنابة وبالجزائر عموما.

ثانيا: تحليل بيانات المقابلة مع موظفي المكتبات الخاصة بمصلحة حفظ التراث:

تمت المقابلة مع كل من السيد "سمير ميهوبي" موظف بمكتب ترقية التراث والآنسة "لمياء" موظفة بمكتب المتاحف والفنون التقليدية.

السؤال 01: هل يولي الشباب أهمية البرامج التوعية للتراث؟

الجواب 01:نعم ان اغلبية الشباب بمختلف أعمارهم يهتمون بمختلف برامج التوعية التراثية سواء داخل المدارس او الجامعات او المنظمات نظرا لفائدتها .

السؤال02: أي فئة تكون أكثر حضورا و مشاركة في الفعاليات المبرمجة؟

الجواب 02: لا توجد فئة معينة اذ لا مكانة للفروقات النوعية كذا لا توجد فروقات جغرافية فالبرامج عادة تكون ثرية من كل الطبوع ولكل الاعمار وفي كافة أرجاء الوطن .

السؤال 03: هل النشاطات الثقافية تكون منحصرة في نشاط معين ومكان محدد أو كانت على نطاق واسع؟

الجواب 03: لم تكن محددة بمكان و كانت متنوعة من أبرزها:

- برامج إذاعية وتليفزيونية ، مسرحيات ، مهرجانات.
- رحلات مدرسية (المتحف).
- دروس مقررة في المناهج للتعريف بأهمية التراث .

السؤال 04: أين يكمن دور المجتمع في إحياء التراث؟

الجواب 04: للمجتمع عامة ولكل فرد خاصة دور هام في إحياء التراث من خلال الترويج له والتعريف به في مختلف الفعاليات و البرامج التراثية وأيضا دور في الإفادة والإستفادة في حماية التراث.

السؤال 05 : ما هي التخصصات أو العلوم التي تعرفنا أكثر على تراثنا؟

الجواب 05: تتمثل التخصصات والعلوم التي تعرفنا أكثر على تراثنا فيما يلي:

- يوجد الكثير من التخصصات نذكر منها على سبيل المثال (التخصص الجامعي للهندسة والتصميم) اذ يساعد هذا التخصص في التعرف على تراثنا .
- يوجد الكثير من التخصصات نذكر منها على سبيل المثال (التخصص الجامعي للهندسة والتصميم) اذ يساعد هذا التخصص في التعرف على تراثنا وثقافتنا والترابط الوثيق بين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمنطقة واحدة .
- كما أن هناك دور بارز للمعارض المتعلقة بالهندسة التي تبرز من خلال المجسمات البنائية .

السؤال 06: ما هي الأسس أو الضوابط للنقل الأمثل للتراث؟

الجواب 06: تتمثل الأسس والضوابط التي تنقل التراث نقلا أمثل فيما يلي:

–ان الطريقة الصحيحة والمثلى في نقل التراث هو التحقيق والتدقيق أي أنه يجب علينا أن ننقل التراث بالشكل الأمثل له، وبالمعنى العميق فكل جزء في تراثنا مهما كان صغير له قصة وفلسفة وسبب، فالنقل العشوائي للتراث خاطئ جدا قد يتسبب بطمس للتراثنا.

السؤال 07: ما هي أكثر البرامج (النشاطات) التراثية الأكثر تداولا خلال شهر التراث؟

الجواب 07: هناك أنشطة كثيرة ومتنوعة ومن بينها :

– صناعة ملابس التراث.

– وضع المواد التراثية مثل) المأكولات و أيضا الاكسسوارات)

– صناعة الخزف والبخور والحلوى العطور والروائح، وأيضا لا ننسى جزء الأهم هو بناء نماذج من الطين للتراث .

السؤال 08: ما هي الفائدة المتحصل عليها من خلال إحياء الفرد للتراث؟

الجواب 08: إن إذا أحسن الفرد إستغلال الموروث الثقافي فسينعكس عليه إيجابيا فسيكون له دخل جيدا وهذا من خلال ما قدمه، ومثالا على ذلك تصاميم للمشاريع كمشروع يقوم على فكرة إحياء التراث العمراني بإستخدام التفاصيل العمرانية وإبراز جوانبها الجمالية والوظيفية.

قيام بتوثيق القطع والنقوش الأثرية.

السؤال 09: ما هو شكل البرامج التي تزيد من إحياء الوعي بالتراث، تختلف وتتنوع؟

الجواب 09: تنظيم مسابقات وتخصيص أيام سنوية لزيادة معلومات التراث، الإستعانة بالمؤثرين.

السؤال 10: هل توجد وسائل أخرى يمكننا من خلالها التعرف على التراث؟

الجواب 10: نعم، توجد وسائل أخرى ومختلفة للتعرف على تراث فبرامج داخل المنظمات والجامعات والمدارس وغيرها من الفعاليات غير كافية، اذ كان هناك تأثير شبكة الانترنيت وكذا الإذاعة والتلفزيون، لافتات في الشوارع، التنقل والسفر، الكتب والزيارات الميدانية، وتأثير الأهل والأقارب أكبر من تأثير الصحف والمجلات.

السؤال 11: من المسؤول عن الحفاظ على التراث؟

الجواب 11: تتمثل الجهات المسؤولة عن التراث فيها يلي:

-الحكومة السطات المحلية ملاك المباني التراثية المنظمات الدولية المعنية بالتراث

- أطراف أخرى: (الصحافة والاعلام، القطاع الخاص، المؤثرون على المواقع التواصل الاجتماعي.(

السؤال 12: ماهي الصعوبات والمخاطر التي تواجه التراث الثقافي؟

الجواب 12: تتمثل الصعوبات والمخاطر التي تواجه التراث الثقافي فيما يلي:

- غياب الرعاية الحكومية.
- غياب ونقص الوعي الشعبي.
- الإهمال، النزاعات (نزاع مسلح)، ضربات جوية .

السؤال13: ماهي المجالات التي يتباناها التراث الثقاف؟

الجواب13: تتمثل المجالات التي يتبناها التراث الثقافي فيما يلي:

- التقاليد بما في ذلك اللغة للتعبير عن التراث الثقافي .

- المهارات المرتبطة، فنون و أداء العروض، الإحتفالات والحرف التقليدية

السؤال 14: ما هي عوامل نجاح الفعاليات الثقافية؟

الجواب 14: هناك مجموعة من العوامل المهمة التي ينبغي توافرها:

الإدارة القوية، الالتزام بجدول أعمال) ندوة) ، ضبط الوقت تدوين وقائع الاجتماع انتهاء الاجتماع بخلاصة .

السؤال15: هل غياب الجمهور عن الفعاليات يؤثر على نجاحها؟

الجواب 15: بما أن نجاح الفعالية يرجع الى تحضير المسبق والإدارة القوية وتفاعل الجماهيري، فإن قصورها سيكون بطبيعة الحال بغياب جمهورها الذي يؤثر سلبا عليها غالبية النشاطات تحتاج إلى الجماهير فعدم الحضور يسبب الإحباط لأصحاب الفعالية لما يضطر الى تأجيلها أو الغائها .

السؤال16 : بماذا يعرف شهر إحياء التراث؟

الجواب 16: يمكن تعريف شهر إحياء التراث كما يلي:

–هو الاحتفال والقيام ببرامج على شكل فعالية (تظاهرة) مبرمجة على شكل أنشطة ممتدة على مدار ثلاثين يوما ومتنوعة وموزعة تبرز تنوع وثراء التراث الثقافي .

وما يميزه :

–بما أن شهر إحياء التراث حدثا مميزا وذلك لإختلافه من منطقة إلى أخرى من حيث العادات والتقاليد المعتمدة في إحيائه الا ان ما يميزه هو ليس باعتباره احتفالية انما هو طريقة لحفاظ التراث والرمزية للوحدة والتماسك خلال إحياءه.

ثالثا: النتائج العامة للدراسة:

- تعمل مديرية الثقافة والفنون على الحماية الدائمة للتراث وهذا بمحاربة مختلف أشكال المساس والإعتداء على التراث الثقافي المادي وغير المادي حيث تتظافر جميع الجهود لتضم مختلف الفاعلين وفق منظور تشاوري وتنسيقي فيما بينهم.
- تسعى إلى ترميم وتهيئة وتثمين الممتلكات الثقافية ومن جهتها تنظم المديرية باقة من الأنشطة في إطار دورة تكوينية في قالب تربوي تعليمي وتثقيفي ببصمة تراثية.
- يعمل قطاع الثقافة والفنون على وضع إستراتيجيات جديدة لحماية التراث الوطني بشقيه المادي وغير مادي.

- تعمل مصلحة التراث على ضبط البرنامج الثقافي الخاص بشهر التراث و إحياءه كما كان هذه السنة من خلال تسليط الضوء على التراث الثقافي غير المادي، وذلك تحت شعار (التراث غير المادي : هوية وأصالة) تم ذلك من خلال إشراك كل الفاعلين من خبراء وجمعيات ثقافية ومختصين في مجال التراث الثقافي على مستوى ولايات الوطن.
- قطاع الثقافة والفنون يعد برنامجا ثقافيا وفنيا خاصا بشهر التراث بمناسبة إحياء لشهر التراث ضمن برنامج:
- تظاهرات متنوعة تتضمن محاضرات في الإختصاص، معارض للموروث الثقافي الشعبي ورشات وملتقيات، قعدات تقليدية، مسابقات وسهرات رمضانية وندوات، بالإضافة إلى زيارات ميدانية وجلسات في الأدب الشعبي.
- كما سعت مديرية الثقافة والفنون والفنون إلى التأكيد على أهمية الجانب العلمي في مقاربتها الجديدة لحماية وحفظ موروثنا الثقافي غير المادي.ويأتي ذلك، من خلال إشراف وزيرة الثقافة على الافتتاح الرسمي لشهر التراث عبر تنظيم يوم دراسي علمي تحت عنوان "ترثنا غير المادي هوية وأصالة".
- يبرز جليا من خلال التربص الدور الهام للتراث الثقافي غير المادي في ترسيخ قيم الهوية والأصالة، مما يسهم في إثراء التنوع الثقافي في إمتداده الجغرافي والتاريخي والترويج له عالميا.
- ان المديرية كانت تسعى الى وضع برنامجا ثقافيا فنيا وادبيا يأخذ بعين الاعتبار إجراءات وقائية من خلال تنظيم محكم وتوفير الظروف الملائمة قبل، خلال وبعد كل نشاط كما أنها تعمل في إطار موحد ومشترك للوصول الى تحقيق ابعاد روحية بقيم فنية ناجحة.

خـــاتمة

الخـاتمــة

من خلال استعراض ما جاء خلال هذا البحث بشقيه النظري والميداني اتضح جليا أهمية الاستهداف السياحي ودوره في إحياء القطاع السياحي بشكل عام والسياحة الثقافية بشكل خاص مما يستوجب الاهتمام أكثر بمختلف العمليات الإدارية الموجهة لتطوير القطاع السياحي وزيادة نشاطه وإبراز أهمية الفعاليات الثقافية وما يرتبط بها من أنشطة مبرمجة ويمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات:

- يكتسي قطاع السياحة أهمية لا تقل عن أهمية باقي القطاعات الأخرى وقد يحتل هذا القطاع المرتبة الأولى في حالة الاستغلال الجيد للموارد والإمكانيات السياحية، كما نلاحظ أن الاهتمام به هو في حالة تزايد مستمر لعديد الاعتبارات والأسباب منها الحاجة الملحة لتنويع الموارد واستغلال الإمكانيات.
- بتغير واتساع مفاهيم السياحة وما يتعلق بها من أنشطة ثقافية فقد أصبحت وسيلة للتثقيف وغرس القيم النبيلة والشعور بالانتماء الحضاري ورفع المستوى الثقافي في المجتمع والارتقاء بدرجة الوعي تجاه التفوق العلمي والحضاري.
- إن تطوير القطاع السياحي في الجزائر على المستوى المحلي لا يعتمد فقط على خطة إستراتيجية وطنية، بل من الضروري إشراك المجتمع المحلي كفاعل أساسي في إنجاح مختلف الفعاليات الثقافية.
- يتضمن النشاط السياحي إضافة كبيرة لأنه يدعم باقي الأنشطة والمجالات الأخرى فعملية الجذب السياحي لمنطقة سياحية معينة يساهم في تنميتها ثقافيا وتنمويا.
- يترجم الدور السياحي للفعاليات من خلال توسع حركة السياحة الداخلية وخلق عديد الأنشطة ذات الطابع الثقافي التي تساهم في التعريف بالموروث الثقافي والحفاظ عليه من الاندثار.
- يعد التراث الثقافي مرآة لحضارة الأمم وتاريخا لمن مر عليها وهو يشكل عادات الناس وتقاليدهم وصناعاتهم التقليدية.
- نلاحظ وجود العديد من المنظمات والاتفاقيات التي تسهر على حماية التراث في السلم والحرب وتهدف إلى توطيد العلاقات بين المجتمع.
- إن الممتلك الثقافي سواء كان إنتاجا شعبيا أو فنيا أو دينيا، فإنه يعتبر الشاهد الحقيقي على تاريخ بلاد إن لم يمثل تاريخ حضارة أو ذاكرة الأمة أو الإنسانية جمعاء، فهو بصمة الإنسان على صفحة الزمن وبعد الزمن وهو كذلك جزء لا يتجزأ من تراث بلاد من إنتاجاتها الفنية المحفوظة في المتاحف.

أما ما توصلت إليه الدراسة في شقها الميداني فهي على النحو التالي:

- تعمل مديرية الثقافة والفنون لولاية عنابة على حماية التراث ومحاربة مختلف أشكال المساس به والاعتداء عليه بشقيه المادي واللامادي.
- تسعى مديرية الثقافة لولاية عنابة كغيرها من المؤسسات الوطنية النشطة في قطاع السياحة إلى ترميم وتهيئة وتثمين الممتلكات الثقافية وتسعى إلى تنظيم المديرية عديد من النشاطات في إطار دورات تكوينية ذات بعد تربوي تعليمي وتثقيفي وتوعوي.
- قطاع الثقافة والفنون يعد برنامجا ثقافيا وفنيا خاصا بشهر التراث كل سنة بمناسبة إحياء لشهر التراث من 18 أفريل الى غاية 18 ماي.
- تنظم تظاهرات متنوعة تتضمن محاضرات في الاختصاص، معارض للموروث الثقافي الشعبي ورشات وملتقيات، قعدات تقليدية، مسابقات وسهرات رمضانية وندوات بالإضافة إلى زيارات ميدانية وجلسات في الأدب الشعبي.
- المساهمة في الترويج للأعمال المسرحية والرقي بالذوق الفني والتواصل مع الجمهور وكذا تلبية أذواق محبي السينما وهذا من خلال حضورهم لأيام السينما.

بناءا على النتائج المتوصل اليها يمكن أن نقدم جملة من الاقتراحات والتوصيات على النحو التالي:

- إن عملية تطوير السياحة الداخلية سيؤدي حتما إلى تحقيق التنمية في عدة مجالات وهذا ما يستدعي تحسين الأداء السياحي وما يتعلق به من عمليات إدارية وجب تطويرها لتتماشى مع المتطلبات الحالية.
- ضرورة الاعتماد على إستراتيجية التخطيط السياحي الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار التكامل والتنسيق بين الفواعل المجتمعية لإحياء التظاهرات الثقافية وكذا المهرجانات والمعارض.
- زيادة عدد الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في المجال السياحي وتكوينها بالشكل الذي يجعل الموارد البشرية متمكنة ومستوعبة لأهمية الاستهداف السياحي ودوره في تطوير السياحة بشكل عالم.
- ضرورة الارتقاء بمستوى وجودة الخدمات السياحية كونها عنصر مهم في عملية الاستهداف السياحي وركن أساسي يعول عليه في نجاح القطاع السياحي.

- الاهتمام بمختلف الأنشطة المتعلقة بالتظاهرات الثقافية التي تحتضن سنويا عديد الأنشطة التي تعكس ثراء وتنوع الموروث الثقافي بشقيه المادي واللامادي.
- ضرورة الاهتمام بالمعالم السياحية والحفاظ عليها وإبرازها كموروث وجب المحافظة عليه ونشره عبر العالم.

قـــائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولا: النصوص القانونية:

1) **القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير**، ج. ر، العدد 52، الصادر بتاريخ 01 ديسمبر 1990.
2) **المرسوم التنفيذي رقم 91-454** المؤرخ في 24 نوفمبر 1991 والصادر بتاريخ 24 نوفمبر 1991، يحدد شروط إدارة الأملاك الخاصة والعامة التابعة للدولة وتسييرها ويضبط كيفيات ذلك، المادة 146.
3) **القانون رقم 98-04** المؤرخ في 15 يونيو 1998، المتعلق بحماية التراث الثقافي، المادة 08.
4) **القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية رقم 03-03** الصادر بتاريخ 19 فيفري 2003، ج. ر، المواد 5 و19 و24 و41.
5) **الأمر رقم 76-80**، المؤرخ في 23 أكتوبر سنة 1976، المتضمن القانون البحري المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 98-05 المؤرخ في 25 جوان 1998.

ثانيا: الكتب:

6) أيان يومان، **إدارة المهرجانات والأحداث**، (د. م): دار الفاروق للإستثمارات الثقافية، 2008.
7) ص 47. زيد منير عبوي، **مبادئ السياحة الحديثة**، الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2016.
8) شوقي السيد محمد الدابي، **المدخل إلى جغرافيا السياحة**، مصر: دار الكرامة للنشر والتوزيع، 2012.
9) عبد الرحمن خلفي، **القانون الجنائي المقارن**، الجزائر: دار الهدى، 2014.
10) المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، **الاتفاقية الخاصة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة**، روما، 1995.
11) منال محمد رحال، **إدارة المؤتمرات والإجتماعات**، الندوات والمعارض، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015.
12) يوسف حافظ، **تنظيم المعارض والمؤتمرات والإجتماعات**، دار حميدرا للنشر والترجمة، 2005.

ثالثا: المذكرات والرسائل:

13) إلهام بوحناش، فاطمة الزهراء شريط، **تأثير عوامل الجذب السياحي على سلوك السياح دراسة حالة –ولاية جيجل–**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إقتصاد وتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة جيجل، 2014/2013.

14) ريم لونيسي، **المعوقات التنظيمية للمقاولاتية السياحية في الجزائر: دراسة ميدانية للوكالات السياحية في مدينة باتنة**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة،2020/2019.

15) سماعيل رفيق، **حماية التراث الثقافي في الجزائر**، رسالة ماجستير في علم الآثار، تخصص آثار إسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر 2، 2014.

16) عوينات عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2013/2012.

17) محمد لعريجة، **تحديات التنمية السياحية ومتطلبات تحقيقها في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم التسيير، تخصص إقتصاد وتسيير سياحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة جيجل، 2014/2013.

18) نسيبة سما عيدي، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 2014/2013.

19) نسيمة جميل، **السياحة الثقافية وتثمين التراث من خلال البرامج التلفزيونية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم إتصال، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2010/2009.

20) يوسف مقداش، **دور الإعلام السياحي في تنشيط السياحة الجزائرية: دراسة ميدانية على عينة من الوكالات السياحية في الشرق الجزائري**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم الاعلام والإتصال، تخصص إعلام سياحي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2021/2020.

رابعا: المجلات:

21) أمال بن عزة، **الحوافز القانونية للاستثمار السياحي بين النظرية والتطبيق**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، 2022.

22) بلبليدية فتيحة نور الهدى، **الموروث الثقافي واشكالية الجذب السياحي: قراءة في الإمكانيات والتحديات**، مجلة التنوير، العدد السابع، سبتمبر 2018.

23) حسن حميدة، **التراث الثقافي والسياحة: العلاقة والحماية**، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، 2022.

24) خديجة بن زرقة، **دور الممتلكات الثقافية العقارية في تطوير السياحة التراثية المستدامة في الجزائر**، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد الخاص، 2022.

25) سفيان عرشوش، بن عيسى أمال، **مقومات الجذب السياحي**، مجلة القانون العقاري، المجلد08، العدد 03، ديسمبر 2021.

26) عز الدين عثماني، **سياسة حماية الموروث الثقافي في التشريع الجزائري وعلاقتها بالقانون الدولي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة.

27) محسن ثامر، باهي يوسف، **دور السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة–ولاية وادي سوف نموذجا–**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2020.

28) مفيدة بلعبيدي، **حوكمة وإستدامة السياحة التراثية– حوكمة وإستدامة السياحة التراثية في الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 07، العدد 01، 2021.

29) مهدية هامل، **أهمية الموروث الثقافي الجزائري في تحقيق السياحة الثقافية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 25، المجلد 01، 2008.

30) وهيبة مربحي، **واقع العرض والطلب السياحي لولاية باتنة، دراسة تحليلية**، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة باتنة، 20/19 نوفمبر 2012.

31) يسري دعبس، **الجذب السياحي، ماهية وخصائص والعوامل المؤثرة في رؤية الأنثروبولوجيا السياحة**، الدراسات السياحية والمتحفية، 2009.

32) يسري دعبس، **المحميات الطبيعية والجذب السياحي**، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، إدارة الفنادق السياحية، 2009.

رابعا: مقالات أنترنت:

33) إدارة الفعاليات Events mangement، على الموقع الإلكتروني:
https://mahagfx.com/archives/467.تم الإطلاع عليه بتاريخ 2022/04/12.

34) **التعرف على أهم خطوات تنظيم الفعاليات بإحترافية عالية**، على الموقع الإلكتروني: https://www.creativeblend.com تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2022/06/20.

35) **تصنيف الفعاليات**، على الموقع الإلكتروني: https://takilif.com تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2022/04/19.

الملاحق

الملحق رقم (01): مديرية الثقافة والفنون لولاية عنابة

الملحق رقم (02): شهر إحياء التراث

الملحق رقم (03): البرنامج العام لشهر التراث

الملحق رقم (04): نشاط بالمسرح الجهوي عز الدين ميهبوبي

الملحق رقم (05): نشاط الغناء الشعبي

البرنامج المرافق لمعرض الكتاب

التاريخ	التوقيت	المشاركون	النشاط
11 ماي 2022	14:00	د. علي خفيف د. فيصل الأحمر د. كمال قرور د. محمد الأمين بحري	المشهد النشري في ظل المتغير الرقمي (النشر الالكتروني)
12 ماي 2022	13:30	صالون نادية	ندوة مع الأديبين عبد الرزاق بوكبة ومحمد الأمين لعلاوة
	15:30	الكاتب أمين الزاوي	ندوة بعنوان " أية كتابة لأي قارئ – حالة الجزائر - ؟ من تنشيط د. حسينة بوشيخ
14 ماي 2022	13:30	جمعية البصائر دار الشباب واد زياد	نشاط مع الاطفال: مسرحيات – أناشيد
	15:00	- المكتبة الرئيسية - محمد الأمين بحري شكري حفيظ (عضو تنسيقية المجتمع المكلف بالإعلام المدني ورئيس نادي بسكرة نقرأ)	- ندوة حول موضوع المثاقفة بالكتاب.. (المكتبات العمومية والتطوعية- ورشات ونوادي القراءة)
15 ماي 2022	14:00	بيت الشعر فرع عنابة	- إلقاءات شعرية: سيف الملوك سكتة، بلال، الشاعر خليفي يوسف عبد الحليم مخالفة وشعراء عنابة - مداخلات
16 ماي 2022	13:30	الاتحادية الوطنية للمجتمع المدني	احتفاء بكتاب بومدين بالكبير "زنقة الطّليان" مع منى بالخيري، ابراهيم بادي ، سبتي سلطاني و الناقد أكرم بوستة (سوق أهراس) ود.هاشمي غزلان(سوق أهراس)
	15:30	دار المثقف للنشر والتوزيع	- دراسة نقدية لرواتي الكاتبتين "زهرة طباش، ياسمين زقزا" مع كل من : د.منى بالخيري ، د.سبتي سلطاني، د.فصيح مقران، أ.براهيم بادي
17 ماي 2022	13:30	نادي أقلام حبرية	إلقاءات شعرية ومداخلات
	15:30	المنتدى الجزائري للإطارات وترقية الشباب مكتب ولائي عنابة	قراءات شعرية
18 ماي 2022	13:30	بالتنسيق مع بعض الجمعيات والأفراد	- الكاتب والإعلامي الأستاذ مالك حداد: مناقشة حول دور المجتمع المدني في ترقية المقروئية
	15:00		عبد الرؤوف زواوي .تقنيات الكتابة الروائية د.فصيح مقران .النقد والممارسة النقدية: مفاهيم وأخلاقيات. محمد عبد الكريم .الممارسات المسرحية بين الكلمة والأداء
19 ماي 2022		نادي سفراء الأدب - جامعة عنابة	مداخلة بعنوان " أدب الكتاب الشباب الطالب الجزائري أنموذجا" القاءات ادبية وشعرية - مشاهد من تقديم سفراء الادب و الفنون kids بعنوان "هذا ما سنكون غدا"
21 ماي 2022	14:00	منير مزليني، أم البنين ، أم سارة فرع اتحاد الكتاب عنابة	- مداخلات

الملحق رقم (06): استضافة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية

الملحق رقم (07): نشاط بالمسرح الجهوي عز الدين مجوبي

الملحق رقم (08): نشاط مع المبدع هاشم ضياء الدين عضو في جمعية مدينة للمحافظة على التراث

الملحق رقم (09): محاضرة التراث اللامادي بمسرح عنابة

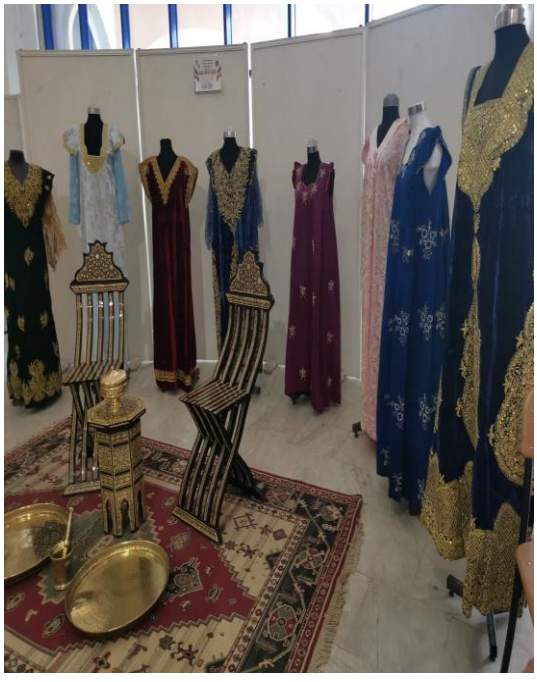

الملحق رقم (10): معرض الألبسة التقليدية

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	/
الإهداء	/
الملخص	/
خطة الدراسة	/
مقدمة	**2**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	
تمهيد	**10**
المبحث الأول: ماهية السياحة والإستهداف السياحي (المفهوم، التطور والأهمية)	**11**
المطلب الأول: مفهوم الإستهداف السياحي والمفاهيم ذات الصلة	**11**
المطلب الثاني: التتبع الكرونولوجي لظاهرة السياحة وأهميتها	**17**
المطلب الثالث: عوامل وأسس الجذب السياحي	**25**
المبحث الثاني: الفعاليات الثقافية بين مراحل تطورها وعوامل النجاح	**34**
المطلب الأول: مفهوم الفعاليات وعوامل نجاحها	**34**
المطلب الثاني: تصنيف الفعاليات وأنواعها	**38**
المطلب الثالث: استراتيجية ودور الفعاليات الثقافية	**39**
خلاصة الفصل	**44**
الفصل الثاني: المحافظة على الموروث الثقافي ونجاح الفعاليات الثقافية	
تمهيد	**46**
المبحث الأول: الاتفاقيات الدولية والوطنية للمحافظة على الموروث الثقافي وتطوير السياحة الثقافية	**47**
المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية في مجال حماية التراث وتطوير السياحة	**47**

المطلب الثاني: الحماية القانونية للموروث الثقافي وصورها في التشريع الجزائري	**52**
المبحث الثاني: معوقات وتحديات نجاح القطاع السياحي في الجزائر وسبل تجاوزها والآفاق المستقبلية لها	**66**
المطلب الأول: معوقات وتحديات تطور القطاع السياحي في الجزائر	**66**
المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للموروث الثقافي في الجزائر	**67**
خلاصة الفصل	**69**
الفصل الثالث: دراسة حالة ميدانية بمديرية الثقافية والفنون لولاية عنابة	
تمهيد	**71**
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	**72**
المطلب الأول: التعريف بمديرية الثقافة لولاية عناية ونشأتها	**72**
المطلب الثاني: مهام وأهداف المؤسسة والمؤسسات التابعة لها	**75**
المبحث الثاني: إحياء شهر التراث الثقافي بولاية عنابة	**78**
المطلب الأول: التعريف بمصلحة التراث الثقافي ومكاتبها	**78**
المطلب الثاني: برامج مديرية الثقافة لولاية عنابة خلال شهر التراث	**79**
المطلب الثالث: تحليل أسئلة المقابلة والنتائج العامة للدراسة	**83**
خاتمة	**91**
قائمة المراجع	**95**
الملاحق	**99**
فهرس المحتويات	**106**